



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص حكومات مقارنة

تحت عنوان

دور النخب السياسية في الإصلاحات الثورية الحديثة

دراسة مقارنة (تونس - مصر)

تحت إشراف الأستاذ:

*عباسي عبد القادر

من إعداد الطالبة:

* بلاس نريمان نور الهدى

السنة الجامعية: 2018/2017

تشكر

الحمد لله و الشكر له ذو الفضل العظيم, نحمد الله أركى حمد
و نصلي على رسوله أطيب الصلاة و السلام و ندعو بالخير لمن جاهد
في سبيل الحق و عمل على تأييده, شكر للمولى عز و جل و نحمده
يليق بجلال وجهه العظيم و سلطانه
يشرفني أن أتوجه بالشكر للأستاذ: عباسي عبد القادر الذي أشرف
على هذا البحث.

لجامعة عبد الحميد بن باديس بأساتذتها و عمالها و لكل أستاذ كان له
الفضل في مناقشة هذا الموضوع.

الذين شاركوا في دراستي طوال هذا المشوار الجامعي.
كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب
لإتمام البحث.

بلاس نريمان نور الهدى

الإهداء

إن الحمد لله الواحد الأحد ... النور الصمد نحمده سبحانه أن جعلنا
مسلمين و أمرنا بالقرآن الكريم ... إلى من وهب حياته في طلب العلا
سالكا طريق البر و الأمان , متحديا كل الصعاب سعيا للفوز العظيم
أهدي ثمرة جهدي إلى أبي العزيز و أمي الغالية أطالا الله في
عمرهما.

إلى جميع إخواني و أخواتي الذين تمنوا دوما نجاحي.
إلى جميع عائلتي كبير و صغير.

إلى كل زملائي الذين رافقوني طوال الحياة الدراسية.
كما اهدي هذا العمل المتواضع الذي أتمنى أن ينال رضا و قبول كل من
يتصفحه.

بلاس نريمان نور الهدى

مقدمة

تعتبر النخب السياسية ظاهرة سياسية اجتماعية هامة في التاريخ، حيث لفتت انتباه العديد من الباحثين و الدارسين من مختلف الاختصاصات، و تحولت الى الأداة تحليل و موضوع دراسة توظهرت أجيال من الباحثين في دراسة هذه ظاهرة في مجال علم الاجتماع و علم الاجتماع السياسي، اعتمدوا على دراسة التفاعل الاجتماعي و تحديد الديناميكيات الأساسية الفاعلة في المجتمع الإنساني السياسي . لكن تختلف النخب في العالم من حيث الأهمية، ففي العالم الغربي التطور الديموقراطي ساهم في خلق الكثير من المفكرين ، خصوصا في المجال السياسي مثل جون لوك و هوبز و روسو ، و ساهمت أفكار بعض المصلحين مثل مارتن لوتر و غيره من الفلاسفة أمثال هيجل و نيتشه و بنتام في خلق تفاعل مع غيرها من النخب خاصة الثقافية و اقتصادية.

أما في الوطن العربي، فتداول هذا المصطلح كإفهام من الجاهلية و فجر الإسلام، فاقترنت النخبة على المسيطرين على الطرق التجارية في الشام و اليمن، وفي فجر الإسلام كانت مرتبطة بالصحابة و الأنصار ذات صلة و علاقة مميزة برسول الله محمد و مع مرور الزمن ارتبط شكل النخبة بحسب الحقبة و أحداث التي تمر بها، مثل حقبة المفكر و علامة جمال الدين الأفغاني و رفاة الطهطاوي، حقبة الوعي و بروز مفهوم الإصلاح في مصر، حيث تمثلوا في شكل النخبة السياسية ، وفي تونس خير الدين التونسي و أحمد ابن أبي الضياف و حملوا مشروع الإصلاح و عملوا على التقارب الحضاري بين الشرق و الغرب، و بعد الاحتلال الفرنسي و البريطاني ظهرت حقبة الثورة و كانت النخبة في شكل هيئة الثوار، و بعدها أصبحت النخب تنشأ من الانقلابات العسكرية و الثورات.

تعد النخب السياسية منهج تاريخي لحركة الإنسانية السياسية و الاجتماعية في مجال الإصلاح السياسي، و مفهوم النخبة يرصد و يحلل دور النخب السياسية في ذلك، أيضا يحلل النظريات السوسيولوجيا البنوية و غيرها. و يمكن القول أن النخب السياسية، تعتبر حالة جوهرية أساسية راسخة في صلب تكوين القطري للمجتمعات

الانسانية، ولا تعتبر مجرد وضعية عارضة في طبقة المجتمعات الانسانية ، فهي تحرص على تنفيذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على البيئة النظام السياسي ،وتعد الهيئة القيادية للأنظمة ولها تأثير هائل أيضا على قرارات الأنظمة و التحولات السياسية في كل مجالات الحكومة خاصة وفي الوطن العربي عام.

أخذ أيضا الإصلاح السياسي مساحة كبيرة في حيز السياسة والباحثين في سياسة،وهذا لاعتباره أيضا ظاهرة لها نظريات ومفكرين قاموا بتخصيص عدة دراسات فيها.و الإصلاح السياسي يقتصر في العالم العربي على الإحاطة بنظام أو تغييره ،وذلك عبر وضع عملية بناءة،من أجل إدارة المجتمع الإنساني السياسي في ضل التعايش السلمي بين الافراد المجتمع .

تساهم دراسة النخبة على فهم السلطة السياسية داخل الدولة، وهذا باعتبارها فئة محتكرة لأهم مراكز السياسية والاقتصادية و حتى الاجتماعية ، وتمثل الإصلاحات السياسية جوهر العملية السياسية في نظام الحكم الديمقراطي ،التي تسعى لإزالة الفساد عن طريق خطوات مباشرة أو غير مباشرة ،يعد الإصلاح السياسي ركنا أساسيا للحكم الصالح ومظاهره هي سيادة القانون والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وهذا الأخير شهد صعوبة من حيث التحقيق في فترات الماضية في الوطن العربي .

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة العديد من التحولات و الإصلاحات ما لم تشهده طيلة عقود طويلة والتي عرفت ب "الربيع العربي" ، وهو مصطلح أطلق على الأحداث التي أطاحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس ، وحسني مبارك في مصر ، والعقيد معمر القذافي في ليبيا ، وعلى عبد الله صالح في اليمن .

بدأت التغييرات بتونس ومصر خصوصا ،فكلاهما يصارعان ويحاولان منذ فترة لتحقيق غايتهم في السيادة القانون، والعدل، وفعالية الانجاز.

إشكالية الدراسة:

على ضوء دور النخب السياسية في توفير الاستقرار والدعم لمستقبل الوطن من خلال خلق جومن الأمن، والعدل، الديمقراطية، ودورها في الإصلاحات السياسية الحديثة، في كل من مصر وتونس، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، على النحو التالي:

ما دور النخب السياسية في الإصلاحات السياسية في كل من تونس ومصر في فترة ثورة التغيير وبعدها؟

ومن تحت هذه الاشكالية تندرج مجموعة أسئلة

- ما المقصود بالنخبة السياسية وما أنواعها؟

- ما المقصود بالإصلاح السياسي؟

- وما هي أهمية النخب في تحقيق الإصلاح السياسي بشكل عام؟

الفرضيات:

ومن أجل إعطاء الإجابة ملائمة لهذه الاستفسارات والأسئلة وجب وضع فرضيات أساسية لمعالجة المشكلة:

- النخب السياسية هي الهيئة القيادية لنظام السياسي، لذا فرض عليها أن تكون مسالمة ومنفتحة، لتحديث وضمان الإصلاحات السياسية الفعالة مستقبلا.

- والعكس صحيح إن كانت النخبة ديكتاتورية وغير منفتحة على ديمقراطية الإصلاحات ادت الى اعاقه ذلك.

- الإصلاح السياسي عملية بناءة تحتاج الى قيادة قوية تتولاها نخب سياسية مناضلة.

أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع النخبة السياسية والإصلاح السياسي من المواضيع التي لها أهمية ومكانة هائلة في الناحية العلمية والعملية.

أ- أهمية العلمية: اختلفت الدراسات حول النخب السياسية والإصلاح السياسي، وحاول معظم المفكرين صب اهتمامهم على قيام بدراسات معاصرة، حول الإصلاحات السياسية الحديثة، إلا أنهالك بعض النقاط لم يمر عليها قطار الدراسات بكثرة، ولم تحظ باهتمام كبير، كعلاقة النخب السياسية بتحقيق الإصلاح السياسي، وجاءت هذه الدراسة لمناقشة الإصلاحات السياسية، بكل من مصر وتونس، في فترة الزمنية التي قبل الثورة التغيير وبعدها . حيث اهمية العلمية في دراسة هذا الموضوع تكمن في:

- إثراء الحيز البحثي بدراسة النخب السياسية ودورها في الإصلاح السياسي .
- تزويد المنظومة البحثية للمكتبة الجامعية بمثل هذه الدراسات.
- السعي نحو تحقيق أهداف البحث العلمي مثل التفسير والبرهنة وإيجاد الحلول.
- ب- أهمية العملية: أهمية هذه الدراسة عمليا تكمن في:
- إظهار دور النخب السياسية في الإصلاح السياسي بكل من مصر وتونس .
- توضيح الخيارات التي تقدمها النخب السياسية لكل بلد من أجل رصد مكانة ديمقراطية في مجتمع الانساني.
- محاولة ترسيخ مؤشرات الإصلاح السياسي
- تحديد العقبات و المشاكل التي تواجه النظام السياسي في عملية الإصلاح السياسي

- تقديم المساعدة لكل من الناخبين في موضوع النخب السياسية والاصلاح السياسي في تونس و مصر.

مناهج الدراسة:

أ-المناهج: تعددت المناهج وهذا لطبيعة الدراسة وهي كتالي :

أولاً: المنهج التاريخي: ويظهر ذلك من خلال الرجوع لأهم الأحداث التي مرت بها تونس و مصر، وكان لها تأثيرا على مجرى الحياة السياسية، واستخلاص الأسباب والعوامل المؤدية إلى ذلك.

ثانياً: المنهج الوصفي: من خلال الوصف الموضوعي، لخصائص وسميات تجربة الاصلاحية ثورة في تونس ومصر .

ثالثاً: المنهج المقارن: وذلك يظهر من خلال مقارنة بعض الأوضاع في تونس و مصر قبل وبعد الثورة.

رابعاً: منهج دراسة حالة: وذلك بأخذ مسار النخب السياسية في تونس و مصر كنموذج ناجح حقق طفرة في معترك التحولات الاصلاحية .على عرار بعض الدول.

ب- الإقترابات:

من حيث الإقترابات فقد استدعى موضوع دراستنا هذه الاعتماد على :

أولاً: الاقتراب المؤسسي:

حيث يهدف هذا الاقتراب إلى دراسة وتحليل النخبة السياسية كتأثير دورها في الإصلاحات السياسية في الدولة ، ذلكفي ظل تحديد طبيعة العلاقة التفاعلية فيما بينها من حيث درجة التأثير و التآثر ، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الباحث أكثرعلى التفسير الدقيق لأسباب ومحتوى و كذا الأهداف الحقيقية من وراء تلك الممارسات

السياسية المتعددة في الدولة ، وذلك مايساعدنا بطريقة أفضل على فهم دور النخبة السياسية الفاعلة في عملية الإصلاح السياسي في تونس ومصر.

ثانيا: الاقترابالقانوني:

حيث يستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية بشكل واسع وذلك من خلال تركيزه على تحديد طبيعة العلاقة بينمختلف قوى وفواعل النخبة السياسية في الدولة ، ومدى التزام هذه الأخيرة بالقواعد القانونية من جهة أو من حيثتركيزه علىتحديد وضبط النخبة السياسية في إحدى جوانبها كتنظيم العملية الانتخابية مثلا والذي من خلاله يمكننا تحليل أهم القواعدوالأحكام القانونية التي جاءت ضمن هاته القوانين التي عبرت عن عملية الإصلاح السياسي في تونس ومصر مؤخرا ، وذلك من خلال تحليل طبيعة النخبة السياسية ومدى خضوعها لهاته الأطر التنظيمية في فترة الربيع العربي.

دوافع اختيار الموضوع:

الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع :

أ - الأسباب الموضوعية :

- التحولات السياسية التي عرفها كل من البلدين في السنوات الأخيرة بسرعة وانقلابات الثورية على الهيئة الرئاسية والنخب الحاكمة .
- تغيير مضمون وشكل الحياة السياسية في كل من مصر و تونس.
- الاستفادة من مفاهيم الحديثة للإصلاح السياسي وأدوار النخب السياسية.

ب - الأسباب الذاتية :

دفعتنى رغبتى الى اختيار هذا الموضوع ،لكثرة تداوله على الساحة التعليمية والإعلامية ، حيث كان الفضول يحثني لمعرفة المزيد حول هذه التغييرات المفاجئة ،والعوامل التي دفعت إلى هذا التغيير.

- إثراء حقل المعرفي لدي في هذا المجال.

وعلى العموم إننجحت فهذا توفيق من عند الله، وإن قصرت فقد قمت بما استطعت.

أدبيات الدراسة :

إنصب اهتمامنا في هذه الدراسة بالاطلاع على الكتب التي ساهمت في إثراء الموضوع، مع استعانة بذكرات الماجستير (الرسائل الجامعية)، التي تحيط بموضوعاتها بالنخبة السياسية والإصلاح السياسي وتعالج المتغيرين.

ونشير أولا إلى :

1- كتاب هشام صاغور، تحت عنوان "دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغربي، في ظل المعوقات الداخلية -الواقع والرهانات -"، حيث ركز على مستقبل التكامل المغربي (تونس) وعلى دور النخب الايجابي في ذلك

2- عاطف ياسين الشريف، تحت عنوان "خريف الربيع العربي السياسي والاقتصادي"، حيث ركز على الاقتصاد السياسي لدول التي مرت بثورات الربيع العربي (مصر - تونس) مبينا الأسباب وحالة الاقتصاد بعد الثورة ودور السياسية في تغييرها .

3 - محمد حسنين هيكل، "مبارك وزمانه - من المنصة إلى الميدان"، حيث تكلم في كتابه على مسيرة الرئيس السابق لجمهورية مصر وحدد كل الممرات التي مر بها في حياته السياسية من عسكري قائد الى رئيس مخلوع .

4- مذكرة جلولي نورالدين، "النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2012"، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، حيث قدم فيها تحليلا مفصلا ومعلومات مرجعية حول النخبة السياسية وتاريخ نشأتها وتحليل لدورها في التحولات الديمقراطية في الجزائر من فترة 1989-2012.

مجال الدراسة:

حدود ومجالات الدراسة تكون كالتالي:

- **المجال الزمني:** سيتم حصر هذه الدراسة في الفترة الزمنية ما قبل اندلاع ثورة التغيير، في مصر وبعدها، أي من قبل 25 يناير 2011 إلى غاية 2016. أما تونس فالفترة الزمنية تكون قبل 17 ديسمبر 2010 وبعد 14 يناير 2011 .

- **المجال المكاني :** سيتم تناول الموضوع دور النخب السياسية في الإصلاحات السياسية، من خلال إسقاطه على دولتي مصر و تونس، بارتكاز على النخب السياسية التونسية، و النخب السياسية المصرية .

- **صعوبات الدراسة:**

- عدم القدرة على الإحاطة الدقيقة بكل أبعاد الموضوع نظرا لتشابكه وتعقيده.
- نقص في المعلومات و البيانات خاصة الحديثة وصعوبة أكثر في الحصول عليها ان وجدت .

- عدم توفر الكتب بكثرة التي تربط بين النخب السياسية والإصلاح السياسي، خاصة في حالة تونس ومعظم الكتب موجودة تدرس النخبة وحدها والإصلاح لوحده أيضا.

تصميم الدراسة:

لقد تناول الفصل الأول لهذه الدراسة الإطار المفاهيمي والنظري للعديد من المتغيرات والمصطلحات ذات العلاقة بالموضوع محل الدراسة ، ذلك بالإضافة إلى تحديد الإطار العام للمفاهيم والأطر النظرية المفسرة له ضمن تخصص العلوم السياسية ، و الدوافع وأهداف للمصطلحات المعرفة، أما الفصل الثاني أهم التحولات السياسية الإقليمية بتفسير الأكاديمي لأهم الأسباب والدوافع المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي في تونس ومصر ، وذلك في ظل متغيرات الحديثة ، وذلك مع إبراز بعض المعطيات التقييمية لنتائج و بيئة الإصلاح السياسي في مصر

وتونس ، وأهم مضامينها الإصلاح السياسي جاء في تونس وثورة الياسمين 2010 وإطاحة بـ "بن علي زين العابدين" ، ومصر في ثورتها 25 يناير 2011 وإطاحة بنظام "حسني مبارك" وتنحيه عن منصبه ودور النخبة السياسية في ذلك مثل الأحزاب المعارضة والمؤسسة العسكرية والمجتمع المدني .

تمهيد:

النخبة والإصلاح السياسية من المصطلحات السياسية التي تعددت فيها المفاهيم، إذ قام الكثير من المفكرين في علم السياسة الى محاولة وضعت عريف لهذين المصطلحين، كحسب اوية نظره، ميوله، ثقافتها السياسية، أيديولوجيته، وموقفهما لإصلاحات

السياسية باعتبارها ظاهرة تنشأ نتيجة لعوامل كثيرة اما تكون عوامل نشأتها هي الثورة ضد النظام السياسي السائد، إذ شهدت الكثير من الدول سواء الأور وبية أو العربية هذا الظاهرة، حيث جعلتها الدول تتكبد العناء والخسائر سواء مادية كانت أو معنوية لبلوغها الديمقراطية الذي يعتبر المطالب الأساسي الأسمى في الحياة .

إذ سنتناول في هذا الفصل المفاهيم التي تعرفها كل من الإصلاح السياسي و النخبة السياسية، ومن ثم سننظر في التأسيس للنظر لكل واحد منهم ، إلى جانب ذلك سنتنظر في أنماط الأشكال التي يكون عليهما .

المبحث الأول: المفاهيم والمقاربات المفسرة للنخبة.

لقد تموضو عالخب السياسية عدادا هائلا من المفكرينو الباحثينو حتى المصلحين لا اعتبار هدر اسئلة شكلا همية كبيرة في مجال العلم الاجتماع السياسي وتأثر على المسائل السياسية والاجتماعية، وهذا ظهر في أواخر القرن التاسع عشر وفي هذا الصدد سنتناول في هذا المبحث اسئلة أهم النقاط المتعلقة به فهو ما للنخبة السياسية أو الصفوة كما عرفتها بعض الكتب، وسنركز على مجموعة مفاهيم معر بي غربية وصولا الى اهم النظر يات المفسرة لنخب السياسية.

المطلب الأول: مفهوم النخبة السياسية.

أولاً: المفهوم اللغوي.

تفسر العديد من المعاجم والقواميس مفهوم النخبة في اللغة العربية حيث تشتق كلمة النخب من انتخب الشيء، اختاره، واختاره منه، ونخبة القوم، خيار القوم، خيارهم ومنه النخبة هم جماعة تختار من الرجال . ويقال: نخبة القوم (بضم النون وفتح ال خاء) ، وإذا قيل جاء في نخب أصحابه، أي خيارهم. يومض مفهوم النخبة في اللغة بدلالة الانتخاب والاختيار والاصطفاء والانتقاء، وتكون "النخبة" بصيغة الجمع "نخبا" ترمز في أخص معانيها على السمو والارتفاع. والمدلول اللغوي لكلمة منتخب يشير إلى شخص أو الشيء المختار ولفظ منتخب يعني أفضل بين مجموعة الأشياء أو جماعة أفراد. و فيحدث عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال: "وخرجنا في النخبة" بضم النون أي المنتخبون من الناس و المنتفون، و فيحديث ابن الاكوع قال: "انتخب من قوم مائة رجل و نخبة المتاع . أي المختار ينزع منه"¹

يشير معجم المصطلحات السياسية والدولية إلى أن Elite يقابلها بالعربية الصفوة، أي علية القوم، وهم أقلية ذات نفوذ تحكم الاغلبية، وتلعب هذه الصفوة دورا قياديا و سياسي الإدارة جماعاتهم من خلال الاعتراف التلقائي بهم.²

يرى الكثير من الباحثين ان كلمة Elite استخدمت حديثا في اللغة الفرنسية و الانجليزية حيث استخدمت أول مرة في القرن السابع العشر , كماورد في كتابيكتور (الصفوة والمجتمع) , واستخدم هذا المفهوم في عام 1823 لوصف النخب الاجتماعية وأوضاع الحياة الطبقيّة في أوروبا وبصورة عامة , بعد هذا اشاعت استعمال المصطلح من قبل المفكرينو الباحثين في أواخر القرن التاسع عشر ,

¹ جلولي نور الدين ، "النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2012" ، مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة د/الطاهر مولاي سعيدة ، ديسمبر 2015 ص 25.

² أحمد زكي ، معجم المصطلحات السياسية والدولية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1989 ، ص 53.

لتعبير عن الفئة أكثر تميزا في المجتمع

تلك التي تحتل مكانا مميزا في الهرم الاجتماعي لاسيما في مجال التساوي وعسكريته والثقافية¹

وفي اللغة الإنجليزية ، اشتق مفهوم النخبة "Elite" ، اشتق من الفعل اللاتيني " ex ligere" وتعني يختار ، أي عنصر المختار، وجاء في قاموس أوكسفورد ، أن النخبة "Elite" ، هي " أقوى مجموعة من الناس في المجتمع ، ولها مكانتها المميزة وهي ذات اعتبار"².

وجاء في قاموس le robert ، مفهوم النخبة على، "أنها مجموعة من الأشخاص المتفوقين في الممارسة الاجتماعية، في حقل اجتماعي معين، وهم يمتلكون القدرة على التأثير في مجال السياسي والاجتماعي"³.

أغلبية التحالف التي تدور على الظاهرة النخبوية، تكون على صعوبة إيجاد أساليب التي تحدد كيفية الوجود ، والانتماء إلى النخبة ، بحيث تطرح التساؤل حول شرعية النخبة أو عدة نخب وبما أن فكرة النخبة والتي تندرج أصلا من معنى الانتخاب و تعني أولئك المسيرين، والمديرين أو الذين لهم قوة تأثير مهمة ، على نشاط المجموعة التي ينتمون إليها ، والذين يساهمون فيها مهما كانت طبيعة الأنشطة، لاسيما السلطة السياسية، الإدارة، المؤسسة⁴.

كما يشير مصطلحات العلوم الاجتماعية، والتي يطلق عليها احيانا القوم، أو الاعيان، بانها أقلية ذات نفوذ تسود جماعة أكبر حجما ، وأن الانتساب الى الصفوة يتم اكتسابه بالوراثة في بعض المجتمعات ، حيث أن الأفراد المنحدرين من الأسلاف،

¹ بيومور، الصفوة والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، القاهرة دار المعارف ط2، 1978، ص25.

² محمود محمد الناعوق، أزمة النخبة في الوطن العربي، ط1، 1989، ص15.

³ Akonandré et autres le rebert, seuil, dictionnaire de sociologie, France, Edition, les presses de Mama, octobre, 1999, p175.

⁴ David aclud et laurentbouver, dictionnaire de sciences politique, et sociale, Sirey 2004, p105-105.

ينتسب إلى بعض الطوائف ، أو بعض أصحاب الامتيازات، يتمتعون بنفس المركز بمقتضى حق الميلاد .¹

إصطلاحاً: يعود مفهوم النخبة أو "الصفوة" في مفاهيم الحديثة، إلى كتابات كل من فلغريدو باريتو (Pareto) "1848-1923"، وجاتانو موسكا (Gaetano Mosca) "1858-1941"، وروبرت ميشلز . والتي تعتبر رد فعل لكتابات كارل ماركس، فقد أراد هؤلاء الكتاب الوصول الى المجتمع لا طبقي، عن طريق انقسام المجتمع إلى فئة قليلة العدد حاكمة، وفئة المحكومة كثيرة العدد، واستخدموا مفهوم الصفوة السياسية كبديل لتصوير ماركس الخاص بمفهوم الطبقة الاجتماعية .²

أولاً : مفهوم النخبة عند فلغريدو وباريتو (1848-1923) .

لقد عرف باريتو النخبة بطريقتين مختلفتين، فهو يبدأ بتعريف عام إلى أبعد حد، قائلاً: "دعنا نفترض أن كل فرد في أي مجال من مجالات النشاط الإنساني، لديه دليل أو مؤشر يضيء إلى قدراته .³ تعبيراً منه إلى الاختلاف ، وتباين الاجتماعي، وحقبة الاختلاف الناس ، فيما يتعلق بخصائصهم الأخلاقية والفكرية ، وقد استخدم باريتو Pareto ، مفهوم النخبة للإشارة إلى التفوق في مجالات الذكاء، والطبع ، والمهارة ، والقدرة الخ , وعلى رغم من أنه قد اعترف بإمكانيات حصول بعض الأفراد على لقب "نخبة" ، دون امتلاكهم الصفات التي تأهلهم لذلك ، إلا أنه قد أكد في نفس الوقت إلى الرأي القائل ، أن الذين يتميزون بخصائص النخبة سوف يشكلون بضرورة نخبة مقبلة " .⁴

ولقد ميز باريتو بين نوعين من الصفات : الصفوة الحاكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر أو غير مباشر ، وصفوة غير حاكمة وهي تتمتع بالصفات المميزة للصفوة الأولى ولكنها لا تمارس الحكم وتشكل هاتان الصفوتان الطبقة العليا في

¹ محمود حامد مهمور، علم الاجتماع السياسي ، ط1، عمان ، دار البداية الناشر والموزعين ، 2012، ص182.

² مرجع السابق، ص183 .

³ بوتومور ، مرجع نفسه، ص 25

⁴ عبد الله الزريبي ، النخب السياسية في الجزائر ، مذكرة لنيل ماجستير ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع التنظيم السياسية والإدارية ، جامعة الجزائر، 2001، ص15

المجتمع، أما البقية أفراد فيشكلون في نظر باريتو اللصفوة، وهم لا يمثلون وزنا سياسيا كبيرا.¹

أيضا يضيف باريتو بأن النخبة تلجؤ إلى القوة في حالة تعرضها للخطر، فالنخبة الحاكمة التي تفشل في مواجهة القوة بالقوة، قد تجد نفسها بعيدة عن السلطة حينما تتمكن نخبة غير الحاكمة من الاطاحة بها وعندما تتردد النخبة الحاكمة في استخدام القوة والقهر، وتلجأ إلى المناورة والخداع للمحافظة على بقائها واستمرارها في هرم السلطة، مما يؤدي إلى ظهور أفراد داخل النخبة الحاكمة يتمتعون بالقدرة على استغلال الفرص المتاحة، وهذا ما يؤكد باريتو، حيث يقول "أنه بمجرد الوصول الى هذا التباين يمثل ظرفا مناسباً للثورة وسوف يتمكن الذين لم يتخلوا عن استخدام القوة من الانتصار على أولئك الذين تخلوا عن هذه العادة".²

ثانيا مفهوم النخبة: عند جاتانو موسكا (1858-1941).

فسر عالم الاجتماع الإيطالي ، مفهوم الصفوة من زاوية أخرى مختلفة ، حيث أكد هذا في كتابه "الطبقة الحاكمة " يؤكد على ان كل المجتمعات الانسانية عبر تاريخها، قد انقسمت الى طبقات حاكمة قليلة العدد ، وتملكها لتقاليد السلطة بحكم قدرتها التنظيمية ، أما طبقة المحكومة فهي كثيرة العدد ، وأكد موسكا أن سان سيمون "saint simon" ، قد بلورها وطورها، فعندما يحقق المجتمع قدرا من التطور على الطبقة الخاصة يتولى التوجه في مجالات الإدارية والعسكرية والدينية والاقتصادية والأخلاقية.³

أشار كذلك موسكا في حديثه عن النخبة باعتبارها قلة من الأفراد يشكلون طبقة حاكمة لا تستمد مكانتها المميزة ، او وضعها المسطرة في المجتمع مما تتحلى به من خصائص نفسية أو سجايا فطرية جبلت عليها ، بل من كونها قلة منظمة وتتميز عنها

¹ هشام صاغور ، دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل الغربي في ضل المعوقات الداخلية -الواقع والرهانات -2014 ، ط1، ص16

² هشام صاغور، مرجع نفسه ، ص17.

³ مرجع السابق ، ص21.

كذلك بمزايا وسمات مادية وفكرية وأخلاقية فارقة كالثروة او المكلف برعاية الصالح العام ، او السيطرة على الجهاز الاداري او الهيمنة على المؤسسة العسكرية ، او الارتباط بهيئات دينية وما الى ذلك من قدرات عالية القيمة في نظر معظم أفراد المجتمع من شأنها تعزيز امكانات تحكمها في مختلف القوى الاجتماعية 24. ويسلم موسكا بأن الجماهير تستطيع ممارسة الضغوط على الحاكم وتنشأ هذه الضغوط نتيجة لاستياء الجماهير من بعض السياسات التي ينفذها الحكام ، وقد يؤدي هذا الموقف الى الاطاحة بالطبقة الحاكمة ، وفي هذه الحالة تظهر الى الوجود طبقة حاكمة جديدة من بين الجماهير تتبنى سياسة جديدة أكثر تلاؤماً مع مصالح الشعب ، ويعتقد موسكا أن قوة الطبقة الحاكمة تنبع من أنها تشكل أقلية منظمة في مواجهة أغلبية غير منظمة.¹

ثالثاً: مفهوم النخبة عند ايتمليز : (1916-1962). wrightmills.

يعدر ايتمليز مناهاما لسياسيو لوجيينا لأمريكيين ، وتطرقت الى موضوع النخبة السياسية في كتاباتها مثل " نخبة السلطة " عام 1956 ، و" الطوق الابيض " عام 1951 ، حيث كانت دراستها هذه لا تختلف عن دراستها موسكا ، فقد انتهج ايتمليز نهج موسكا الكناختل مع هفيع بعض النقاط المهمة ، فقد نظر الى النخبة كحقيقة أكثر تـ عقيداً مـ اماراهاموسكا واعتبرها طبقين من نخب ، نخبة الطبقة العاملة ونخبة الطبقة الريفية . وربط مفهوم النخبة بالقوة وحدد أفرادها على أنها الذين يتحكمون بالقوة داخل المجتمع أو يضارون بها بعملية صنع القرار ، كما أضاف في كتابها صفوة القوة دراسة أخرى تتمحور حول قوة النفوذ التي تؤثر على صنع القرار ، وتهدد الجماهير وأضاف أنها الفساد الذي يسود اجسببها الى عجز الجماهير.²

عرف المفكر الأمريكي روبرت داهيل " Robert Alan Dahl " (1915-2014) النخبة " بأنها مجموعة من الأفراد الذين يشكلون أقلية وتسود تفضيلاً تهتم عند حد و تاختلاف التفضيلاً المتعلقة بالقضايا الأساسية في المجتمع " . وجاء في معجم علماء الاجتماع بأنها النخبة:

¹ عبد الله الزبيبي، المرجع نفسه، ص 17.
² المرجع السابق، ص 20.

"

جماعة من الأشخاص لا عثر ابعظمة تأثير هو سيطر تهمفيشو و نالمجتمعه حيث تشكل هذا الج
ماعة" أقلية حاكمة"

يمكن تمييزها عن الطبقة المحكومة، وفقاً لمعيار القوة والسلطة بدلالة تمتعها بسلطان القوة والنفوذ
والتأثير في المجتمع أكثر مما تتمتع بها الطبقة المحكومة فيه، وذلك بسبب امتلاكها لأقلية من مم
زات القوة والخبرة في ممارسة السلطة والتنظيم داخل المجتمع الأمر الذي يؤهلها لقيادته "وينظر مع
ظم علماء الاجتماع السياسي إلى "النخبة"

على أنها صفة أو طبيعة، تمتلكها تفكريات وإدارية ومالية، وتهيمن على مصادر النفوذ والقوة
والسلطة والثروة، مثل:

الخبرة، والمهارة، والمعرفة، فضلاً عن المال والتكنولوجيا والبيروقراطية والتمويل والإدارة
رمة فاصلة معينة من الدول الحديثة".¹

ويعرف عبد الجبار محسن النخبة بأنها

"الطليعة المثقفة التي لا تنصيباً جيداً من المعارف العلمية والتقنية كالأطباء، والمهندسين، وأساتذة
لجامعة، وكبار الضباط، وذوي المعارف المكتسبة بجهدها خاص، أو تلك الفئة برز تقيم مجالات الثقافة
الأدب والفنون، أو تلك الشريحة السياسية المتنورة التي تجاوزت ما هو تقليدياً في العمل السياسي لتتقدم
العصر في معطياتها واستناداً إلى خزنها المعرفي وتحصيلها العلمي وتجارها العملية فإن النخبة بم
ختلف عناصرها تكون متقدمة على محيطها الاجتماعي".²

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنخبة.

¹ جلولينور الدين، مرجع نفسه، ص 29.
² المرجع السابق، ص 20.

ساهم كارل ماركس وماكس فيبر في تأسيس علم الاجتماع السياسي، من خلال دراستهما لتطور النظريات السياسية وصلة ذلك بالمجتمع إلا أن تطور هذه النظرية قد وجه سهام النقد للنظرية الاشتراكية، فضلا عن النظريات الديمقراطية، لأن نظرية النخبة تشكك بالصحة العلمية، لكلا نظريتين وتبني تحليلها للنظام السياسي انطلاقا من حقيقة قلة الحاكمة والأغلبية المحكومة.¹

استخدام تعبير النخبة أو الصفوة قديم قدم المجتمع البشري نفسه حيث يعود بدايات الحقيقية لمفهوم النخبة إلى أعمال الفيلسوف أفلاطون، عندما تكلم عن ضرورة أن يحكم المجتمع جماعة من الأفراد النابهين.

ومن أجل تقديم تصور أفضل لمفهوم النخبة يتوجب علينا أن نستعرض الاتجاهات الأربعة الأساسية التي عالجت المفهوم وهي الاتجاه السيكلوجي ويمثله باريتو والاتجاه التنظيمي الذي يمثله موسكا وميتشل والاتجاه الاقتصادي الذي يمثله بيرنهام النظامي الذي يمثله رايت ميلز.

-الاتجاهالسيكلوجي:فلريدوباريتو(1848-1923).

يمثلباريتو (1848-1923) vilfredo Pareto
الاتجاهالسيكلوجيولجيفيتحليلهلمفهومالنخبة
،حيثيعرفالنخبةبخصائصهاومميزاتهاالسيكلوجية،وفيالمستوىالسوسيولوجيباريتو
وأنامجتمع – أيمجتمعان – ينقسمإلىقسمينهما:
النخبةالتيحكّم،والمحكوموالذييخضعونلهيمنةالنخبةهذهالتيتشكلا لأقليةالمتميزةوالمتم
فوقةفيالمجتمععفيمختلفتشكيلاتهاالاجتماعية.
وضمنالتوجهالسيكلوجيالذييبنطلقمنهباريتو فينظريتهعالنخب،يرىباريتو:
أنالنخبةتتميز بخصائصسيكلوجيةتمنحهاوعامالتفوقفيفرضسيادتهاوهيمنتهاوهيالنخبة
الحاكمةالتيتمارسسلطتهاوهيمنتهاالسياسية.

¹أفيرجي نيلباد-نظرية النخبة،مقالة منشورة في الحوار المتمدن،<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>، تاريخ الاطلاع : 2018-04-15.

فالنخبة لدى باريتو ليست نتاج الفعالية التاريخية الاقتصادية كما يرى ماركس، ولا تستند في قوتها إلى قدراتها التنظيمية على نحو ما ذهب ماركس وميتشل، بل هي نتاج لما يسمى به باريتو بالرواسب Residues وهينو عن الخصائص السيكولوجية التي تميز من خلالها أفراد المجتمع، وقد أدب باريتو على استخدام مفهومها السيكولوجي عن الراسب واسبو صفاً للميول السيكولوجية الفطرية القيادية في الإنسان¹

يصنف باريتو الرواسب إلى مجموعتين: تتمثل المجموعة الأولى في رواسب التأمل والتفكير، وتتمثل الثانية برواسب البقاء والنظام والاستقرار. ويوضح باريتو في هذا السياق أن هذه الرواسب تؤهل بعض أفراد المجتمع للوصول إلى مرتبة النخبة وممارسة السلطة بينما يفتقد إلى ذلك الأكثرية الكبيرة من أفراد المجتمع. وضمن نظريته السيكولوجية عن النخبة، يرى باريتو: أن النخبة تحافظ على استقرارها واستمرارها ضمن فعالية دينامية يطلق عليها مفهوم "دوران النخبة"، وهي آلية تعتمد النخبة للمحافظة على ديمومة وجودها واستمراريتها.²

وقد ميّز باريتو بين شكلين للنخبة، فثمة نخبة حاكمة تضم الذين يؤدون دوراً بارزاً ومباشراً في صوغ سياسة المجتمع، ونخبة غير حاكمة تتألف من الذين لديهم قدرات ومواهب خاصة، ولكنهم ليسوا في مراكز القوة، ويقابل باريتو بعد ذلك بين النخبة بنوعها والجماهير من غير النخبة، والملاحظ أن تحليل باريتو يوازي عموماً تحليل ماركس، فإذا كان الأخير كان قد حلل التاريخ في ضوء صراع الطبقات فإن الأول قد حلله في ضوء الصراع بين النخبة والجماهير فضلاً عن البناء السيكولوجي للنخبة ذاتها، والواقع أن تصور باريتو يعكس نظرة دائرية لمجرى التغيير، فالتاريخ لديه هو مقبرة الأرستقراطيات ذلك أن النخبة ليس لديها ميل طبيعي إلى التناوب في شغل مراكز القوة السياسية.³

¹ ادعى أسعد وطيفة مفهوم النخبة - مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية والسياسية
http://tanwair.com/wp-content/uploads/2015/05 ص 20

² هشام صاغور، مرجع نفسه، ص 30

³ ادعى أسعد وطيفة، مرجع نفسه، ص 24.

ثانياً: الاتجاه التنظيمي عند موسكاو ميتشل.

يتز عمكلمن موسكاو ميتشلا لاتجاهها التنظيمي في مفهومها النخبية، فكلاهما يعتمد على مفهوم التنظيم في تحليل مفهومها النخبية وقوتها.

فالقدرة على التنظيم في داخل النخب ومرونة التقاعد لينا فراهي جعلها للنخبية قادرة على امتلاكها ما للأمر والسيطرة على مختلف جوانب الحياة في المجتمع.

ومعد ذلك يمكن الكشف عن بعض التباين في تفاصيلها وبينها وبين مفهومها النخبية، ولذا أثرنا أن نستعرض أثر أي كلمهنا على حدة ضمن حدود الاتجاهات التنظيمية في نظرية النخبية.

تعد نظرية غيتانو موسكاو النخبية من أهم النظريات وأكثرها أهمية في مجال تفسير الحركة السياسية للسلطة والإدارة النخبوية في المجتمع، وقد أودع نظريتها النخبوية في كتابها المشهور

"الطبقة الحاكمة". وضمن هذا الكتاب يعرّف موسكاو النخبية بقوله:

"هي الأقلية المنظمة نسبياً التي تحكمها الأكثرية غير المنظمة بفضل قدراتها التنظيمية المتفوقة الموزرة بصر صيدها الثقافي، وتتمتع هذه النخب بالامتيازات الاقتصادية والسياسية التي تؤهلها لارتقاء مكانة عالية في المجتمع".

وفي هذا التعريف يلاحظ أن موسكاو يركز على القوة التنظيمية للنخب، ويرى أن من أهم أسباب تميز الطبقة الحاكمة عن الطبقة المحكومة، هو قوة تنظيمها الأولى، ووجود دافعها ودعمها لتتوسع إلى هياكلها هامة أغلبية غير منظمة.¹

وضمن هذا الرؤية، يرى ميتشلا أن التنظيمات الاجتماعية تتطلب لوجو دنخبية أو قيادة لعدة أسباب، أهمها: ضرورة تقسيم العمل، وتعدد الأعمال الإدارية، والحاجة إلى المعرفة المتخصصة. وأخذ بعين الاعتبار أسباباً بيئية مثل حجم التنظيم، وصعوبة الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين، والحاجة اليسرعة اتخاذ القرار.

وأشار أيضاً إلى حاجة المرؤوسين لعمامة قويت وثابتة وقادرة على قيادتهم، وهذا هو ما يلزم

¹ أ.د. علي أسعد وطيفة، مرجع نفسه، ص 25.

تلفت جلياتها أدت إلى تمر كز القوة تنظيميا في أيدي نخبة من القادة والمنظمين الإداريين بوصفهم يمتلكون صفات ذاتية استثنائية تعزز سلطتهم داخل التنظيم.¹

ينطلق ميتشل وجورج يافينا تصور هالنخبة من فكرة استحالة تحقيق الديمقراطية في المجتمع، وهو يستخدم مصطلح "وهما الديمقراطية" للتعبير عن هذا الاستحالة. فالديمقراطية كما يراها تفوق ميجو هرها تفوق أعلى المساواة بين أعضاء الجماعة والمشاركة في مختلف القرارات لتحقيق العدل والحريّة والتقدم في المجتمع. وضمن مختلف فعاليات العمل السياسي في داخل المجتمع والجماعة تستطيع نخبة أو أقلية منظمة جدا أن تخطف السلطة وتنفرد بها وتحافظ عليها، وتستطيع هذه النخبة أن تحافظ على وجودها واستمرارها وهيمنتها ضمن مظاهر الديمقراطية شكلية تتخذ فيها المجتمع بمختلف فئاته وتكويناته. ومن هذا الزاوية يرى ميتشل أن الديمقراطية "وهم" لأساسها، وأن مختلف المظاهر الديمقراطية من انتخاباتها وقراراتها وتمثيلها يبيها مظاهر خادعة فيجدها وهي تخفي في طبيعتها حكم نخبة أو أقلية تنفرد بالسلطة وتهيمن على مقادير الحياة السياسية والاجتماعية.

يتناول ميتشل في كتابه "الأحزاب السياسية" Les Partis politiques مفهوم النخبة ويقوم بتحليل معطياتها من خلال واقع عملا لأحزابا سياسية في ألمانيا ليكتشف ألاما لمختلفة المؤثرة في عملية تشكيل النخب وتطور آليات عملها على نحو سياسي. وقد بين ميتشل - عبر نظريتها النخبوية - أن النشأة الديمقراطية للأحزاب تتحول لبروز الزماني لتنظيمات خاضعة إلى حكم أقلية من الأفراد أو نخبة مميزة، وذلك لأن التنظيم يحتاج إلى أقلية نخبوية منظمة تمتلك المهارات الضرورية لممارسة الحكم، وينتهي الأمر أن تتقو مهذا النخبة لاحقا بالاستحواد على السلطة والانفراد بالهيمنة السياسيّة من خلال موقعها السياسي في مركز اتخاذ القرار.²

ثالثا : الاتجاه الاقتصادي ببرنامجهم

¹ د. علي أسعد وطيفة، مرجع نفسه، ص 27.

² د. علي أسعد وطيفة، مرجع نفسه، ص 28.

يتمثل هذا الاتجاه في كتابات كل من "كارل ماركس" و"بيرنهام"، حيث عبر كارل ماركس في كتابه "الأيدولوجية الألمانية"، بأن السياسة تتبع الاقتصاد والدولة هي الأداة التي تحول القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية، وبالتالي فالطبقة الحاكمة هي الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج، وهي التي تمارس القوة السياسية عبر مؤسسات الدولة

1.

أما برنهام حاول المزوجة بين النظريتين، في مؤلف شهير له نشر عام 1941 بعنوان "الثورة الإدارية، "Managérial Révolution أن النظام الرأسمالي سيتحول تدريجياً إلى مجتمع تسيطر عليه نخبة إدارية وتتولى شؤونه الاقتصادية والسياسية، وأهم هذه الفروض أن السياسة ما هي إلا كفاح ونضال وصراع مستمر بين الجماعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعات الصغيرة في كل المجتمعات هي تلك التي تتولى حتماً اتخاذ القرارات الأساسية، فضلاً عن ذلك يستعين بيرنهام بكتابات علماء النخبة ذاتها، ويبدو تأثيره بالنظرية الماركسية أوضح ما يكون في فهمه وتفسيره لمجرى التغيير الاجتماعي، فتحكم النخبة في وسائل الإنتاج هو الذي يمنحها الوضع المسيطر في أي مجتمع، والطبقة الحاكمة هي الطبقة التي تحصل على أعلى الدخول في المجتمع. وأبرز ذلك في مجموعتين من المديرين:

الأولى: تشمل العلماء والمتخصصين في تكنولوجيا.

الثانية: فتضم المديرين القائمين على تنظيم عملية الإنتاج .

ويرى أنه في المجتمعات الرأسمالية الحديثة ، أصبح هناك فصل بين الملكية المشروعات الاقتصادية الكبرى وادارتها ، والقضية الأساسية ان المديرين قد

اكتسبوا قوة التنظيم والتسيير وهي أكثر من القوة الاقتصادية التي تعد من الناحية الرسمية في اليد الملاك الرأسماليين.¹

رابعاً: الاتجاه النظامي أو المؤسسي رايت ميلز.

إن النخبة عند ميلز هي نتاج أو ثمرة للطابع المؤسسي التنظيمي الهرمي (البيروقراطي) الذي يسيطر بإحكام على المجتمع الحديث، ومن ثم فإن القوة إداً في المجتمع الحديث تميل إلى اتخاذ طابع مؤسسي عام، ويؤدي ذلك إلى ظهور منظمات تحتل أهمية أساسية في المجتمع، وهذه المؤسسات تكون سوية الأشكال الأساسية للقيادة في البناء الاجتماعي.

يركز ميلز في تحليله لمفهوم "النخبة" على العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وذلك على خلاف ما رأيناه عند باريتو وموسكا، ويقارن ميلز بينه وبين مفهوم النخبة ومفهوم القوة، وهو أول من اداع مفهوم "نخبة القوة Power Elite" عام 1956 للدلالة على العلاقة الصميمية بين النخبة ومختلف أشكال القوة في السياسية والاقتصاد والعسكرة، فالنخبة كما يراها تعني في جوهرها "حيازة القوة".²

ومن هذا المنظور يرى ميلز في النخبة : أنها تشكيل اجتماعي من هؤلاء الذين يحتلون مواقع القوة والنفوذ في الدوائر العليا من النظم الرئيسية في المجتمع مثل: كبار قادة الجيش، وكبار رجال رأس المال، وكبار رجال السياسة والاقتصاد. وهذا يعني أن ميلز يرفض الاتجاه السيكلوجي في تفسير النخبة، ويركز على أهمية العوامل الموضوعية والاقتصادية التي تؤثر في بناء النخب.

ويطلق ميلز على الطبقة التي تحكم تسمية " نخبة القوة " وهي التي تستحوذ على معظم ثروة و نفوذ المجتمع، وتتكون "نخبة القوة" بصورة عامة من كبار الأغنياء، وهم كبار الموظفين التنفيذيين في الشركات المتحدة، أو الشركات المندمجة

¹ هشام صاعور، مرجع نفسه ، ص32 .

² د. علي أسعدوظفة، مرجع نفسه، ص30.

وأصحاب الأسهم، وكبار المسؤولين في الحكومة الفدرالية والحكومة المحلية، وكبار رجالات الجيش على مستويات الولايات. ويلاحظ ميلز في هذا السياق أن هذه النُخب لا تتخلى عن مراكز قوتها وتعمل على تدوير ذاتها، فهي في ديناميتها تتحرك من مركز قوة إلى آخر دون أن تفقد هيبتها وسلطتها، فهي دائمة الحركة من مراكز السياسية إلى مراكز الاقتصاد، ومن الاقتصاد إلى الحكومة، ومن الحكومة إلى المعرفة، ومن الجيش إلى الاقتصاد وهكذا دواليك¹.

ويرى ميلز أن النُخب تقوم بعملية الحراك ضمن دائرة التعاون والتنسيق المستمر فيما بينها، كما تقوم ، ضمن دائرة هذا التنسيق، بعقد التحالفات ، وتشكيل التكتلات ، وبناء العلاقات الاجتماعية غير الرسمية: كالصداقة والزواج وما إليها ، ومن ثم تعمل على توظيف هذه القوى في عملية اصطفاء ذاتها وتعزيز قوتها ومن الواضح أن ميلز اعتمد المنهجية الأمبيريقية في دراسته للنخب في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شكلت هذه الدراسات معينه في الكشف عن الآليات والكميات التي تتحد فيه النُخبة مع القوة للتحكم في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية في المجتمع، وقد وجد عبر دراساته أن مؤسسات ثلاثة فقط هي التي تحكم أمريكا، وهي: المؤسسات العسكرية، والسياسية، والشركات الاقتصادية الكبرى، ويدلل - في دائرة التحليل السوسيولوجي الذي أجراه - أن النُخبة تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع القوة لقيادة المجتمع وتوجيهه².

يقدم ميلز لنا تحليلاً سوسيولوجياً معمقاً عن الكيفية التي تتداخل فيها مصالح الأفراد على نحو متكامل في دائرة النُخبة التي ينتسبون إليها ويشكلون عناصر وجودها. فالنخبة وفقاً لميلز تشكل مركباً معقداً من العلاقات والمصالح الاقتصادية والاجتماعية المعقدة وتشكل هذه النُخبة في جوهرها قوة تتفرد بالسلطة وتحنكر عناصر القوة وتمنعها عن الآخرين .

المطلب الثالث : مميزات النخبة ونماذجها .

¹، أ.د على أسعد وطفة، مرجع نفسه، ص 31.

²، مرجع نفسه، ص 32.

أولاً: خصائص ومحددات النخبة.

ما يميز النخب في هذا الصدد هو مجموعة من الخصائص لكن تبقى أبرز هذه المميزات والخصائص محددة في ثلاث:

1- الانسجام: من حيث السن والتنشئة والمنحدرات.

2- الوحدة: تشكل خاصية أساسية على اعتبار أن النخبة السياسية وبغاية الاستمرارية في الحكم تسعى إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية في ظل الوحدة.

3- القلة: في هذا الإطار ما يميز النخبة هو عدم الكثرة.

محددات النخبة:

يجمع الباحثون على أن أبرز إشكال يطرح في موضوع النخب السياسية هو ماهية محددات الانتماء للنخبة، وفي هذا الصدد تم الإجماع على أنها ليست واحدة حيث يبرز في هذا الإطار عامل الوراثة والحظ أو الصدفة، بالإضافة إلى النسب إلى جانب عامل الكاريزما من خلال النزوع نحو القيادة ودون إغفال عامل أساسي محدد للنخب السياسية ويتمثل في التعليم أي أهمية المعرفة والذكاء والقدرات النفسية والإمكانات الاقتصادية كالثراء والغنى خبرات إدارية، أو مرتبة دينية، وقد تمتلك هذه المجموعة بعض هذه السمات أو كلها في وقت واحد، فأعضاء النخبة يمتلكون خصائص وسمات فكرية وعقلية ومهارات تؤهلهم لدورهم النخبوي في المجتمع وعبر المنهج التاريخي. في بعض المجتمعات القديمة كان عنصر القوة الجسدية والشجاعة والقدرة على امتلاك فنون القتال والحرب هي السمات التي كانت تتميز بها الخاصة والنخب.¹

يمتازون أيضاً بامتلاك القوة والنفوذ والهيمنة والسيطرة على السلطة السياسية، كما تمتلك صنع القرار والتأثير في الآخرين وتتمتع بسمة التمايز والاختلاف والقوة، بمعنى أن الصفوة هي التي تحصل على أعلى الدرجات في مجال عملها أو نشاطها

¹ جميل حمداوي، «سوسيولوجيا النخب (النخبة المغربية أنموذجاً)»، ط1، 2015، ص09، متاح على: شبكة الألوكة www.alukah.net، تاريخ الإطلاع: 2018-02-05.

الذي تزاوله قد تكون النخبة من فئة الثعالب أو من فئة الأسود، فالأولى تنتمي إلى الأقلية العليا، وتمارس الحكم، وتمتلك الدهاء والحيلة والذكاء والإيديولوجيا، ولها قوة التأثير في الطبقات الاجتماعية الدنيا. في حين، تنتمي الثانية إلى الطبقة الاجتماعية العامة، وتمتلك الشجاعة وقوة الثورة لإسقاط النخبة الحاكمة. وقد تتحول إلى نخبة عليا عندما تسيطر على الحكم والسلطة وقوة النفوذ.¹

ثانيا : أنواع النخب السياسية

تنقسم النخب السياسية الى نمطين :

النمط الأولي: نخبة مدنية تتكون من رجال الدين ، والمتقنين، البيروقراطيين ،أو كبار ملاك الأراضي ، ويهيمنون على مركز القرار ، ويسود هذا نمط دول الأوروبية والأمريكية .

أما النمط الثاني وهو النمط العسكري وتشغل المراكز الرئيسية في المجتمع ، ويسود هذا نمط دول العالم الثالث وخاصة في دول أمريكا اللاتينية والقارة الإفريقية² .

و من هنا نستنتج وجود خمسة انواع من النخب وهي كتالي

أنواع النخب:

أولاً: النخب العسكرية

ينظر إلى الضباط السامون بأنهم يشكلون نخبة القوات العسكرية ،حيث يتوزعون على قيادة الأركان أو كعمداء للنواحي العسكرية كما أنه هناك من يرى بأن نخبة

¹مرجع نفسه،ص10

² هشام صاغور، مرجع نفسه،ص36 .

جنود القوات المسلحة انما تكمن في قوات القناصة اضافة الى القوات الخاصة، حظيت الصفوة العسكرية تاريخيا بالاهتمام، نظرا للدور الهام الذي لعبه العسكريون في تشكيل تاريخ المجتمعات وفي توجيه الأمور السياسية. يقوى هذا النوع من النخب في البلاد الدائمة الصراعات مع جيرانها أو فيما بين شعوبها، وتأتي الى السلطة غالباً بعد انقلاب عسكري لإنقاذ الدولة حسب قولها، أو تبعاً لتطور تاريخي طبيعي جعل من عامة الناس يثقون بأبطال الحرب على أنهم خير حاميين لهم من مخاطر الخارج.¹

واهتم بوتومور بالدور الذي تحتله النخبة العسكرية في المجتمعات النامية وكيف ان تأثيرها قد يفوق تأثير المثقفين ، حيث يقول بوتومور انه في المجتمعات حديثة الاستقلال والتي لا تزال فيها النظم السياسية في طور التشكيل والسلطة السياسية غير المستقرة تكون للنخبة الحاكمة فرصة القيام بدور مهم في تحديد مستقبل هذه المجتمعات، أما التدخل فيعتمد على مجموعة عوامل مثل: تقاليد التي تلقنها الجيش و أصولهم الاجتماعية، والنطاق تأثيرهم في الفرق العسكرية الخاضعة لسلطانهم من ناحية اخرى عمق القادة السياسيين وطبيعة علاقتهم بالقادة العسكريين.²

ثانياً: النخبة المثقفين Intellectual Elite.

تشمل جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عال سواء في الجامعات أو المعاهد أو في المدارس العليا، و يشغلون في مجال الفكر والثقافة، والذين نجد من بينهم: الكتاب، الصحفيون، الروائيون المفكرون، الفلاسفة، المنظرون، الأساتذة الجامعيون، يرى موسكا أن المثقفين يشكلون نواة نخبة جديدة مهمة خاصة وأن

¹ جميلحمداوي، المرجع السابق، ص11.

² هشامصاغور، مرجع نفسه، ص38.

مؤهلاتها الفكرية وخلفياتها التعليمية تجعلها تواجه الصالح العام بموضوعية تامة ومن ثم ترتفع الصفوة المثقفة فوق كل الطبقات الأخرى.¹

يقصد بالمتقنين في كافة المجتمعات، تلك الجماعات القادرة على ابتكار ونقد، ونقل الافكار، وغالبا ما تضم هذه الفئة المؤلفين، الفنانين، العلماء، فلاسفة، المفكرين الدينين، والمنظرين في العلوم الاجتماعية.²

ثالثا: النخبة البيروقراطية .

كذلك تسمى بالنخبة التكنوقراطية، وهم مجموعة من الاداريين الذين تخرج أغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين وبعد شغلهم لوظائف ادارية بواسطة الخبرة والترقية يرتقون الى مصاف النخبة الادارية التي تصبح من صانعي القرار الاداري والتسيير وإدارة الشأن العام .

يعتبر بينرهام سيطرة البيروقراطية صورة من صور السيطرة الادارية، كما تنبأ بأن التفرقة التي أقامتها النظرية الليبرالية بين الدولة والاقتصاد سوف تفقد قيمتها..... اذن ان ميلوفانديجلاس احد النقاد اليوغسلاف يؤكد في مؤلفه الطبقة الجديدة "ان البيروقراطيين يؤلفون طبقة حاكمة لها كل الخصائص الطبقات الحاكمة، وتضم كل الذين لديهم امتيازات خاصة ومخصصات مالية، بحكم الاحتكار الاداري الذي يمارسه.³

رابعا: نخبة رجال الدين .

يمكن اعتبار رجال الدين نخبة يمكنها لعب دور هام في مسار المجتمع السياسي لما تتوفر عليه من نفوذ وتأثير في مختلف المجتمعات حيث في فترات تاريخية مختلفة مثلا في الهند شكل البراهما طبقة حاكمة لفترة طويلة من الزمن، وكما نلاحظ في الوقت الحاضر رجال الدين يتمتعون بنفوذ سياسي كبير في ايران وسعودية

¹ عبداللهازريبي، مرجع نفسه، ص31.

² هشام صاغور، مرجع نفسه، ص38.

³ مرجع السابق، ص41.

والمغرب. وان التكوين الثقافي للمجتمع العربي، حيث تحتل الفكرة الدينية موقعا مميزا في منظومة الافكار العامة السائدة، وهو موقع لم تغير منه كثيرا وقائع التحديث الثقافي التي جرت منذ ان اصطدمت مجتمعاتنا بالمدنية الغربية، فالحضارات الغربية والتأثير المتزايد للتفوق الغربي في شتى المجالات لم يلغي حقيقة ان المجتمعات العربية بقت متمسكة بدينها رغم ظهور طبقة أو نخبة تدافع عن الثقافة الغربية.

إن المسألة السياسية كانت دائما جوهرية في الإسلام، ولم تقتلها الحركات الاسلامية المعاصرة، أي ما يسمى اليوم بالاسلام السياسي، فقد شهد التاريخ الاسلامي وجود علاقات من التلازم بين السياسة والدين بلغت مستوياتها حدودا عبر فيها الصراع السياسي عن نفسه في اشكال مختلفة من المذهبية الدينية في مراحل كثيرة من العصر الوسيط.¹

خامسا: نخب المجتمع المدني

المجتمع المدني“ هو عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة.²

أيضا

يضم مجموعة المؤسسات والمنظمات التي يؤسسها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم، ومنها على سبيل المثال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية، فضلا عن الحركات النسائية والطلابية والهيئات الحرفية ومراكز الدراسات غير الحكومية والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة، وغرف التجارة والصناعة وغير ذلك.

¹ عبد الله الزريبي، مرجع نفسه، ص35.

² صبري خليل، المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والفكر الاسلامي، الراكوبه، يونيو 2011، متوفر على الرابط التالي <http://www.alrakoba.net/articles-action-show>، تاريخ الدخول: 2018/01/17.

ومنا المهم أن نذكر أنكل هذه المؤسسات والمنظمات تعبر عن فئات وشرائح اجتماعية مختلفة ومتعددة ومتعلمة وأجنت تحقيق مصالحها المادية والمعنوية والدفاع عن هذه المصالح سواء في مواجهة الدولة¹.

ظهر المفهوم في القرن السابع عشر حيث حدده **توماس هوبز** بشكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي المجتمع المنظم سياسياً عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد " أما **جون لوك** فقد سجل تحديده للمجتمع المدني بتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماماً الروابط التي تجمع بينهما عندما أشار إلى أنه "قيام المجتمع المنظم سياسياً ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة و فوقها."

أما في القرن الثامن عشر أصبحت الفكرة موقعها وسيط بين مؤسسات السلطة و بقية المجتمع، اعتبره **روسو** " هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماها فيها الحكام و المحكومون"، كما نجد نفس الاتجاه عند **مونتسكيو** الذي ربط المجتمع المدني "بالبنيا لأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين و المحكومين. وكذلك لدى الفيلسوف الألماني **هيغل** الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني و العائلة والدولة².

هكذا نرى أن المفهوم يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة، كما يستبعد منه المؤسسات الحكومية ويبقى في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

المبحث الثاني: المفاهيم والمقاربات التفسيرية للإصلاح السياسي.

¹ العياشي عنصر ، المشروع القومي والمجتمع المدني ، جامعة دمشق ، كلية الآداب ، ديسمبر 2008 ، متوفر على الرابط التالي <https://insaniyat.revues.org/11257> : تاريخ الدخول 2018-01-05.

² حميد شذر ، مفهوم المجتمع المدني وخصائصه ، البوابه ، أكتوبر 2009 ، متوفر على الرابط التالي : <http://aborawan.ahlamontada.com> ، تاريخ الدخول 2018-01-06.

فكرة الإصلاح السياسي قديمة قدم الانسانية، حيث وجد تفكيرنا في اليونان القدامى، أمثال افلاطون
ون

ارسطو والكثير من المصلحين، حيث كانت تعتبر كموضوع سياسي لها مكانة هامة في دراسات التنظيم
الدولة والمجتمع، الاستقرار السياسي .

كما يشهد التاريخ العديد من محاولات الإصلاح في العالم، ويتداخل مفهوم الإصلاح السياسي مع مفاهيم
ومصطلحات سابقة مثل التنمية السياسية والتحديث السياسي والتعبير السياسي جميعها تصب في حالة
التحول التي تحدث في النظام السياسي، مع اختلاف في نقاط التركيز والأسلوب في التعامل مع مضمون
يات عملية الإصلاح السياسي .

شهد هذا المصطلح بروزاً واضحاً في أواخر الثمانيات من القرن الماضي وبداية
التسعينات وهذا راجع إلى التغيرات والتحولات الدولية التي حصلت خاصة في
فترة الحرب الباردة .

المطلب الأول: تعريف الإصلاح السياسي

أولاً : مفهوم اللغوي لمصطلح الإصلاح.

الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق
بينهم. وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو
إليه الحكمة، ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي،
وعلى ما هو معنوي، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، الانتقال أو التغيير
من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه. وقد
ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: ((والله يعلم
المصلح من المفسد))، وقوله مخاطباً فرعون: ((إن تريد إلا أن تكون جباراً في
الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين))¹.

¹ محمد تركي بن سلامة، الإصلاح السياسي دراسة نظرية، موقع شبكة دهشة متوفر في :
http://www.dahsha.com/viewarticle.php، تاريخ الإطلاع: 2018-01-05.

اصطلاحاً: يقصد به اصلاح ما فسد والتقويم ومعالجة القصور ،والاختلال ."
 فيعرفه قاموس "أكسفورد" الإصحاح بأنه" تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة
 الأشياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو
 الجائرة ، إزالة بعض التعسف أو الخطأ " .¹

ذهب البعض من الباحثين في تعريف الإصحاح بأنه محاولة معالجة خلل معين
 يتطلب تعديله مسارات ، و هذا يتم عن طريق الإطار العام و النهج المتبع ، فلا يمكن
 الخروج عن القيود الموضوعية و الموثقة عن طريق الدستور أو النظام السياسي،²

ثانياً : مفهوم الاصلاح السياسي

بداية يمكن القول أن مصطلح الإصحاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط
 الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي
 وثورات أوروبا الشرقية، فيسياق حركة الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم
 سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية للديمقراطية الليبرالية.

تعرف موسوعة السياسة الإصحاح (reform, réforme) بأنه" تعديل أو تطوير
 غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، دون المساس بها. والإصحاح
 خلافاً للثورة ،ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون
 المساس بأسس هذا النظام. إنه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع
 انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو لتأخيرها .³

بمعنى آخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا،
 إقليمياً ودولياً فالإصحاح حركية تنبع من داخل النظام تتسم بالشمول والواقعية،
 وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال.

¹ محمد محمود السيد، مفهوم- الاصلاح السياسي متاح على: الحوار المتمدن، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid> ، تاريخ الإطلاع: 2018-01-05.

² محمد تركي بن سلامة، المرجع نفسه.

³ عبد الوهاب كيالي، محرر رئيسي " (موسوعة السياسة"، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.)، ط 2 ، 1985، ص102.

إسماعيل عبد الفتاح ياغي ، معجم مصطلحات عصر العولمة _ مصطلحات سياسية و إقتصادية و نفسية و إعلامية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ص 51 .

يعرف معجم "مصطلحات عصر العولمة" الإصلاح السياسي على أنه "مفهوم يعني خلق الأداة الفعالة للقيام بالإصلاح، أي الأداة الحاكمة التي تعرف كيف تقود، ومتى، وكيف تفرض الاحترام و حدود هذا الاحترام¹.

فالإصلاح من هذا المنطلق عملية تتم داخل النظام القائم، وفعالياته ودون المساس بأسسه، تقاديا لانفجار الوضع. فهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنباً لحدوث ثورة قد تفرز تغييرات جذرية في بنية نظام الحكم.

لكن بداية من تسعينيات القرن العشرين سنلاحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي، حيث ذهب Gerado L. Munck " إلى أن الإصلاح "يمكن النظر إليه على أنه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي، خلال فترة زمنية محددة، على جماعة بشرية" فالإصلاح قد يكون تدريجياً كما قد يأخذ طابعا جذريا، زيادة على أنه ليس مقصوراً فقط على البنى والمؤسسات بل يشمل أيضا الأنماط والسلوكيات².

أما بالنسبة ل Samuel Huntington " فالإصلاح يشير إلى تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة و علمنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا واستبدال مقاييس المحاباة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية³.

وبالعودة إلى الأدبيات التي اهتمت بالموضوع في المنطقة العربية، نجد أن تردد مفهوم الإصلاح بكثرة في الخطاب الرسمي خصوصا الخطاب الأمريكي الموجه للمنطقة، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أعطى للموضوع أهمية بالغة في الوسط الأكاديمي، مما عجل بمحاولة صياغة تعريف للمصطلح سواء بالاعتماد على المراجعات الغربية للموضوع أو استحضار الدلالات الفكرية

² محمد تركي بن سلامة، المرجع نفسه، ص 227.

³ محمد تركي بن سلامة، المرجع السابق، ص 227.

للمنصوص التراثية، أو البحث عن توليفة توفيقية تحافظ على المضامين الأساسية للنظرة الغربية وتعطي تصورا ذا خصوصية بالنسبة للمنطقة العربية.

يذهب الأستاذ علي الدين هلال إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما، ومن ثم يمكن وصف ما دعا إليه "خير الدين التونسي" في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأنه إصلاح سياسي¹⁹. لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر، سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات سياسية تتمثل في: سيادة الدستور والقانون، المواطنة القائمة على المساواة، انتخابات دورية حرة ونزيهة، التعددية الحزبية والحرية السياسية، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء¹.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإصلاح السياسي

لقد تعددت اتجاهات و مذاهب تفسير عملية الإصلاح السياسي و التحول الديمقراطي بين العديد من الكتاب والمفكرين ، بحسب اختلاف و تعدد توجهاتهم الإيديولوجية من جهة وكذا تباين الظروف و العوامل البيئية للإصلاح السياسي من نظام لآخر من جهة ثانية ، و تتمثل أهم الاتجاهات و المداخل المفسرة لعملية الإصلاح السياسي كمايلي :

الفرع الأول : المدخل التحديثي.

¹ المرجع نفسه، ص228.

والذي يقوم على ضرورة المزاجية بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية ، ذلك كون أن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على الحد الأدنى من الحكم كما يرى في ذلك "آدم سميث" هي التي تقضي إلى تحقيق الحرية الفردية و المنافسة و الكفاءة و بالتالي تعزيز إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي ، وذلك ما عبر عنه أيضا عالم الاجتماع السياسي "ليبست " في رأيه، حول بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية و التنمية الاقتصادية و الشرعية السياسية في كتابه "الرجل السياسي" بأن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم ، والاتجاه نحو دعم المشاركة ، و التقاء المصالح المشتركة التي تدفع إلى ضرورة تحقيق الإجماع الديمقراطي و الاستقرار السياسي.¹

ذلك كله يؤكد على أن النظام الديمقراطي بما يمتاز به من تعدد الفئات الاجتماعية المشاركة في العملية السياسية ككل يساعد على تحقيق الرضى و القبول الشعبي على أداء النظام و استقراره، وكذا سعي هذا الأخير للعمل على تحقيق إدارة شؤون الدولة كما يجب ، خاصة في ظل وجود نظام رقابي يضفي طابع الشفافية و الكفاءة و الفعالية على الأداء العام للنظام الحاكم .إلا أن هذا الطرح يبقى صحيح نسبيا في نظر البعض ، و الذين نجد من بينهم جوليرمواجونيل الذي يرى بأن التحديث في الدول النامية يقود تلقائيا إلى السلطوية ، إذ عادة ما تتم عملية التحديث على أيدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين و من ثم فهو نمط من أنماط الحكم العسكري ، أكثر بيروقراطية و أقل شخصانية و أقل مؤسسية و أكثر تحديثا من النظم العسكرية التقليدية .²

الفرع الثاني: المدخل الانتقالي.

¹ تيسير محيسن، محاولة أولية للتأصيل لمفهوم الإصلاح، مجلة رؤية (فلسطين) : السلطة العامة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة الثالثة، العدد، 29 شباط، 2006، ص، 5 في الموقع الإلكتروني www.idsc.gov.ps/sites/SATE/arabic/roya : تاريخ الإطلاع: 2018-02-05.

² نصر محمد عارف، أبستمولوجيا السياسة المقارنة _ النموذج المعرفي _ النظرية _ المنهج (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 ، ص31.

و الذي يرى من خلاله "دانكورتروستو على خلاف أصحاب الإتجاه الأول بأن تفسير الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة ، باعتبار أن ذلك يوفر أساسا أفضل للتحليل من مجرد البحث عن الشروط و المتطلبات الوظيفية للديمقراطية ، و بذلك فقد حدد "روستو" استنادا على تحليل تاريخي مقارنة لتركيا و السويد ، مسارا عاما تنتهجه معظم الدول خلال عملية الديمقراطية و يتكون هذا الأخير من أربعة مراحل أساسية هي كمايلي :

أولاً:مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية أي تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين .

ثانياً:مرحلة الصراع السياسي الطويل و غير الحاسم بين مختلف القوى و الجماعات حول تولي السلطة

ثالثاً :مرحلة القرار و تشهد بداية عملية الانتقال و التحول ، أي توصل الأطراف المتنازعة إلى تسويات و تبني قواعد ديمقراطية تمنح حق المشاركة في مجتمع سياسي في ظل ذلك الصراع الذي يبقى قائماً و غير محسوم لصالح جماعة معينة في النظام.

رابعاً:و أخيراً مرحلة التعود و التي تتمثل في تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية¹.

حيث أن هذه الأخيرة تجعل من العملية السياسية مفتوحة أمام تعدد و اختلاف النخب و توجهاتهم أثناء ممارستهم للسلطة داخل النظام السياسي الذي ينتمون إليه و يعبرون بذلك عن طبيعته الإيديولوجية و مستوى أدائه البنوي الوظيفي الذي يعد مؤشرا حقيقيا لمدى كفاءة و فعالية وجوده هذا الأخير من عدمها.

الفرع الثالث : المدخل البنوي:

¹تيسير محيسن ، مرجع سابق ، ص5 .

والذي يفترض أن المسار التاريخي للتحوّل الديمقراطي أو الإصلاح السياسي بوجه عام في أي نظام، إنما هو متوقف بالأساس على طبيعة البنية المتغيرة للطبقة و الدولة و القوى الجدولية و عبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية وليس عن طريق مبادرات و خيارات النخب فحسب و إنما ذلك يبقى مرهون بمدلولات العوامل الأخرى السابقة الذكر.¹

وعلى العموم فإن الإصلاح السياسي يبقى أداة ضرورية و عملية مستمرة ملازمة لمتغيرات البيئة التي تفرضها الحاجة الاجتماعية أمام أي نظام سياسي، ذلك كون أن هذه العملية تعتبر آلية حقيقة تساعد على بقائه و استمراره في أداء وظائفه مهما تعددت و تنوعت معطيات بيئته الكلية.

المطلب الثالث: مرتكزات ودوافع الإصلاح السياسي.

أ- مرتكزات الإصلاح السياسي

- أولاً: الحرية فهي لب عملية الإصلاح السياسي و النظم الديمقراطية و هي القيمة العظمى و الأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات ، و تقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر و التنظيم و التعبير عن الرأي للجميع ، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة و القضاء المستقل ، و الحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية و الشعبية و الأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية الإيديولوجية.²

- ثانياً: كفاءة حريات التعبير بكافة صورها و أشكالها و في مقدمتها حرية الصحافة و وسائل الإعلام السمعية و البصرية والإلكترونية. و الاعتماد على الانتخابات الحر، مركزياً ولا مركزياً، و بشكل دوري لضمان تداول السلطة و حكم الشعب، و

¹ المرجع سابق ، ص 5، ص 6.

² سهام بنت محمد حلوة ، الإصلاح السياسي المفهوم والتطبيق - تحليل ، ، 2013.10.01 في الموقع الإلكتروني: <http://www.sarahanews.com> تاريخ الدخول: 2018-02-17.

تحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها و إطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم للإنسان في جميع مجالاته. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة ، بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية ، و في مقدمتها حقوق المرأة و الطفل و الأقليات ، و حقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية ، و ضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها. ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.¹

- ثالثا: الدستور هو أساس قوانين الدولية، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات و التطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية وإزالة الفجوة بين نصوص الدساتير و أهداف المجتمع في التطور الديمقراطي.²

- رابعا: الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية فضلا و اضحا صريحا.
- خامسا: تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات و نصوص.

- سادسا: إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، و تضمن عدم احتكار السلطة و تضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.

¹ سهام بنت محمد حلوة ، مرجع سابق.

² سهام بنت محمد حلوة، المرجع نفسه .

- سابعاً: إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي، و إطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو لم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

ب- دوافع الإصلاح السياسي .

ينظر للإصلاح السياسي على انه مجموعة من الممارسات التي تعمل على تحديث الدولة في بعض المجالات الحياتية التي تعرف الأزمة ، كما انه مؤشر على قدرة النظام السياسي والاستمرارية عن طريق لعبة تبادل الأدوار والتحالفات وخلق مصادر مشروعية جديدة ، وبالتالي الإصلاح السياسي ضرورة ملحة من اجل تحصين الدولة لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية.

و حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً و لابد من توافر الشروط أو الظروف التالية:

- أن يكون هناك وضع فساد يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء. إذ أنه في ظل غياب الوضع الفاسد فإنه لا مبرر للإصلاح، فالعلة قد تكون:

أ- غياب العدالة أو الحرية وعدم الاستقرار.

ب- أزمة البطالة و انتشارها .

ج- انتشار ظاهرة الفقر و التسرب المدرسي.

د- إستعمال الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية في العمل السياسي.

وفي ظل العولمة الرأسمالية موجة إصلاحية تحت شعارين " نقل التنمية السياسية وتعزيز الحكم الصالح، فان فريق آخر يرى ان الإصلاحات المفروضة من الخارج والتي ينادي بها الغرب ما هي إلا حلقة منحلقات الهيمنة والتآمر لتحقيق مصلحة شخصية ، نظرا للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد على العالم وانتشار موجة الإرهاب وتداعياته بعد أحداث 11 سبتمبر، والحقيقة انه بغض النظر عما إذا كان الإصلاح السياسي رغبة

ومصلحة ملحة او مرفوضة من الخارج إلا أنه لا بد من الإشارة إلا أن الإصلاح السياسي أمر لا بد منه انطلاقاً من المسلمات التالية :

1- تشكل ثقافة كونية جديدة يصعب التمرد عليها او رفضها ، بل يجب التكيف معها ومواكبتها في ظل التطور العلمي.

2- تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على الدول ، خاصة التي تعاني منهشاشة على مستوى أبنيتها ومؤسساتها ومشاكلها الاقتصادي والاجتماعية .

3- انتشار الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم حيث أصبحت الديمقراطية الخيار الأمثل للشعوب.

4- الإصلاح السياسي عملية ديناميكية حيوية مستمرة ينبغي أن تكون نشطة مهما كانت قوة الأمة ورصيدها الحضاري.

5- اشتغال قيم العدالة والديمقراطية على إجراءات تحقق مصالح عامة للدولة منذ أن تكون أفكار إلى أن تصبح ممارسة طبيعية يشعر بها الناس.¹

ثالثاً: أهداف الإصلاح السياسي .

إن إصلاح الدولة يجب ان يقود إلى ان الدولة ليست أهم من الفرد، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها، وأن التأسيس الحقيقي للإصلاح السياسي يبدو في منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية الطبيعية. فالأنظمة التي تتعامل مع الجموع البشرية سوف تصطدم بالفروق الحاصلة بينهم، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة .

ما الذي يعنيه الإصلاح السياسي في رؤية "عبد الإله بلقزيز" في ظروف البلاد العربية اليوم ؟ إنه يعني أموراً ثلاثة: الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام

¹ تيسير محيسن ، المرجع نفسه ، ص 10 .

سياسي مفتوح ، و الانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة ،
ثم الانتقال من "حياة سياسية" قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة
السياسية السلمية و الديمقراطية ، و هي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل.¹

و نستطيع حصرها في هدفين ضروريين و هي كمايلي:

1- المشاركة السياسية:

نظام الحكم في غالب الدول العربية نظام قديم بأكثر من معنى : بمعنى أنه قائم على
فئة سياسية ضيقة تتداوله من دونسائر الفئات و القوى الاجتماعية الأخرى ، و
بمعنى أنه قديم غير متجدد مع التطور الاجتماعي لمطالب الشعوب يبدو منفصلا عنه
منعزلا بسبب أزمة التمثيل الاجتماعي و السياسي التي يعاني منها، ثم بمعنى أنه قديم
على معرفته لمفهوم السياسيةتقليدي لم يحد عنه ، و مقتضاه أنها شأن خاص بالنبذة
الحاكمة ، و لم يقد هذا الانغلاق في نظام الحكم سوى إلى انفصالالسياسة عن
المجتمع، و تحول النخب الحاكمة إلى "أوليغارشيات" معزولة و النتيجة أن الحياة
السياسية انتهت إلى أفق مسدود ، إن البلدان العربية مدعوة إلى صحوة و نظام سياسي
حديث يستجيب لشروط العصر والتحول و يتناسب و الدينامية الاجتماعية المتدفقة و
الوعي و هو ضرورة حيوية لتفادي الصدام الأهلي أو الصدام مع خارج متربص ،
و لن يتحقق ذلك إلا بالمشاركة السياسية العامة.²

2- إعادة تنظيم المجال السياسي للنظم:

لا نستطيع أن نقر بوجود مجال سياسي ، بالمعنى الحديث ، تمارس فيه السياسية و
تتعرض فيه تناقضات البنية الاجتماعية على نحو يمنع التعبير عنها تعبيراً بربرياً أو
وحشياً فنحن إما أمام مجال منعدم أو مجال تقليدي أو مجال حديثصورياً وبسبب
غياب هذا المجال أو تقليديته أو صوريته ، فإن تناقضات المجتمع و هي طبيعية و
موضوعية لا تعبر عن نفسها بنفسها تعبيراً سياسياً بالمعنى الدقيق و الحديث للكلمة

¹ عبد الالهبلقزيز ، في الإصلاح السياسي و الديمقراطية ، (لبنان : الشركة العالمية للكتاب) ، ، 2007ص75 .
² عبد الالهبلقزيز ، مرجع نفسه ، ص76 .

أي لا تجد قنوات تصريف ضرورية تحفظ للمجتمع و الكيان حقوقه وتوازنه في نفس الآن ، لذلك عادة ما تميل التناقضات الاجتماعية إلى الإفصاح عن نفسها في أشكال تضع المجتمع الوطني برمتها أمام انقسام داخلي حاد يطيح بكل الروابط بين فئاته و قواه المختلفة و يضع وحدته أو ميراثه على المحك.

إن المشكلة في غياب هذا المجال السياسي الحديث ، تكمن في أن السياسية تحيد عن قواعده و أخلاقياته ، فتميل إلى التعبير عن نفسها في صورة عنف أعمى، إذ لا يمكننا أن ندرك الأسباب العميقة لتنامي ظواهر العنف السياسي و التطرف في الوطن العربي و خاصة الجزائر إلا بالعودة إلى هذا الخلل الخطير في نظام السياسة و قواعدها فحين لا يكون في وسع المجتمع أن يمارس حقه الطبيعي في التعبير السياسي بالوسائل السلمية و الحضارية و حين يكون القمع هو جواب السلطة عن مطالبه.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة الإطار النظري والمفاهيمي للنخبة السياسية والإصلاح السياسي توصلنا إلى أن النخبة السياسية تمثل أقلية التي تتمتع بصفات متميزة تمكنها من تحقيق الثبات والتماسك وهذا يساعدها ويؤهلها لتحقيق أهدافها الأساسية وهذا من خلال أيضا خصائص وانواعها التي تسيطر على محور المجتمع سياسي واجتماعي كالنخبة العسكرية ونخبة رجال الدين ونخبة المثقفين إلى جانب الوظائف الادارية واقتصادية والدينية التي تقوم بها النخبة السياسية الحاكمة . وساهمت النظريات المفسرة لنخبة السياسية على فهم محاور النخب وذلك من خلال تحليلات كل فلوريديو باريتو ، موسكا ورايت ميلز .

ويمكن القول أن عملية الإصلاح السياسي عملية معقدة ولتحقيقها يعني ضبط الفعاليات الأساسية لمؤسسات الفاعلة في إدارة شؤون الدولة والنظام السياسي

وساهمت المداخل النظرية في تسيير الإصلاح السياسي كمدخل التحديثي والانتقالي والبنوي .

إلا أن مفهوم النخبة والإصلاح السياسي يتعساكان حسب اصحاب النظرية الكلاسيكية من امثال موسكا وباريتو في أن حكم الأغلبية مسألة لا يمكن ان تتحقق بينما يرو أصحاب النظريات تعدد الصفوات عكس ذلك أي كلما كان هناك تعدد في أنظمة الحكم والنخب كلما زاد هذا في خلاقالإصلاحات .

تعد الثورة التغيير الأساسي والسريع والداخلي والعنيف في القيم والمبادئ المهيمنة داخل المجتمع ، وفي مؤسساته السياسية، والهياكل الاجتماعية والعلاقات الاقتصادية ، والقيادة والنشاط الحكومي والسياسات ، أي انها انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات لبناء وتكوين بديل آخر جديد .

وعندما يصبح الفساد هو اساس الحكومات والسياسات وتتغيب الإصلاحات على كافة المستويات الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية، فقد يؤدي هذا إلى إثارة سخط الشعب وقيامه بالثورات ضد حكامه وفسادهم .

إن الإصلاح والتنمية والديمقراطية أدواتها المواطن، وغايتها المواطن والكل معني بهذه المسألة بغض النظر عن معنى الإصلاح ومرادفاته وآلياته وارتكازاته، فهو يبدأ في البنية المجتمعية ويبدأ بالمواطن وبناء الإنسان أصعب بكثير من بناء أي شيء آخر، ومن الصعب الحديث عن إصلاح شامل دون ان التطرق إلى التطبيقات وإلى تحديد معنى الإصلاح كما يجب أن يستمر الإصلاح بالتجديد، فالإصلاح هو مشروع وطني يقصد به تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار، ولكي تتحقق مشاركة المواطن في صنع القرار يجب ان يكون لديه ثقافة ايجابية وإدراكا بحقوقه كما يجب إعادة الاعتبار للمواطن والاعتبار لكثير من المسميات .

وفي هذا الفصل سندرس ثورتين شعبيتين على الساحة العربية ، في المبحث الأول سندرس ثورة تونس لعام 2010 ضد نظام الرئيس السابق زين العابدين ، وسنشرح أسباب الغضب الشعبي الذي حصل على نظامه ، أيضا دور النخبة في الثورة وإصلاحات السياسة الجديدة وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى الثورة المصرية وسنحدد طبيعة نظام الرئيس السابق حسني مبارك ، وأسباب قيام ثورة يناير 2011 ، وفي اخر مطلب سندرس كذلك ما حصل بعد الثورة ودور النخبة في ذلك .

المبحث الأول: الثورة التونسية والإصلاحات السياسية .

ظهر اختلاف بين الدارسين و الباحثين حول تسمية الحراك السياسي التي تمر به المنطقة العربية ، فهناك من نعته بالربيع العربي و هناك من نعته بالربيع الديمقراطي ، لكن الشيء الذي لا يمكن الاختلاف حوله أو حتى المجادلة فيه كون المنطقة العربية تمر بمرحلة من التغيرات والإصلاحات السياسية ، والذي تمثلت في نجاح كل من الثورة الشبابية التونسية و المصرية والليبية و اليمنية.

و الملاحظ أن الظاهرة عرفت انتشارا بشكل سريع إلى درجة سماها البعض نظرية العدوى ، فنجاح الشباب في تونس في ثورة الإصلاح و الديمقراطية ، حفز الشباب في بقية الدول العربية للتحرك وفق نفس الاتجاه في دولهم ، حيث أعطتهم الثقة في الذات بإمكانية قيادة الحراك . والحال أن أسباب انتشار الحراك يشهد تشابه في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مختلف البلدان العربية بما يوفر مناخاً ملائماً لانتشار ظاهرة الحراك الشبابي.

ولكن الدارسين في هذا المجال يرون أن الحراك السياسي و التحولات التي شهدتها المنطقة العربية عامة و تونس خاصة ليس فقط فيما يعرف بالربيع العربي بل قبل ذلك و لهذا سنحاول في هذا المقام تسليط الضوء على أهم التحولات السياسية في تونس وصولا للربيع العربي.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي قبل الثورة الإصلاحية 2010.

بعد الاستقلال سنة 1956 وحتى 2011 ، كان النظام في تونس ديكتاتوري وشهد رئيسيهما الحبيب بورقيبة لمدة 30 سنة ثم زين العابدين بن علي لـ 23 سنة. سيطر الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة على الحكم بعد انتصاره على غريمه صالح بن يوسف وانتهج في عملية بناء الدولة التونسية الناشئة نظام أحادي يمثلته الحزب الاشتراكي الدستوري ، الذي تحول من حزب سياسي ذي طابع عضالي جماهيري

إلى حزب سياسي ذا طابع بيروقراطي يعبر عن مصالح الدولة بالأساس، واستكمل بورقيبة هيمنته على السلطة بإقرار تعديل دستوري يمنحه الرئاسة مدى الحياة ، و أصبح مشروع الدولة بأكملها مشروع بورقيبة .

إلا أن النظام بورقيبة استمر في استخدام أسلوب العنف و الاعتقال مما أدى إلى تردي الوضع أكثر في البلاد و اهتزاز شرعية النظام السياسي. في ظل تزايد حدة هذه الظروف عام 1987 اختار رئيس الوزراء زين العابدين بن علي تطبيق المادة الدستورية 57 التي تنص على تولي رئيس الوزراء لمهام رئيس الجمهورية في حالة عجز الأخير عن ممارسة مهامه ، وهذا ما أكدته التقرير الطبي لسبعة أطباء أكدوا فيه عدم قدرة بورقيبة على ممارسة الحكم ، هذا ما يوجب على رئيس الوزراء تولي ممارسة الحكم لتبدأ تونس مرحلة جديدة من الحكم السياسي¹.

طبيعة النظام السياسي التونسي في عهد زين العابدين.

زين العابدين بن علي عين رئيساً للوزراء في أكتوبر 1987 ثم تولى الرئاسة بعدها بشهر في نوفمبر 1987 في انقلاب غير دموي حيث أعلن أن الرئيس بورقيبة عاجز عن تولي الرئاسة. وقد أعيد انتخابه وبأغلبية ساحقة في كل الانتخابات الرئاسية التي جرت، وآخرها كان في 25 أكتوبر 2009.²

استولى زين العابدين بن علي على سدة حكم تونس في السابع من تشرين الثاني نوفمبر 1987م، بعد إجراء عملية انقلاب أبيض قامها ضد الحبيب بورقيبة، ومنذ ذلك الوقت عرف برجل النظام القوي، وأطاح بأستاذه الحبيب بورقيبة، وتحدث عن وعود بالمصالحة الوطنية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية، ووعده بالعمل على ترسيخ الديمقراطية الحقيقية في تونس، والسماح للمعارضة للتعبير عن نفسها من خلال الانتخابات البرلمانية، وقام بالإفراج عن الآلاف من المعتقلين من الحركات

¹ أحمد منيسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2004، ص 196.

² حسن كريم وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص 25.

الوطنية والإسلامية، وأقر ميثاق 1988 و 1991م الذي ينص على إجراء التحول الديمقراطي في تونس، بدأت بوجه جديد وسلوك سياسي في تونس حيث أعلن الرئيس زين العابدين بن علي عن تعديلات دستورية تتضمن إلغاء النص الذي يجيز تولي منصب الرئاسة مدى الحياة، أو انتقالها لخليفة، وتعهده بتدعيم تجربة تعدد الأحزاب التونسية .

وعد الرئيس زين العابدين بن علي في بيانه الرئاسي الأول بأن ينفذ تونس من الانهيار الاقتصادي والسياسي، ووعد بوضع برنامج متماسك يسمح لتونس بأن تصبح دولة ديمقراطية تعددية، تكفل الحريات الأساسية والنقابية وحرية التعبير والرأي والصحافة.¹

بن علي جعل تونس من أكثر البلدان العربية انفتاحا علي أوروبا وحافظ علي معدلات تنمية مستقرة في بلد محدود الموارد. وأصبحت تونس منذ 1995 أول بلد من الضفة الجنوبية للمتوسط، يوقع اتفاق شراكة وتبادل تجاري حر مع الاتحاد الأوروبي. وعض أن يواكب بن علي مشروع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بانفتاح ديمقراطي وإعلامي حقيقي ويفسح المجال للمنظمات غير الحكومية والصحافة الوطنية بممارسة نشاطاتها بكل حرية، واصل فرض قبضته الحديدية على المجتمع التونسي ليصبح الرجل الأمر والنهائي في جميع مجالات الحياة.²

-الديمقراطية الزائفة: تبني زين العابدين بن علي شخصية رجل الأمن القوي الذي يستطيع قيادة التحول الديمقراطي، وتبني نظام بن علي طريقة في الانتخابات عام 1999م لمنح أحزاب المعارضة 34 مقعدا في البرلمان التونسي في الوقت الذل حصل فيه الرئيس التونسي على 99% من الأصوات، وقام في سنة 2002م بتعديل

¹حسنكريمو آخرون، المرجع نفسه، ص2.

² -مقالة "زين العابدين بن علي... الرئيس الذي حكم تونس 23 عاما وأسقطه بائع خضار" نشرت في موقع France 24 : <http://www.france24.com/ar/20110115-zine-elabidine-ben-ali-tunisia-president-في:منأحة2011/01/15>، popular-revolution، التصفح 2018-04-11.

الدستور بشكل يسمح له بالترشح لأكثر من ثلاثة عهديات وامتاز حكم بن علي الصعيد السياسي بتغييرات بالمظهر فقط لضمان استمرار نمط الحكم التسلطي، القائم على هيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية.

-الدولة البوليسية: تحول نظام بن علي إلى دولة بوليسية أمنية ونظام استبدادي وظل محافظا على قدر من المعارضة الموالية والتي تسمى في تونس "أحزاب الديكور"، وحافظ على وجود تعددية منضبطة وحافظ على هامش بسيط من الأحزاب النقدية نصف القانونية التي يسمح لها بخوض الانتخابات، وأخرى ممنوعة بشكل مطلق من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، إذ تميزت فترة حكم زين العابدين بن علي بتصاعد حملات القمع للنشطاء والمعارضين وعملت مؤسسات الدولة على الحفاظ على حكم الحزب الواحد الحاكم.¹

وطبقة لها صلاحيات فوق القانون، ولهذا فإن رجال المخابرات في هذه الدولة يبعثون أنفسهم عن خانة المدنيين ولا يخضعون لأحكام القانون المدني، وكانت مهامهم تتلخص في:

- اقتحام الحياة الخاصة للمواطنين.

- التلاعب بالنقابات العمالية والتنظيمات والجمعيات.

- إطباق الخناق على جميع أشكال المشاركة السياسية للمواطنين في السياسة العامة.

- اعتقال المواطنين اعتقالا غير خاضع للوائح القانون.²

¹رنا العاشوري سعدي، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر"، مجلة المستقبل العربي، 2015 العدد ، ص434، 31.

²محمد الحداد وآخرون، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس، دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، ط3، 2011، ص70.

المطلب الثاني : قيام الثورة واسبابها .**أولاً : قيام الثورة التونسية 2011.**

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م أي قبل 38 يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه في تونس , واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضة حديدية . في يوم الجمعة 10 صفر 1432 هـ الموافق 14 جانفي/يناير 2011 أجبرت الانتفاضة الشعبية الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان يحكم البلاد بقبضة حديدية طيلة 23 سنة على مغادرة البلاد بشكل مفاجئ إلى السعودية، حيث وصلت طائرته إلى جدة بالسعودية.

وفي 26 يناير أصدرت منظمة الشرطة الجنائية الدولية - الإنتربول بلاغاً لأعضائها لاعتقال الرئيس السابق زين العابدين بن علي وستة من أقربائه وذلك بناء على مذكرة اعتقال أصدرتها السلطات التونسية.¹

ثانياً : الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة التونسية .

إن الشعب التونسي وجد نفسه بعد 23 سنة من حكم بن علي محروماً من أبسط حقوقه الأساسية، مستثنى من المشاركة في الحياة السياسية، يعيش أفراداً في وضع الرعية لا في وضع المواطنة يلزمهم الخوف على حريتهم وعلى حرمة أجسادهم وموارد رزقهم وخفايا حياتهم الخاصة فضلاً على حرمة عائلاتهم ومصير بناتهم وأبنائهم. إن الحرية والديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات التي وعد بها نظام بن علي لم تكن سوى وهم إذ أن الواقع عسف وتسلط وغطرسة.

¹كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، متاح على: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166>، تاريخ الإطلاع: 2-02-2018.

وقد تحمل الشعب التونسي ذلك التعسف والقهر والتسلط طوال فترة حكم بن علي وربما يرجع الى قبل ذلك ولكن عندما حانت اللحظة الحاسمة لم يستطع احد ان يوقف إرادة الشعب وغضبه الذي دفعه للنزول للشارع وللميادين للتعبير عن سخطه وغضبه عن أوضاع بلاده.

وهناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب التي أدت الى قيام ثورة الخامس والعشرون من يناير في مصر , فقد مثلت سياسات نظام بن علي مر سنوات حكمه للبلاد أسبابا غير مباشرة أدت الى قيام هذه الثورة بالإضافة الى أن بعض الأحداث التي مثلت أسبابا مباشرة أو كانت بمثابة شرار إشعال للثورة.

1- الأسباب السياسية التي أدت إلى قيام الثورة.

كما ذكرت فقد تمثلت هذه الأسباب في سياسة النظام الحاكم السابق في تونس على مر السنوات التي حكم فيها , وتمثلت هذه السياسات في:

1- تدعيم الحكم الفردي.

لم يحقق بن علي لا الحرية ولا الديمقراطية للشعب التونسي بل إن الشيء الوحيد الذي نجح فيه بحكم تكوينه المخبراتي وتجربته الطويلة على رأس جهاز الأمن في نظام بورقيبة هو تحويل تونس إلى سجن كبير، إلى بلد يشار إليه بالإصبع في كافة أنحاء العالم باعتباره موطناً لإحدى الدكتاتوريات البوليسية الرهيبة التي لا تزال قائمة إلى اليوم فقد عزز بن علي الحكم الفردي المطلق , فجمع بين يديه على غرار سلفه بل أكثر منه كافة السلطات مما جعله يتصرف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين والاستبداد بهم وقمع كل خروج على الصف. ودعم هيمنة الحزب الحاكم على الدولة وجعل من الانتماء إليه شرطا أساسيا للتمتع بأبسط الحقوق المدنية كالعمل والسكن والمنحة الدراسية والرخص, وسخر القضاء بشكل لا سابق له لحماية مصالحه ومصالح عائلته والأقلية الفاسدة التي يستند إليها

في حكمه. وتلك السياسية كانت على نفس غرار ما كان يحدث في مصر في عهد الرئيس السابق مبارك والذي كان سببا اساسيا لقيام ثورة الخامس والعشرون من يناير.¹

2- تفاقم القمع.

وقد استغل نظام بن علي الحملة الدولية التي شنتها الإدارة الأمريكية بعنوان "مكافحة الإرهاب" للغلوّ في تجريم كل معارضة للنظام واعتبارها "عملا إرهابيا". كما أنه لم يتورع عن إصدار قانون باسم "حماية المعطيات الشخصية" يسمح للإدارة بانتهاك ما يتعلق منها بالمواطن ولكنه يجرم كل من يفضح أعمال الفساد والنهب والإثراء غير المشروع لـ"العائلة الحاكمة" والمقربين منها. وقد تم احتكار وسائل الإعلام ووصل القمع لحرية التعبير والصحافة إلى درجة أنه ما انفك منذ عام 1998 يُرتَّب الرئيس السابق بن علي ضمن العشرة رؤساء دول وحكومات الأوائل في العالم في مجال معاداة حرية الصحافة وتونس ضمن المجموعة الأخيرة من دول العالم التي تمثل المنطقة السوداء في خارطة أوضاع حرية الصحافة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد أُطردت جمعية مديري الصحف التونسية من "الجمعية العالمية لمديري الصحف" (1997) وجُمّدت عضوية الجمعية التونسية للصحفيين في الفدرالية الدولية للصحفيين (مارس 2004) لنفس السبب وهو الإخلال بواجب الدفاع عن حرية الصحافة وكرامة الصحفيين في تونس والتواطؤ مع الدكتاتورية في انتهاكهما.

وقد ملأ هذا النظام السجون بالمعارضين ناهيك أن ما بين 35 ألف و40 ألف مواطن اعتقلوا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لأسباب سياسية. ووقد تسبب هذا النظام في هجرة الآلاف من المعارضين للعيش في المنفى. وجعل من ممارسة التعذيب أسلوب حكم أودى بحياة العشرات من المعارضين وخلف عاهات جسدية ومعنوية للآلاف منهم مما جعل الحديث عن تونس في تقارير المنظمات والهيئات الإنسانية مقرونا

¹ "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، متاح على: <http://www.albadil.org/spip.php?article346> تاريخ الإطلاع: 2018-02-02.

بشكل دائم بالحديث عن التعذيب فيها الذي كان سببا في حصول بن علي على إدانة في مناسبتين (1998-1999) من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.¹ وإلى ذلك أصبح الاعتداء على النشطاء من النساء والرجال في كافة المجالات السياسية والحقوقية والنقابية والثقافية وتشويههم عبر حملات صحفية ممولة من وزارة الداخلية ظاهرة بارزة في عهد بن علي. وأخيرا وليس آخرا أخضع هذا الأخير كافة المواطنين للمراقبة البوليسية في مختلف مجالات حياتهم الخاصة والعامة. فالتنصت على المكالمات الهاتفية ومراقبة المراسلات وشبكة الإنترنت وجهاز الفاكس أصبحت أمرا يندرج ضمن الحياة العادية للتونسي.

3- انتهاك السيادة الشعبية.

لقد استمر النظام التونسي السابق في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلا من الانتخابات مجرد عملية صورية معروفة النتائج مسبقا ومن المؤسسات الناجمة عنها أدوات طيعة بيده تنفذ أوامره، وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضيف به على نظامه طابعا تعدديا زائفا. وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت بهذه الدرجة أو تلك الحفاظ على استقلاليتها. ودجن الحركة النقابية وحول الاتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيسالتونسي السابق بن علي وتنفذ سياسات نظامه.²

4- إنتهاك حقوق الإنسان.

تتفق الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي، وان اختلفت من حيث الدرجة، بانها لا تطبق المعارضة ايا كان نوعها، ولا التعبير السلمي عن الراي مهما كان

¹ "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، مرجع سابق، متاح على:

<http://www.albadil.org/spip.php?article346> تاريخ الإطلاع: 2018-02-02.

² عاطف ياسين الشريف، (رئيس البورصة سابقا)، خريف الربيع العربي السياسي والاقتصادي، مطابع العاصمة، ص116.

مهذبا، ولا منظمات المجتمع المدني وتلجأ السلطات الى قمع النشاط والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق ذلك. ويمتاز النظامان البائدان في تونس ومصر، والأول ربما بدرجة أكبر، بانهما اتبعا درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي جعل الثورة بما تمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير.

لم يبد النظام التونسي السابق أي إحترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت نار الثورة لتضع نهاية لمعاناة الشعب التونسي سنوات طويلة، فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا.¹

5- غياب المشاركة الفاعلة.

تمثل المشاركة السياسية الفاعلة أهم مصادر الشرعية للأنظمة السياسية. والمقصود بالشرعية هنا قبول المواطنين بالنظام القائم اشخاصا ومؤسسات، وبالتالي عدم الثورة عليه. والمقصود بالمشاركة السياسية الفاعلة هو تلك المشاركة التي تجعل المواطن قادرا على التأثير في عملية اختيار القادة السياسيين الذين يمارسون السلطة فعليا، وتولي المواقع العامة، والتأثير في صنع السياسات العامة، ومساءلة الحكام. وربما ان ما يميز تونس من بين كل الأنظمة الجمهورية القائمة في العالم العربي هو المبالغة في إقصاء الشركاء وقمع الخصوم وتفريغ الآلية الانتخابية من مضامين المشاركة وتحويل المؤسسات النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي الى مجرد مسامير في عربة الحاكم الفرد. وقد أدت عملية اغلاق المؤسسات الرسمية والدستورية للمشاركة في وجه الطلب المتزايد الى الدفع بالناس الى الشوارع التي تثبت الأنظمة الاستبدادية دائما عجزها عن السيطرة عليها. كما ادت

¹عاطف ياسين الشريف ، المرجع السابق ،ص116

الى سد قنوات الاتصال بين النظام ومواطنيه وافقدته القدرة على الإستجابة لأي مطالب

6- إنتكاسة الإنفتاحا لديمقراطي.

قد تمكن النظام من تحقيق فكرة الدولة البوليسية أى إحتكار الدولة لمظاهر ومصادر القوة والسلطة فى المجتمع , وقيام شرعية النظام على القهر والتعذيب والإعتقال أى التبعية للدولة وإقصاء دور المجتمع المدنى . كل هذا مثل إنتكاسة للإنفتاح الديمقراطي فى تونس وبالتالي كانت سياسات تراكمت فى نفوس الشعب التونسى وفى اللحظة الحاسمة خرج على كل هذه السياسات وعبر عن غضبه وسخط على النظام وسياساته¹.

ب - الأسباب الإقتصادية والإجتماعية التى أدت إلى الثورة التونسية.

إن النتائج الإقتصادية لـ23 سنة من حكم بن علي لا تقل سوء عن النتائج السياسية رغم الدعاية المضللة التى قام بها النظام وبعض الأوساط السياسية والمالية الأجنبية المنتفعة من وجوده. فالمواطن التونسى يسمع باستمرار حديثا عن "المعجزة الإقتصادية التونسية" وعن نعت تونس بـ"القوة الإقتصادية الصاعدة" وبـ"نمر شمال إفريقيا".

فالنتائج الإقتصادية الإيجابية، إن وُجدت حقا، هي لفائدة من؟ وعلى حساب من تحققت؟ هذا هو السؤال الهام. وقد عان الشعب التونسى من تلك السياسات طيلة حكم بن علي وفى نفسى الوقت إنتظر اللحظة الحاسمة ليعبر فيها عن غضبه وسخطه عن تلك السياسات².

1- الخصخصة .

¹عاطف ياسين الشريف، المرجع نفسه، ص116.

²ثورة تونس، "الأسباب والسياقات والتحديات"، متاح

على: <http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb212180-185028&search=books> تاريخ الإطلاع : 2018-03-20.

لقد تم تبديد الممتلكات العمومية بعنوان "الخصخصة" التي شملت كافة القطاعات بما فيها الاستراتيجية كالإسمنت والكهرباء والغاز والاتصال والنقل. وقد استأثر الرأسمال الأجنبي إلى حد الآن بـ75% من عائدات هذه الخصخصة وهي حصة قابلة للارتفاع مع خصخصة عدد جديد من المؤسسات وهو ما سيمكّن أصحاب الرأسمال الأجانب دولا وشركات وبنوكا من مزيد من السيطرة على مصائر البلاد وتجريد الشعب التونسي من كل إمكانية للتحكم في خيارات بلاده وثرواتها للنهوض بأوضاعه وضمان مستقبل أبنائه وبناته وهو الهدف الحقيقي من سياسة الخصخصة التي أملت المؤسسات الدولية ويطبقها صاغرا ذليلا نظام بن علي الذي خصته تلك المؤسسات بصفة "أنجب تلاميذها" في المنطقة¹.

2- تفاقم البطالة والتهميش.

إن 23 سنة من حكم بن علي لم تزد ظاهرة البطالة والتهميش إلا حدة واتساعا. فالعمل ليس حقا أساسيا من حقوق المواطنة يضمّنه المجتمع وبالتالي الدولة لمواطنيها ومواطناتها لسد حاجاتهم وضمان كرامتهم بل هو "امتياز" كما جاء على لسان بن علي في مطلع التسعينات. ومن هذا المنطلق أصبحت مسؤولية البحث عن العمل ملقاة على كاهل الفرد كما أصبح العاطل عن العمل مسؤولا على عطلته وهي طريقة لتبرير تخلي الدولة عن واجباتها خصوصا أنها قلصت الاستثمارات والنفقات العمومية وإطلاق يد أصحاب رأس المال المحليين والأجانب لتكثيف استغلالهم لليد العاملة والتصرف فيها كما يشاؤون بعنوان "مرونة التشغيل". وفي هذا السياق يسرت مراجعة قانون العمل الطرد الجماعي للأجراء².

3- تدهور الخدمات الاجتماعية.

إن تدمير الخدمات الاجتماعية هو إحدى النتائج الأساسية لسياسة بن علي الاقتصادية. فهو ما انفك، تطبيقا لتوصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي

¹ عاطف ياسين الشريف، المرجع السابق، ص 117 .

² عاطف ياسين الشريف، المرجع السابق، ص 117 .

يقلص من حجم التمويل العمومي لقطاعات الصحة والتعليم والنقل والسكن. إن المنطق الرأسمالي الوحشي يعتبر النفقات المخصصة لهذه الخدمات أموالاً "ضائعة" لأنها لا تذهب إلى جيوب أصحاب رأس المال. وبعبارة أخرى فهذه الخدمات لا ينظر إليها كحق أساسي من واجب المجتمع وبالتالي على الدولة السهر على توفيرها لكل فرد تكريماً للمساواة وضمناً للمقومات الدنيا للعيش الكريم بل ينظر إليها كـ"عبء" على الدولة أن تتخلص منه لتلقي به على كاهل الفرد ولتوفر الفرصة لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب كي يحولوا تلك الخدمات إلى مجال للاستثمار يعود عليهم بالربح الوفير. وهو ما أدى إلى تفاقم شتى أشكال الحيف والتمييز علاوة على ما في الأمر من مخاطر على مستقبل المجتمع بأسره .

الظلم المتزايد والفقير: المنتشر في الكثير من المناطق فالمزارعون يعانون من فقر مدقع وبالتالي تتدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتزايد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادرات أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للفرد.

المحسوبية والرشوة: أدت المحسوبية إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد، إلى جانب وضع الرجل غير المناسب في أماكن لا يستحقها مع إهدار الفرصة أمام من هو أكفأ منه. كما أدت الرشوة إلى فساد كبير في الاقتصاد جعله يتميز بعدم الشفافية وافتقاد مصداقية الكثير من مؤسسات الدولة خصوصاً الأمن و القضاء والإدارة.

الانقسام الاجتماعي الحاد إلى أقلية غنية مسيطرة تستأثر بالسلطة والثروة واغلبية فقيرة مستلبة الحقوق وتعرض للقمع والاضطهاد من قبل الأقلية المسيطرة. غياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وابعاء الإصلاحات الاقتصادية.¹

المطلب الثالث : دور النخب السياسية التونسية في إصلاحات الثورية 2010

¹عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في البلاد العربية وارد مع اختلاف النتائج، متاح على: <http://www.elaph.com> تاريخ الأطلاع: 2018-01-25.

أولاً: سنقدم دراسة حول وضع تونس بعد ثورة و التحولات التي طرأت بعد سقوط نظام الرئيس السابق زين العابدين ثم سندرس دور النخب في هذه التغييرات الطارئة.

مؤشرات الإصلاح السياسي بعد الثورة .

أولاً : الحكومات "محمد الغنوشي و محمد فؤاد المبرع والباجي السبسي " .

بعد مغادرة بن علي إلى السعودية في 14 يناير 2011 أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه ، وذلك استناداً على الفصل 56 من الدستور التونسي والذي ينص على أن لرئيس الدولة أن يفوض الوزير الأول في حال عدم تمكنه من القيام بمهامه، غير أن المجلس الدستوري أعلن إنه بعد الاطلاع على الوثائق لم يكن هناك تفويض واضح يمكن الارتكاز عليه بتفويض الوزير الأول ، وإن الرئيس لم يستقل، وبما أن مغادرته حصلت في ظروف معروفة وبعد إعلان الطوارئ وبما أنه لا يستطيع القيام بما تلتزمه مهامه ما يعني الوصول لحالة العجز النهائي فعليه قرر اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 15 يناير 2011 عن تولي رئيس مجلس النواب محمد فؤاد المبرع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يوماً حسب ما نص عليه الدستور. وقد تم في يوم 17 يناير تشكيل حكومة جديدة برئاسة الوزير الأول محمد الغنوشي شارك بها عدد من زعماء المعارضة، وأعلن الغنوشي إن الحكومة ستعمل بعيداً عن الأحزاب السياسية، كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة، كما أكد على التزام حكومته بالإفراج عن السجناء السياسيين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومحاربة الفساد السياسي والتجاوزات والتحقيق مع أصحاب الثروات الهائلة أو المشتبه في فسادهم. و قد أطاح الشعب بهذه الحكومة وقد تم إعادة تشكيلها في 27 جانفي/يناير، وقد قدم الوزير الأول محمد الغنوشي يوم 27 فيفري/فبراير استقالته

أمام القنوات التلفزيونية في نقل مباشر، وقد أوكل الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبرع الوزير المتقاعد الباجي قائد السبسي في عهد الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بتشكيل حكومة جديدة، وقد شكلها وترأسها في يوم 7 مارس 2011. وأصبح محمد المنصف المرزوقي رئيسا للبلاد بعد انتخابه من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي من 13 ديسمبر 2011 إلى 31 ديسمبر 2013.¹

ثانياً: الانتخابات.

هناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على أن هناك الإصلاحات سياسية منها الانتخابات، حيث تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها، وتمثل انتخابات المجلس التأسيسي في أي بلد قيمة مضافة، حيث يتولى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية الذي يفتح المجال لإنشاء دولة القانون.

أ- انتخابات المجلس التأسيسي 2011:

لقد ساد انطباع عام لدى المتابعين للانتخابات التونسية في أكتوبر 2011 أن التونسيين اقبلوا بتدافع وبكثافة على صناديق الاقتراع، وهو أمر صحيح ظاهرياً خاصة إذا قورن بالانتخابات التي جرت سابقاً، فبعد نجاح الثورة كان التونسيون متعطشون للمشاركة السياسية والتعددية الحزبية وكان المواطن التونسي واثق من أن صوته لن يزور في ظل انتخابات تتمتع بالشفافية والشرعية.²

- نتائج انتخابات المجلس التأسيسي:

¹الأحزاب الراحبة من الانتخابات التشريعية 2014، تاريخ النشر 2014، متاح على www.ALManar.com تاريخ الإطلاع 12-02-2018.

²عياضي يوسف، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية-تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014، ص1، متاح على dspace-univ-biskra.dz تاريخ الإطلاع 18-3-2018.

لقد فاز في هذه الانتخابات حزب "حركة النهضة" الإسلامية بأغلبية كبيرة بحصوله على 89 مقعد، ثم تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بعدد 29 مقعد، فيما حلت قوائم العريضة الشعبية الثالثة بنصيب 26 مقعد. وأغضب الإعلان عن النتائج الأولية سكان سيدسي بوزيد، أو الداعمين للقوائم العريضة الشعبية، فأحرقوا بعض المرافق في المدينة ضمن حالة الغضب، غير أن موقف المحكمة الإدارية الذي نظر في الطعون التي قدمها أصحاب العريضة أرجع الهدوء بعد أن أعاد للعريضة مقاعدها التي أسقطتها الهيئة العليا للانتخابات وأكد هذا الحكم مجددا نزاهة الانتخابات وشفافيتها.¹

ب - الانتخابات التشريعية 2014:

شهدت تونس إجراء أول انتخابات تشريعية تنافسية في 26 أكتوبر، وتعد هذه الانتخابات نهاية الانتقال الديمقراطي الذي بدأ عقب ثورة تونس في أكتوبر 2010، والإطاحة بحكم زين العابدين بن علي. وتعتبر هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها بعد إقرار دستور تونس من قبل المجلس الوطني التأسيسي. ورسخت الانتخابات التشريعية التونسية تجربة التعددية الحزبية، بعد تجربة امتدت لأكثر من نصف قرن مع حكم الحزب الواحد. ومنذ عام 1956، تاريخ استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي، وحتى عام 2011 لم تعرف تونس سوى نظام حكم الحزب الواحد، حيث أن بورقيبة عزز من صلاحياته الواسعة كرئيس وزعيم للحزب الاشتراكي الدستوري وريث الحزب الدستوري الحر الذي قاد معركة التحرير ضد فرنسا.

بلغ عدد المرشحين لعضوية مجلس النواب لعام 2014 نحو 6520 ألف مترشح بين ذكور وإناث مراعاة لمبدأ التناسف في القوائم بين النساء والرجال ويعكس هذا العدد

¹ المرجع السابق .

الضخم رغبة التونسيين في المشاركة في الشأن العام بعد عقود طويلة من الاستبداد وتوزعت القوائم المترشحة بين حزبية ومستقلة وائتلافية.¹

- المنتصرون في الانتخابات التشريعية:

- نداء تونس: تمكن حزب نداء تونس من الفوز بالأغلبية في أول انتخابات يشارك فيها بعد أقل من سنتين ونصف من تأسيسه، وقد جرى تقديم تفسيرات مختلفة لهذه النتيجة منها أن الحزب تمكن من ترسيخ صورة لدى قطاع واسع من التونسيين مفادها قدرته على حماية تونس من "تغول النهضة"، ولقد تعمقت هذه الفكرة بخاصة بعد فوز الاسلاميين سنة 2011, فأصبحت ممهد لها بالنجاح حتى قبل تأسيسه.
- الإتحاد الوطني الحر: الحزب الثاني الذي صعد في الانتخابات التشريعية بطريقة لافتة.
- الجبهة الشعبية: عرفت الجبهة الشعبية مشاكل عاصفة، بعضها داخلي وبعضها خارجي، لكنها تمكنت من تجاوزها والفوز.
- حزب آفاق تونس
- التيار الديمقراطي: على الرغم من حداثة تكوينه، تمكن هذا الحزب على ثلاث مقاعد.
- حزب المبادرة.
- أما حركة النهضة فقد تراجع مركزه مقارنة بالانتخابات السابقة، فتحول من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية¹.

¹ الأحزاب الرابحة من الانتخابات التشريعية 2014, تاريخ النشر 2014, متاح على www.ALManar.com تاريخ الإطلاع 12-2018-02.

التحالف الديمقراطي:

أسسه المنشقون عن "الحزب الديمقراطي التقدمي" بعد رفضهم اندماج حزبهم مع حزب آفاق تونس، احتجاجاً على ممارسات أمنية العام غير الديمقراطية، وعلى الرغم مما بذلته القيادة من جهودات ودعاية وحضور اعلامي مكثف في الفضائيات والصحف لم يتمكن الحزب إلا من الحصول على مقعد واحد.²

لوحظ في هذه الانتخابات:

- الحضور المكثف للمرأة التونسية ترشحا وتصويتا، ولم يكن حضور المرأة التونسية في المشهد التشريعي الراهن استثناء، فقد كان جليا بشكل عام في الحراك السياسي الذي تعيشه تونس منذ اندلاع ثورتها في نهاية العام 2010.
- إحترام كل أطراف المعادلة السياسية ما أفرزته الانتخابات، ولعل إقرار النهضة بهزيمتها بل وتهنئتها حركة "نداء تونس"، حيث أن ذلك يعبر عن الفهم والالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية الحديثة.
- اقتصر دور المؤسسة الأمنية في تونس التي اقتصر دورها على تأمين العملية الانتخابية بعيدا عن التجاذبات السياسية.
- في أبرز ردود الفعل الدولية، هنا البيت الأبيض التونسيين بالاقتراع، وقال وزير خارجية تونس فابيوس: إن التونسيين قطعوا مرحلة تاريخية بتصويتهم لانتخاب برلمان، وقدموا الدليل أن الديمقراطية ممكنة في العالم العربي.
- إرتفاع نسبة المشاركة التي تخطت حاجز ال60%، وتعكس نسبة المشاركة درجة التشبع باليقين الديمقراطي كحل وحيد لتجاوز المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

¹الأحزاب الراحبة من الانتخابات التشريعية 2014، تاريخ النشر 2014، متاح على www.ALManar.com تاريخ الإطلاع 12-

2018-02

²المرجع نفسه

ج - الإنتخابات الرئاسية:

اعتبرت الانتخابات الرئاسية الخطوة الأخيرة في عملية انتقال تونس إلى الديمقراطية بعد ثورة عام 2011 التي أطاحت بنظام استبدادي قاده زين العابدين بن علي على مدى 23 عاما، وكانت الإطاحة لهذا النظام مصدر إلهام لانتفاضات "الربيع العربي".

تم فتح الباب للترشح للانتخابات الرئاسية يوم 8 سبتمبر 2014 وأغلق في 22 سبتمبر 2014، قدم 70 شخص ملف ترشحهم لهذه الانتخابات، قبلت منهم الهيئة 27 مترشحا ورفضت 41 فيما انسحب اثنان، شهدت هذه الانتخابات ترشح عدة شخصيات من نظام بن علي المخلوع بعد الثورة مثل الباجي قايد السبسي وعبد الرحيم الزواري وكمال مرجان ومصطفى كمال النابلي وحمودة بن سلامة ونور الدين حشاد، أما الحزب الأكبر في البلاد (حركة النهضة) لم يقدم مترشحا للرئاسة، واكتفى بإعطاء الحرية للمنتمين له ودعوتهم لاختيار "الشخصية المناسبة التي ستقود المسار الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة".¹

- نتائج الانتخابات الرئاسية 2014:

بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع 60.11% من إجمالي الناخبين الذين يحق لهم التصويت، وقد فاز الباجي قائد السبسي، مرشح حزب نداء تونس، وأصبح رئيسا للجمهورية طبقا لما أعلنته الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، فقد حسم السبسي السباق ضد منافسه منصف المرزوقي الرئيس المؤقت المنتهية ولايته بحصوله على نسبة 55.68% من الأصوات مقابل 44.32% للمرزوقي. وبذلك يكون السبسي البالغ من العمر 88 عاما، الرئيس السادس في تاريخ تونس الحديث،

¹ العياضي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص58، متاح على dspace-univ-biskra.dz

والرابع بعد ثورة 2011، وللرئيس السبسي تاريخ طويل في العمل السياسي منذ استقلال البلاد، فلقد شغل مناصب سياسية عدة في عهد الرئيس الحبيب بورقيبة. وبعد الإطاحة بهذا الأخير تولى السبسي مسؤوليات سياسية هامة في عهد إدارة زين العابدين بن علي.¹

ثالثا: احترام حقوق الإنسان:

صار احترام حقوق الإنسان واحدا من أبرز مؤشرات التحول الديمقراطي في الدول والمجتمعات. وما يزيد من أهمية هذا الموضوع من منظور عملية التحول الديمقراطي، هو أن قضية حقوق الإنسان لم تعد شأنا داخليا، بل أصبحت مسألة دولية بفضل تنامي الاهتمام العالمي بهذا الملف. حققت تونس الكثير من التقدم في تدعيم حماية حقوق الإنسان عقب تبني دستور جديد في 26 يناير 2014، حيث شهد عام 2014 إصلاحات هامة، تتضمن تبني قوانين جديدة لمكافحة التعذيب وتشكيل لجنة للحقيقة لكشف الانتهاكات الحقوقية السابقة.²

الأطراف الدولية الرئيسية: قرر الاتحاد الأوروبي تجميد أصول مالية لستة وأربعين شخصا من أقارب زين العابدين بن علي وزوجته. ورحبت السلطات الانتقالية بزيارة مقرري الأمم المتحدة المعنيين بالتعذيب ومكافحة الإرهاب ومكنتهم من دخول مراكز الاعتقال، التي واصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارتها بشكل منتظم. كما منحت السلطات تراخيص قانونية لعمل فروع المنظمات الحقوقية الدولية، بما في ذلك هيومنرايتسووتش، وسمحت لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة بفتح مكتب في تونس.³

رابعا: المجتمع المدني:

¹ العياضي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص58، متاح على dSPACE-univ-biskra.dz
² ليلال مبروك، إستعدادات قانونية وسياسية لإجراء الانتخابات البلدية في تونس، تاريخ النشر 2-4-2016، متاح على www.almayadeen.net تاريخ الإطلاع 3-02-2018..
³ الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، (الجمعية العامة، الدورة الحادية والعشرون، 2012). ص5، متاح على www.ohchr.org تاريخ الإطلاع: 05-03-2018.

المجتمع المدني هو ما يعرف بالاتحادات والجمعيات الأهلية أو المدنية، حيث المنظمات غير الحكومية بمعنى تلك القوى الاجتماعية العاملة في الوسط الموجود بين الأسرة والسلطة، الأحزاب السياسية (خارج السلطة)، ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، وسائل الإعلام المستقلة، المنظمات غير الحكومية الأخرى.

لقد قاومت منظمات المجتمع المدني المستقلة الاستبداد وحافظت على وجودها واستمراريتها، وهو ما مكنها من أن تساهم بشكل فعال في محاولة تصحيح مسار الأوضاع في مرحلة ما بعد الثورة. وكنيجة لنضالات المجتمع المدني جاء مرسوم 88 لسنة 2011 ويليه الفصل 34 من الدستور التونسي لينص على حرية تكوين الأحزاب والنقابات والجمعيات مضمونة، حيث لا يزال النضال مستمرا من أجل مأسسة الحريات بما يتماشى مع المعاهدات والمبادئ الدولية.¹⁰

بعد الحراك الشعبي في تونس نجد أن حصيلة المنظمات والجمعيات في تزايد مستمر من حيث العدد والنوع والاختصاص، عدد منهم برز بروزا ملحوظا والبعض الآخر يبدو أنه اندثر وذلك لغياب الخبرة لحدثة عهدا بالنشاط المدني، إلا أن ذلك لا ينفي أن للمجتمع المدني له دور فعال في تغيير الأحداث والضغط على الحكومة من جهة وعلى المجلس الوطني التأسيسي من جهة أخرى، كما لا يمكن نفي أهمية مختلف المنظمات والجمعيات التي سهرت على إنجاح كافة مراحل العملية الانتخابية إما بالمشاركة في عملية المراقبة أو التدريب. حتى أن بعض المراقبين والخبراء ربطوا تحرك الجمعيات والمنظمات حسب الظروف والأحداث وحسب ما تقتضيه المرحلة فلم تجد بعد طريقها للمشاركة في إنجاح المرحلة الإنتقالية.

إن منظمات المجتمع المدني لعبت خلال انتخابات 2011 دورا مهما في ملاحظة سير العملية الانتخابية، رغم أن تجربتها في هذا المجال كانت محدودة، وتميز عمل هذه المنظمات بالجدية في تطبيق المشاريع الخاصة بمراقبة الانتخابات، وفي العمل

¹⁰ أرضية عمل المجتمع المدني التونسي، متاح على www.petitions24.net تاريخ الإطلاع 2018-03-01.

الميداني والتواصل مع المواطنين، وفي التنسيق مع هيئة الانتخابات في إطار ما تخوله لها من صلاحياتها.¹

خامسا: الإعلام في ثورة الشعب:

لم يكن الإعلام، والإعلام الجديد على وجه التحديد، مجرد ناقل لأحداث الثورة في تونس، وإنما تحول بطبيعته التفاعلية، واتساع نطاق استخدامه بين فئات الشباب خاصة، إلى واحد من محركات الثورة، حيث إن الإعلام الجديد خلق بيئة اتصالية، تغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي، وأصبح للإعلام فيها تأثير غير مسبق.²

ثانيا : دور النخب في الإصلاحات الثورية :

لم تكن تونس قبل ثورة 14 يناير 2011 بعيدة من الوضع العربي العام، فقد كان نصيبها من حكم الدولة العربية التسلطية وافرا، ولم يكن نقاش النخبة حول المسألة الديمقراطية و المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة، وإنما كان حول غياب الديمقراطية كلية.

لقد أقام نظام بن علي عالمين متوازيين ومتقابلين في الوقت ذاته، عالم الحكم الشمولي الذي يتحكم في مفاصل الدولة والسلطة بمختلف أنواعها، وعالم الديمقراطية الشكلية التي تسوق للعالم في هيئة برلمان وانتخابات دورية منتظمة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني بلغ عدد جمعياته الأهلية قبل الثورة أكثر من 9000 حتى قامت الاحتجاجات الشعبية ضد نظام بن علي . على إثر انهيار النظام السابق وهروب الرئيس بن علي في 14 يناير 2011، آل الأمر برمته إلى النخبة السياسية للتداول في شأن ترتيبات المرحلة الانتقالية. ولعل ما سهل على تلك النخبة ان تلعب دورا

¹كرم سعد، تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة (المركز العربي للبحوث والدراسات)، تاريخ النشر 2014-11-19، متاح على www.acrseq.org تاريخ الإطلاع: 2018-03-02.

²كرم سعيد، المرجع السابق.

حاسما في توجيه دفة الأحداث ورسم خارطة طريق للمرحلة الانتقالية أمران أساسيان: استمرارية الدولة وأجهزتها الأساسية في العمل دون توقف، وقدرة النخبة ذاتها على الالتقاء على الحد الأدنى من الرؤية السياسية التي أطرت عملية الانتقال، ولعل التراث الدستوري العريق لتونس قد أسهم في توجيه هذه المرحلة وتغليب الطابع الدستوري على ما سواه، حيث لم يكن هذا التراث الدستوري غائبا عن وعي النخبة السياسية التونسية وهي تضع ترتيبات نقل مقاليد السلطة.¹

لقد كان لجهاز الدولة إسهام كبير في تأمين ذلك الانتقال، فرغم الطبيعة الثورية للتغيير الذي أطاح برأس النظام، ورغم المناخ الثوري الذي كان سائدا في تلك المرحلة، لقد أسهم جهاز الدولة بمظهرين اثنين :

-دستورية انتقال السلطة :

استطاع جهاز الدولة أن يحتفظ بالمبادرة في ترتيب وضع السلطة الجديدة ضمن الأطر الدستورية التي كانت تحكم النظام السياسي، بعد هروب بن علي أعلن رئيس الوزراء الأسبق محمد الغنوشي توليه مسؤولية الرئاسة بمقتضى الفصل 56 من الدستور الذي ينص على أن يفوض الرئيس مهامه إلى رئيس وزرائه في حالة عجزه مؤقتا عن مزاولة تلك المهام، ولكن بعد ساعات تم تصحيح الوضع بمقتضى قراءة أخرى لأحكام الدستور الخاصة بشغور منصب الرئاسة وذلك لأن بن علي هرب ولم يتم بتفويض مهامه إلى رئيس الوزراء.

-انخراط مسؤولي النظام السابق في تأمين عملية انتقال السلطة:

فتمثلت في تولي فؤاد المبرع، بصفته رئيسا لمجلس النواب منصب رئيس الجمهورية وأعاد تسمية الغنوشي رئيسا للحكومة الانتقالية. كما شارك في حكومة الغنوشي وفي الحكومة التي أعقبتها برئاسة الباجي قايد السبسي، الذي تقلد مناصب

¹ عز الدين عبد المولى، أعضاء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، تاريخ النشر 14-1-2013، متاح على studies.aljazeera.net تاريخ الاطلاع: 02-03-2018.

وزارية متعددة في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، عدد من وزراء النظام السابق.

بناء المؤسسات الانتقالية:

- الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

لقد مثلت تلك الهيئة الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، لم تنشأ الهيئة العليا من فراغ بل سبقتها ومهدت لها هيئتان وهما:

المجلس الوطني لحماية الثورة: والذي تشكل كليا خارج الأطر الرسمية وضم أحزابا سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الإطار الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية، أما الهيئة الثانية هي "اللجنة العليا للإصلاح السياسي" وهي إحدى ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة الغنوشي بهدف الشروع في عملية إصلاحية في مجالات أساسية تتعلق بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، والتجاوزات الأمنية التي حصلت منذ اندلاع الثورة وذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى ومن أبرز أهدافها تحقيقها تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية بما في ذلك مراجعة المجلة الانتخابية وقانوني الصحافة والأحزاب وتفتيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية.¹ ولقد كان للنخبة دور في تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية .

- النخبة الدينية:

يجب الإشارة إلى دور حركة النهضة التونسية سواء كان هذا الدور إيجابيا أم سلبيا على مسار التحول الديمقراطي في تونس.

¹ طاف تمام أسماء، دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية "حركة النهضة التونسية نموذجا"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص190، متاح على-dspace.univ-biskra.dz، تاريخ الإطلاع 2018-03-11.

أولاً: الدور الإيجابي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي:

مثل الإسلاميون رؤية جديدة, ونمطا مغايرا, يتعارض مع المبادئ التي تأسست عليها الدولة التونسية الحديثة, فالحركة الإسلامية التي ظهرت منذ أوائل السبعينات, قد استطاعت أن تضع وعيا جديدا, وتشيع قيما ايجابية, وتبني جيلا نظيفا مشهودا له بالعطاء النضالي, والنظافة على الصعيد الأخلاقي, وذلك من خلال الاعتماد على وسائل كثيرة, مثل: المحاضرة والدرس والندوة والدعوة والجريدة والمجلة, ثم في مابعد الانخراط في الجمعيات, والمنظمات النقابية والاجتماعية.

كما نجحت الحركة في رد الاعتبار للغة العربية, وترغيب الشباب في القراءة, وهو ما كان سببا في الانتشار والتوسع, حتى غدت الحركة الإسلامية ظاهرة بارزة في المجتمع, ثم لم تلبث أن بدأت تثير حفيظة الخصوم, وبدا أنها تؤسس لنمط مجتمعي جديد, يتعارض مع النمط الذي قامت عليه الدولة البورقبيية, وهو ما استعدى نظام الحكم في مرحلة مبكرة .¹

ثانياً: الدور السلبي لحركة النهضة التونسية في مسار التحول الديمقراطي:

إن تكرار المواجهات كان سببا في ابتلاء الحركات الإسلامية, والحد من دورها في التوعية والإصلاح وصناعة الوعي, كما كان سببا في توجيه جهود الأنظمة لحماية نفسها ومصالح القائمين عليها وأهدرت بسبب ذلك إمكانياتها وأوقاتها وأموالها, في تقوية آلة الأمن والدعاية واحتكرت الإعلام والثقافة, واعتدت على الحريات.

كما أن الإسلاميين من أعضاء (حركة الاتجاه الإسلامي) كانوا أيضا غير مطمئنين للنظام الجديد, فما كادوا يشاركون في مراسم التوقيع على الميثاق الوطني, حتى عادوا واعرضوا عن المشاركة في الهيئة العليا للميثاق, ولم يقدرُوا على ضبط أنفسهم, والتحكم في خطابهم وفي تحركاتهم, وذلك وفق ما يقتضيه الوضع الجديد, كما أن هذه المرحلة الجديدة لم تكن تخلو من المشاكل, حيث تم تشويه صورة

¹ المرجع السابق, ص191.

الإسلاميين في نظر خصومهم, خصوصا إذا علمنا أنه يحمل مشروعا جديدا، يقطع أو يظن انه يتقاطع مع الحداثة، التي تأسس عليها النظام البورقيبي، ويبشر بالإسلامية وما تعنيه الكلمة من منظور خصوم الإسلاميين من ظلامية، ورجعية واستبداد، تراجع عن الحرية والديمقراطية، وتراجع في مكاسب تحرير المرأة.

لم يكن يمضي ثلاث سنوات على قيام النظام الجديد،حتى تجدد الاشتباك ودخلت البلاد في معركة عنيفة, طرفاها هما: حركة النهضة من جهة، والنظام الفتي الجديد من جهة أخرى، حيث نتج عن هذا الصدام ما يلي:

- الابتعاد عن التعددية.
- إهدار الطاقات.
- اهتزاز الهوية .
- الانحراف عن التنمية .
- انجرار الجميع للصراع .
-

- دور النخبة العسكرية:

شهد المجتمع التونسي خلال أيام الثورة وبعدها صعودا لدور المؤسسة العسكرية التي كانت شبه غائبة عن الساحة السياسية والاجتماعية قبل ذلك، حيث أن هذه المؤسسة كانت قد أزجت الرئيس بورقيبة على أثر محاولة الانقلاب العسكري في العام 1962، في حين انتقل الحكم إلى زين العابدين بن علي، لم يدخر جهدا لمواصلة سياسات بورقيبة، وفي عهده وقعت أيضا أحداث 1991 التي اتهمت فيها مجموعة من الضباط بالإعداد لانقلاب عسكري.

لكن حديثاً، فالجيش لم يعد يطمع بالسلطة السياسية لأنه يفتقد إلى التجربة والتاريخ السياسيين والإيديولوجيا، فالجيش ساعد في الحفاظ على مؤسسات الدولة حين سقط النظام أثناء ثورة 14 يناير، كما أن وزارة الدفاع تؤكد مرارا وتكرارا بأن هدفها هو تأمين المسار الديمقراطي والمدني وليس فرض سلطة العسكر، فالجيش اكتفى بتوفير الأمن وحماية الشعب من أعمال الشغب والقتل والنهب والفوضى التي تفشت في البلاد، فالمؤسسة العسكرية متماسكة فلم يهرب عناصرها من الميدان، بل حموا المصالح العامة والخاصة والمؤسسات السيادية والاقتصادية¹.

نجحت المؤسسة العسكرية في الاحتفاظ بالمصداقية والشرعية القانونية، في حين كانت باقي مؤسسات الدولة تفقد الشرعية الشعبية، خاصة منها مؤسسة الأمن الداخلي التي كانت تعرف بفسادها وبأنها العصا الغليظة لبن علي التي تسببت بقتل المتظاهرين وقمعهم إبان الثورة وبالطبع قبلها، بالإضافة إلى الدور التي لعبته المؤسسة العسكرية في انتخابات المجلس التأسيسي، فقد وفرت الحماية للانتخابات، كما اضطلعت بدور لوجستي فيها عبر توفير كل المعدات والمستلزمات من نقل بري وبحري وجوي، حيث تم نشر 22 ألف جندي في كل أنحاء البلاد لتأمين مراكز الاقتراع والفرز.

تعتقد بعض النخب أنه لا يوجد أية مخاوف تجاه الجيش التونسي لأنه ليست له تركيبة تقليدية، فهو غير مبني على أساس ديني أو عرقي أو جهوي أو طائفي، بل يستند إلى معايير أكاديمية، وتضيف هذه النخب في هذا السياق أن وجود الجيش في الشأن العام في هذه المرحلة هو الضمان شبه الوحيد للانتقال إلى الديمقراطية، وهذا بالطبع بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني، لأن الشعب هو من قام بالثورة وليس الجيش.²

درة قعلول، الجيش سيعود إلى ثكنته: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، المركز الكارنيغي، تاريخ النشر 2011-11-3، متاح على: carnegeendowment.org، تاريخ الاطلاع 2018-4-10.

²درة قعلول، الجيش سيعود إلى ثكنته: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، المركز الكارنيغي، تاريخ النشر 2011-11-3، متاح على: carnegeendowment.org، تاريخ الاطلاع 2018-03-10.

- دور نخبة المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني "صمام الأمان" ومن الشروط الرئيسية لنجاح الانتقال من نظام الاستبداد إلى نظام ديمقراطي، وفي خضم الصراعات الحزبية والسياسية تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور تعديلي وتوافقي هام مكن من تواصل المسار الانتقالي رغم الصعوبات والتغيرات التي طرأت عليه، فعلى الرغم من أن المجتمع المدني كان تحت سيطرة النظام السابق من (1987-2011) باعتبار أن الدولة كانت تهيمن على المجتمع وتسعى إلى احتواء الجمعيات والمنظمات المهنية والنقابية، وبالرغم من هذه الوضعية برزت بعض المنظمات التي ساهمت بشكل كبير في معارضة الاستبداد وفي الضغط على النظام، وكانت جاهزة مع اندلاع ثورة 14 يناير إذ تولت أهم الجمعيات والمنظمات التاريخية (الاتحاد العام التونسي للشغل، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، هيئة المحامين، جمعية القضاة، نقابة الصحفيين، جمعية النساء الديمقراطيات).

وتولت نفس المنظمات التاريخية بالتعاون مع الأحزاب السياسية الفاعلة المساهمة في تسيير المرحلة الانتقالية الأولى، ويعتبر المجتمع المدني الركيزة الأساسية لإنجاح المسار الانتقالي في مرحلته الثانية التي تلت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، حيث بينت مختلف الأزمات التي مر بها المسار الانتقالي أهمية تواجد مجتمع مدني ناجح وفاعل لتفادي مخاطر الانسياق نحو العنف والفوضى.¹

منحت اللجنة النرويجية القائمة على جوائز نوبل، جائزة نوبل للسلام للرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي لدوره الفاعل في عملية بناء الديمقراطية في تونس، بعد ثورة 2011. وهو مؤلف من أربع منظمات هي الاتحاد العام التونسي للشغل،

¹ أثير السنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، ص3، متاح على www.icnl.org تاريخ الإطلاع 2018-04-6.

والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين التونسية¹.

المبحث الثاني : الثورة في مصر والإصلاحات السياسية .

تسمى في الغالب ثورة 25 يناير أو ثورة الغضب، وتسمى أحياناً ثورة الشباب أو ثورة اللوتس أو الثورة البيضاء أو ثورة التحرير أو ثورة الصبار. عرفها العالم بعدة أسماء لكن بهدف واحد ، وهو التغيير والإصلاح النظام الذي لم يكن يخدم الشعب بل خدم الطبقة الحاكمة فقط وفي هذا المبحث سنتطرق إلى ثلاث مطالب ،في أولها سنحدد طبيعة النظام المطاح به من قبل أبطال الكلمة الواحدة و الصوت الواحد ،ثانيا سنحلل العوامل والأسباب التي دفعت الشعب لنزول الي ميدان التحرير ، وأخيرا سنعرف دور النخب المصرية في ساحة ميدان التحرير وبعد سقوط النظام .

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي في مصر قبل الثورة الاصلاح .

تعتبر مصر دولة جمهورية منذ 18 يونيو 1953 قامت حركة الضباط الأحرار بانقلاب على الملك فاروق الأول في 23 يوليو 1952 وتعيين ابنه الرضيع ملكا علي البلاد وتم بعدها نفي العائلة المالكة من مصر.كان الانقلاب والذي عرف لاحقا باسم ثورة يوليو 1952 بقيادة لواء أركان حرب محمد نجيب الذي كان قد عينه الملك وزيرا للحربية في عهده. وانتخب من مجلس الضباط الأحرار رئيسا للجمهورية وأصبح محمد نجيب أول رئيس لجمهورية مصر في 18 يونيو 1953.

وبعدها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ويليه الرئيس الراحل محمد أنور السادات ويليه الرئيس صوفي أبو طالب والذي خدم كرئيس مؤقت للجمهورية لمدة 8 أيام بعد اغتيال الرئيس أنور السادات، ثم الرئيس محمد حسني مبارك².

¹مشاهد تلخص الحياة التونسية بعد 5 سنوات على الثورة. تاريخ النشر 17-12-2015. متاح على raseef22.com تاريخ الإطلاع 12-03-2018.

²محمد حسنين هيكل، "مبارك وزمانه - من المنصة إلى الميدان" دار الشروق. طبعة 2013، صفحة 14.

ظهر ذلك جليا في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك، حيث استطاع أن يؤثر بشكل واضح على معظم النخبة السياسية، سواء أكانت مستقلة أم حزبية، من خلال سياسة العصا والجزرة.

عهد حسني مبارك .

14 أكتوبر 1981 تولى محمد حسني مبارك رئاسة جمهورية مصر العربية، بعد ترشيح مجلس الشعب له. 5 أكتوبر 1987 أعيد ترشيحه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثانية. 1993 أعيد ترشيحه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية ثالثة. 26 سبتمبر 1999، أعيد ترشيحه رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية رابعة. كما تم انتخابه لفترة ولاية جديدة عام 2005 في أول انتخابات رئاسية تعددية تشهدها مصر عقب إجراء تعديل دستوري.¹

حرص الرئيس مبارك في بداية عهده على تهدئة الأوضاع السياسية في البلاد مع مختلف طوائف المعارضة، فقد بدأ بعد أسابيع قليلة من مقتل سلفه (السادات) باتخاذ قرار بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الكبار، بل واستقبلهم في قصره بالترحيب والإكرام.

وكان ذلك مصحوبا بالامتناع التام عن الأعمال التي كانت تستفز المصريين، كالظهور المستمر لقرينة الرئيس، ونشر صورها باستمرار في الصحف، حيث لقيت في عهد السادات بسيدة مصر الأولى، كذلك امتنع الرئيس الجديد عما دأب عليه السادات من استخدام عبارات جارحة في وصف معارضيه، أو تهديدهم بالسجن وأحيانا بالفرم.

وفي فبراير/ شباط 1982 دعا الرئيس مبارك صفوة العقول الاقتصادية في مصر، من مختلف الاتجاهات، إلى مؤتمر لمناقشة الوضع المتردي للاقتصاد المصري،

¹ محمد حسنين هيكل ، المرجع السابق .

وهو حدث أشاع في نفوس الاقتصاديين المصريين الأمل في أن إصلاحا حقيقيا على وشك أن يتحقق، كما سحب كل ذلك عودة الصحف المعارضة إلى الظهور، بل وسمح للصحف الحكومية بمستوى من الحرية لم يعهد منذ قيام ثورة 1952، فشهد المصريون فترة ذهبية من حرية التعبير والنقد أشاعت تفاؤلا شديدا بما يمكن أن تصبح عليه الحياة السياسية في مصر. لكن هذا التفاؤل لم يدم طويلا، قبل انقضاء سنة واحدة على اعتلاء الرئيس مبارك كرسي الرئاسة، وبدأ اليأس يتسرب إلى النفوس شيئا فشيئا من أن يحدث أي إصلاح حقيقي في السياسة أو الاقتصاد¹.

وواجهت سياساته مصاعب كثيرة، فعلى الصعيد الداخلي لم يتمكن من حل معضلات متأصلة مثل البيروقراطية الواسعة الانتشار والبطالة العالية والتضخم المتفاقم والتنامي السكاني السريع.

لكن عهده شهد تنفيذ مشروعات كبرى مثل مترو الأنفاق وتوشكي وإسكان الشباب في المدن الجديدة. قاوم المطالب بإجراء إصلاحات سياسية على مدى السنين، إلا أن تطبيق إصلاحات خاصة في ولايته الخامسة وذلك لم يمكنه من تفادي الانتقادات بشأن ما يصفه معارضوه بـ"الشلل السياسي وغياب الرؤية الشاملة وانتشار الفساد والبيروقراطية". وواصل مناوئوه الاعتراض على سياساته وخصوصا ما يشاع عن نيته توريث الحكم إلى نجله جمال مبارك الذي يسعى إلى أن يلعب دورا سياسيا عبر تسنمه منصبا عاليا في هيكلية الحزب الحاكم. لكن الرئيس مبارك نفى مرارا أن يكون قد اتخذ أي قرار بمن سيخلفه. في حقبة التسعينيات، شهدت مصر صراعا داخليا مع القوى المتشددة وقعت فيها عدة أعمال عنف كان أشهرها عالميا مذبحه الأقصر في نوفمبر 1997. لكن مصر ظلت دولة مستقرة نسبيا، وإن كان معظم السكان يعيشون في مستوى ما من الفقر، وفي حين نجح مبارك في استقدام بعض الاستثمار الأجنبي لكن عائداته لم تصل إلى الفئات الفقيرة. وبعد النجاح في القضاء بشكل كبير على الجماعات الإسلامية المسلحة، واجه مبارك في سنوات ولايته

¹ جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك - ، - دار ميريت، القاهرة - الطبعة: الأولى /: 2009 ، ص 24.

الخامسة المشكلة الطائفية التي أثارت قلقا كبيرا واتهمت الحكومة جهات خارجية بتأجيجها وكان من أبرز الأحداث تفجير كنيسة القديسين بالاسكندرية مطلع عام 2011 وقتل فيه نحو 23 شخصا.¹

السياسة الخارجية لحسني مبارك :

منذ بداية توليه مهامه كرئيس للجمهورية، اتبع مبارك سياسة خارجية تقوم على النهج البراغماتي الذي يقوم على توطيد علاقات مصر مع غالبية دول العالم من دون الاحتكاك بالأزمات الكبرى أو الصدام مع القوى العظمى، وهو الأمر الذي خلق توافقا في الرؤى فيما يتعلق بالكثير من القضايا الدولية، التزم باتفاقية السلام متحديا القوى المعارضة لها. وفي حين لقيت سياسته الخارجية ترحيبا وإشادة من الغرب، خلقت له أعداء في الداخل وفي العالم العربي. وقد تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام 1995.

وقد اكتملت في عهد مبارك استعادة الأراضي المصرية التي كانت تحتلها إسرائيل التي انسحبت من كامل سيناء في أبريل نيسان 1982، وتم حل الخلاف الحدودي حول طابا بالتحكيم الدولي وانسحبت إسرائيل منها عام 1989، وحافظت مصر في عهده وبحكم موقعها الجغرافي على سياستها الخارجية التي تعتبر علاقتها مع إفريقيا، إلى جانب الشرق الأوسط وأوروبا، محورية، وانتخب مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية عامي 1989، و 1993.²

وبعد نشوب ثورة 25 يناير تم إجباره على التنحي عن الحكم في 11 فبراير 2011، ولاحقا قدم للمحاكمة العلنية بتهمة قتل المتظاهرين في ثورة 25 يناير. وقد مثل - كأول رئيس عربي سابق يتم محاكمته بهذه الطريقة- أمام محكمة مدنية في 3 أغسطس 2011، وتم الحكم عليه بالسجن المؤبد يوم السبت 2 يونيو 2012، وتم

¹ جلال أمين، المرجع نفسه، ص30.

² نبذة عن حسني مبارك، نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 مقالة متاحة في موقع BBC

، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110201_mubarak_profil تاريخ الاطلاع: 2018-04-19.

إخلاء سبيله من جميع القضايا المنسوبة إليه وحكمت محكمة الجناح بإخلاء سبيله بعد انقضاء فترة الحبس الاحتياطي يوم 21 أغسطس 2013. وتمت تبرئته في 29 نوفمبر 2014 من جميع التهم المنسوبة إليه أمام محكمة استئناف القاهرة. إلا أنه في 9 مايو 2015 تمت إدانته هو ونجليه في قضية قصور الرئاسة وأصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بالسجن المشدد لمدة 3 سنوات.¹

المطلب الثاني : قيام الثورة الإصلاحية ، اسبابها .

أولاً: قيام الثورة.

قامت في 25 يناير 2011 ثورة شعبية عرفت باسم ثورة 25 يناير، استمرت الاحتجاجات الجامعة 18 يوماً، وفي 11 فبراير أعلن محمد حسني مبارك تنحيه وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد. وبدأت مصر مرحلة سميت مرحلة الانتقال الديمقراطي.

تعريف ثورة 25 يناير:

ثورة 25 يناير هي مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق 21 صفر 1432 هـ يوم 25 يناير الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل وحركة كفاية وكذلك مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر والتي من أشهرها مجموعة «كلنا

¹ محمد حسنين هيكل، "مبارك وزمانه - من المنصة إلى الميدان"، دار الشروق، طبعة 2013، صفحة 22.

خالد سعيد «و» شبكة رصد «و» شباب الإخوان المسلمون، برغم التصريحات الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية لأن المشاركة تحتاج إلي تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول إلى الشارع، كانت الجماعة قد حذرت إذا استمر الحال على ما هو عليه من حدوث ثورة شعبية، ولكن على حد وصفهم «ليست من صنعنا» جاءت الدعوة لها احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك في عام 2008.¹

ثانياً: أسباب قيام الثورة :

الأسباب السياسية التي أدت إلى قيام الثورة.

تمثلت هذه الأسباب في:

1- قانون الطوارئ وانتهاك حقوق الإنسان والمواطن.

دأبت الحكومة على مد العمل بقانون الطوارئ ، فكل عامين يأتي الموعد السنوي المحدد بتمديد حالة الطوارئ، وتخرج مصر إلى الشوارع لتقول لا لمد حاله الطوارئ ومع ذلك يصير الرئيس و نظامه و مجلس شعبه على مخالفة رأى الشعب، و تمديد حالة الطوارئ وكأن شعبا بأكمله لم يعترض أو لا وجود له، وربما يكون قانون الطوارئ هو السبب الأكبر لسخط الناس . فعلى أساس هذا القانون تتم الاعتقالات ويشعر المواطن المصري دائماً بأنه تحت رحمة ضباط أمن الدولة ، و أباطرة الحكم.²

لقد عاشت مصر تحت قانون الطوارئ رقم 162 لعام 1958 منذ 1967 ، باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل الثمانينات ، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية، وفرضت الرقابة . وقيد القانون بشدة أي

¹ محمد حسنين هيكل، "مبارك وزمانه - من المنصة إلى الميدان"، دار الشروق طبعة 2013، صفحة 110.

² عاطف ياسين الشريف، المرجع نفسه، ص 177 .

نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات والتجمعات السياسية (غير المرخص بها)، وحظر رسمياً أي تبرعات غير مسجلة ، وبموجب هذا القانون احتجز كثير من المواطنين و لفترة غير محددة لسبب أو بدون سبب واضح ، وبمقتضى هذا القانون أيضا لا يمكن للمواطن الدفاع عن نفسه و تستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة.

وقد عملت الحكومة على بقاء قانون الطوارئ بحجة الأمن القومي ، واستمرت الحكومة في إدعائها بأنه بدون قانون الطوارئ فإن جماعات المعارضة يمكن أن يصلوا إلى السلطة في مصر أن هذا القانون يتعارض مع مبادئ وأسس الديمقراطية والتي تشمل حق المواطنين في محاكمة عادلة وحقهم في التصويت لصالح أي مرشح أو الطرف الذي يروونه مناسباً لخدمة بلدهم.

2- ضعف الأحزاب السياسية و النقابات و منظمات المجتمع المدني و سيطرة الدولة عليها.

تعد الأحزاب السياسية الحقيقية خير معبر عن اتجاهات الرأي العام فالأحزاب السياسية تعمل جاهدة على تكوين قاعدة للمعلومات الصحيحة عن القضايا الجماهيرية المثارة ، ولا شك أن تنافس الأحزاب السياسية يؤدي إلى كشف الحقائق حتى ولو حاول المسئولون إخفائها . و من ثم فإن النظم السياسية التي لا تسمح بتكوين الأحزاب السياسية –أو تسمح بتكوين أحزاب صورية – تفقد كثيراً من حيويات و فعاليات المنافسة و بذلك يتكون فيها رأى عام مضلل أو مغرر به يكون في المحصلة النهائية و على النظام السياسي نفسه ، ورغم وجود عدد من الأحزاب لا يستهان به إلا أن جميعهم لم يسمع لهم صوت إلا القليل منهم وظل الحزب الوطنى الحاكم محتكر الحياة السياسية¹.

¹عاطف ياسين الشريف، المرجع نفسه، ص178 .

وإذا كان للأحزاب السياسية هذا الدور المؤثر في تكوين الرأي العام، و تحديد اتجاهاته فلا شك أن هناك منظمات أخرى لها تأثير كبير أيضا في تشكيل الرأي العام من بينها النقابات على شتى أنواعها، و قد نالها الوهن هي الأخرى فالنقابات العمالية سيطرت عليها الحكومة و الحزب الحاكم بكافة الوسائل، أما النقابات المهنية فقد أضعفها القانون رقم 100 لسنة 2000- الذى قضى بعدم دستوريته مؤخراً- كما أضعفها التشاحن بين قياداتها فتقلص أداء بعضها ووضع البعض الآخر تحت الحراسة و أصبحنا لا نسمع إلا صوت الحزب الوطني.¹

وبعد الانتخابات الأخيرة لمجلسي الشعب والشورى و استبعاد القوى المعارضة مهما كانت شكلية أو رمزية تحولت مصر واقعيا إلى نظام الحزب الواحد. كما أصاب الضعف أيضا منظمات المجتمع المدني بالتضييق عليها ووصمها بالعمالة للخارج والحيلولة بينها و بين رصد الحقائق عن النظام السياسي المصري. لقد قامت هذه الثورة بسبب انسداد القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي الأمر الذي يعنى ببساطة أن أي غضب على أوضاع مصر لا مجال أمامه إلا أن تخرج الناس إلى الشارع للتعبير عن غضبها، لان جميع آليات التعبير السياسي الفاعلة الأخرى لم تعد مجدية ، كل ذلك في ظل ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التي أصبح بإمكان هذه الجماهير الغفيرة أن تجيش أعدادا هائلة من الشباب عن طريق " الفيس بوك" شبكة التواصل الاجتماعي ومن ثم أصبحت هي البديل عن الأحزاب السياسية وهي المكون الفاعل فى تكوين الرأي العام خاصة المنصف منهم.²

3-التوريث.

يعد هذا السبب من أهم أسباب ثورة 25 يناير 2011 فلقد قامت هذه الثورة في وقت كان التحضير فيه لتوريث منصب رئاسة الجمهورية على قدم وساق والظروف كانت تنبئ بتمرير تلك الخطة ببساطة ويسر لكون مفاتيح التشريع مضمونة وكلها تدين بالولاء لأسرة الرئيس ، فالأغلبية الكاسحة لمجلسي الشعب و الشورى

¹المرجع نفسه،ص178.

²عاطف ياسين الشريف،المرجع نفسه،ص179 .

بتكوينهما قبل الانتخابات بيد الحزب الوطني . والرأي العام العالمي يبدو انه لا يعارضه، إذن فقضية التوريث محسومة إلى حد كبير ولم يكن يبقى عليها سوى الخطوة الأخيرة و هي تعيين الابن رئيسا الجمهورية خلفا لوالده في انتخابات شكلية كتلك التي دأبت عليها مصر في الحقب الفائتة .

وتمثلت المشكلة الأساسية في رفض مشروع التوريث جماهيريا ومن النخبة المثقفة والمهتمة بالشأن العام بالإضافة الى ان مشروع التوريث لم يلق ترحيبا من المؤسسة العسكريةوبدأ النظام المصري يفقد توازنه عند تفويض الكثير من الصلاحيات الرئيس الى امانة السياسيات بالحزب الوطني التي ترأسها نجل الرئيس،أيضا تعديل الدستور 1971 مرتين الأولى في عام 2005 بتعديل المادة 76 ووضع شروط تعجيزية تحول دون منافسة احد لابن الرئيس في تولي الرئاسة الجمهورية والثانية في 2007 لالغاء الاشراف القضائي الكامل على الانتخابات .¹

4- شخصنة الدولة

يعطى دستور 1971 رئيس الجمهورية سلطات واسعة و فضاضة أدت إلى ضعف سائر سلطات الدولة أمام الرئيس ، بل وألقت عليه أمام الرأي العام عبأ مضاعفا بحيث بدا كأنه الأمر النهائي الذي بيده وحده حل المشاكل التي عجزت الحكومة عن حلها فاخترلت مؤسسات الدولة في شخصه اي تم شخصنة الدولة ،وبالتالي إختزال كل مؤسسات وسلطات الدولة في يد رئيس الجمهورية ، كل هذه السلطات دون أن يقابلها أي مسئوليات

5- الفساد السياسي و المالي

أعلنت منظمة الشفافية الدولية و هي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي مؤشر الفساد لسنة 2010،و تبين أن مصر تحتل المرتبة 98 من أصل 178 بلدا مدرجا في التقرير.وبحلول أواخر 2010 كان حوالي 40 % من

¹ عاطف ياسينا الشريف، المرجع نفسه، ص179.

سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر أي يعتمدون على دخل قومي، يعادل حوالي 2 دولار في اليوم لكل فرد ويعتمد جزء كبير من السكان على السلع المدعومة. هذا بالإضافة إلى اغتصاب أراضي الدولة وإحساس المصريين بأن أراضيهم قد تناهبها الانتهازيون والمحيطون بالنظام، فلم يحدث في تاريخ الدول الحديثة من يشتري أراضي الدولة بأرخص الأثمان ليعيد تدويرها وبيعها بعد ذلك بأسبوع أو بشهر بثمن يعادل ألف ضعف إلا في مصر.¹

4- تجاوزات الشرطة

ففي ظل العمل بقانون الطوارئ عانى المواطن المصري من انتهاكات كثيرة لحقوقه من جانب أفراد الشرطة، جسدها بوضوح حالات إلقاء القبض والحبس والقتل، ومن أشهر هذه الحالات مقتل الشاب السكندري خالد محمد سعيد الذي توفى على يد رجال الشرطة في منطقة سيدي جابر في السادس من يونيو عام 2010، بعد أن تم ضربه حتى الموت أمام عدد من شهود العيان، ووفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه في أعقاب حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.²

4- التضليل الاعلامي

كان الإعلام الرسمي يروج لديمقراطية النظام الحاكم وانحيازه إلى الفقراء ومحدودي الدخل على الرغم مما يشهد به الواقع من مظاهر وإجراءات تقييد الحياة السياسية، وتدهور في الحياة الاجتماعية. يضاف إلى ذلك ضعفه في الأداء المهني وإقصاء الكفاءات وذوى الرأي من العمل أو الظهور فيه لأسباب سياسية قد يكون أهمها أنهم لا يمالئون النظام و إختيار من يغالون في الثناء عليه و تمجيده مما افقده مصداقية، وأصبح عاجزا عن تكوين رأي عام صحيح. كما كان للإعلام الرسمي أثر في إنكفاء الإنفلات الأمني ببيت رسائل الفزع والتخويف ونشر حالة الذعر خاصة مع التعنيم

¹ المرجع السابق، ص 180.
² عاطف ياسين الشريف، المرجع نفسه، ص 181.

الإعلامى على الأحداث وقطع الاتصالات ، لذلك يمكن القول أن أداء الإعلام القومي كان أحد العوامل التي ساعدت في إشعال نار السخط في صدور المصريين ضد نظام مبارك .

5- مقتل الشاب خالد محمد سعيد:

تم قتل خالد محمد سعيد على يد رجال الشرطة في منطقة سيدي جابر في السادس من يونيو عام 2010، بعد أن تم ضربه حتى الموت أمام عدد من شهود العيان مما أثار غضب الشعب ودعا بعض الناشطين الشباب إلى إنشاء صفحة بأسم "كلنا خالد سعيد" على موقع التواصل الإجتماعى والدعوة من خلالها إلى مظاهرات في الخامس والعشرون من يناير عام 2011.¹

6- تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية:

وهى العملية الإرهابية التى حدثت فى الإسكندرية فى أول أيام العام الجديد 2011، وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية ، وأسفرت عن وقوع 25 قتيلاً (بينهم مسلمين) كما أصيب نحو 97 شخصاً آخرين , وقد أثار هذا الحدث غضب الشعب المصرى بأكمله ليس فقط الأقباط.

قيام الثورة الشعبية التونسية:

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه, واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة بقبضة حديدية. هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي

¹عاطف ياسين الشريف، المرجع نفسه، ص 181 .

تكمن في تظاهرة وخروجه إلى الشارع, كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته.¹

ب- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي أدت الى قيام ثورة 25 يناير.

لا شك أن الشعب المصري لم يتحرك بوحى من مطالب التغيير السياسي فقط, فالبسطاء لا يولون اهتماما للتحوّل الديمقراطي أو التعددية الحزبية بقدر إهتمامه بلقمة العيش وتوفير قوت يومه له ولمن يعول لذلك كان شعار الثورة "عيش حرية عدالة إجتماعية", إوبالتالى فقد تحرك هذا الشعب بإلحاح من ظروفه المعيشية ووضع الاقتصادى الصعب أيضا حيث أن هناك تنامي للفجوة بين الأغنياء و الفقراء على مر الثلاثين عاما خلال فترة حكم مبارك ويمكن القول ان هناك أسباب غير مباشرة وأسباب مباشرة لايمكن إغفال انها كانت بمثابة شرارة إشعال للثورة تراكمت اثارها فى نفوس افراد الشعب حتى جاءت اللحظة الحاسمة ليعبروا عن رفضهم لهذه الأوضاع , وإن كانت هذه الأوضاع لم تتغير كثيرا بعد الثورة ولكن ربما كانت نقطة البداية نحو عدالة اجتماعية و حياة كريمة للمواطنين.²

1- الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى قيام الثورة.

تمثلت هذه الأسباب فى سياسة النظام السابق الاقتصادية والتي كانت لها انعكاساتها على الاوضاع الاجتماعية بالطبع من خلال زيادة إفقار طبقة وزيادة إغناء طبقة هى بالفعل غنية , وبالتالي ارتفاع معدل البطالة مابين أفراد الطبقة الفقيرة وإنتشار إرتكاب الجرائم للحصول على مالم توفره له الدولة والذي يمثل أبسط حقوقه فى الحياة.

¹ "ثورة شباب 25 يناير في مصر - اهم الاسباب واهم النتائج-" , متاح على:

<http://www.ansarh.cc/showthread.php?1723325> , تاريخ الاطلاع: 2018-02-26.

² "امل الزيات," ثورة يناير بريئة من تدهور الأوضاع الاقتصادية", متاح على:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794616&eid=104> , تاريخ الاطلاع: 2018-02-26.

وتعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في عهد الرئيس السابق والتي أخذت ما يلائم الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بباقي عناصر نظام اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تشكلت تحت ضغوط تاريخية من الشعوب، بالذات ما يتعلق بالحريات الديمقراطية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع أمام القانون، وإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضريبي تصاعدي، ونظام فعال للدعم، وتحسين أحوال الفقراء والعاطلين، وعلى الرغم من كل هذه الأسباب الاقتصادية غلا انه لايمكن إهمال دور البعد الثقافي في قيام الثورة¹. وتعتبر هذه السياسات هي الإطار العام للنظام الاقتصادي في عهد الرئيس السابق، ويتشكل الجانب الأعظم منها من السياسات التي طلبتها أو أملتتها الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليان على النظام الحاكم في مصر بعد أن كبل مصر بديون خارجية هائلة بلغت نحو 50 مليار دولار في عام 1988 حسب بيانات البنك الدولي، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة تلك الديون بموقف الحكومة المصرية السابقة المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب عام 1991.

وأيضاً بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية وعلى رأسها بيع القطاع العام للرأسماليين المحليين والأجانب في صفقات فاسدة بصورة مروعة في غالبيتها الساحقة، بغض النظر عن ملائمة تلك السياسات لمتطلبات التنمية في مصر. وزاد على ذلك ضعف كفاءة وفساد التطبيق لتلك السياسات التي كان من الممكن أن تنتج وضعاً أفضل بكثير لو كان هناك نظام سياسي-اقتصادي أعلى كفاءة وشفافية وأقل فساداً.

وإذا كان تقليص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف، وخصخصة القطاع العام، هي الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك ، فإن القوانين والقرارات الاقتصادية التي صدرت في ظل

¹ أحمد خميس كامل، "المؤثرات الثقافية: ندوة" قراءة في مسارات ثورة يناير وخرائطها المعرفية بعد عام ونصف عام، متاح على: <http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2467> ، تاريخ الاطلاع: 2018-02-26.

الحكومة التي تسلمت الحكم عام 2004، أكدت على طبيعة هذا النظام وسياساته الاقتصادية الموجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء.

إن إهدار الموارد الطبيعية المملوكة للمواطنين بالتساوي (بالرأس) والتي يملك الفقراء والطبقة الوسطى الغالبية الساحقة من الحقوق فيها بحكم أنهم يشكلون أكثر من 95% من السكان، من خلال بيع الغاز الطبيعي لأسبانيا وللكيان الصهيوني بأقل كثيرا من الأسعار السائدة في الأسواق الدولية، يحرم الفقراء والطبقة الوسطى من إيرادات مستحقة عن هذه الموارد الطبيعية كان من الطبيعي أن تذهب لتحسين أحوالهم ومستويات الخدمات العامة التي تُقدم لهم.¹

ويتحدد توزيع الدخل الأولي في أي بلد بنظام الأجور، بينما تتم إعادة توزيع الدخل وتحسينه من خلال نظم الضرائب والدعم والتحويلات والخدمات العامة المجانية أو شبه المجانية. وقد ساء توزيع الدخل في مصر لدرجة جعلت غالبية المواطنين لا يشعرون بأية ثمار للنمو الاقتصادي الذي تشير بيانات الحكومة إلى تحقيقه، بغض النظر عن دقة هذه البيانات من عدمه، وذلك بسبب سوء نظام الأجور الذي يطلق يد أرباب العمل سواء كانوا رأسماليين من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو رأسمالية الدولة في تحديد أجور العاملين لديهم، في ظل حد أدنى هزلي للأجر الشهري يبلغ 118 جنيها فقط، وفي ظل عدم وجود سقف للأجور وما في حكمها في القطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة والجهاز الحكومي، بما يجعل البعض من العاملين في الدولة يحصلون على دخول شاملة تبلغ مئات الآلاف من الجنيهات شهريا، وتوازي آلاف الأضعاف من الحد الأدنى للأجر.²

1- توسع دور القطاع الخاص كبديل للقطاع العام:

¹، "الأسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة"، متاح على <https://www.arabfinance.com/News/newsdetails.aspx?Id=196754> : تاريخ الإطلاع: 2018-02-04.
²، السيد النجار، "الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر في عهد مبارك"، 2018-02-04، متاح على http://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog-post_7607.htm، تاريخ الإطلاع: 2018-02-04.

فقد توسع دور القطاع الخاص كبديل عن القطاع العام ، واتجه القطاع الخاص إلى إهمال البعد الاجتماعي للتنمية و قصر نشاطه على القطاعات الخدمية و التسويقية وأنشطة الاستيراد و ظهرت طبقة اجتماعية مصالحتها تتعارض مع وجود صناعات وطنية ، ولقد حصل القطاع الخاص على نسبة كبيرة من إجمالي إقراض البنوك المصرية علاوة على الاستثناءات و الإعفاءات الضريبية و انحسر دور القطاع الحكومي في أن يكون دورا تكميليا أو تسهليا أو تخديميا للقطاع الخاص وذلك على عكس الدور الأساسى الذى يجب ان يقوم به ، وبالتالي أصبحت كل الخدمات التى يجب أن توفرها الدولة للمواطن بالمجان غير موجودة وحتى يحصل على هذه الخدمات اى كان نوعها لابد من ان يدفع مقابل تلقيه تلك الخدمات، لأن القطاع الخاص أصبح هو المسئول عن تقديمها للمواطن وبما انه قطاع هادف للربح فلا بد وانا يحقق أرباح من خلال تقديمه لهذه الخدمات.

إذن هناك تقليص لدور الدولة ربما يكون اختفاء فى تقديم الخدمات للمواطنين اللذين فاض به الكيل وكانت ثورة الخامس والعشرون من يناير عام 2011 هى المخرج الوحيد له من مايعيشه من ظلم وقهر.¹

2- سوء الأحوال المعيشية:

عان الشعب المصرى من سوء الاحوال المعيشية قبل الثورة ومازال يعانى منها حتى بعد الثورة ، فهناك 40% من الشعب المصرى يعيشون تحت خط الفقر وهذا يرجع إلى التوزيع غير العادل للنتاج القومي ، بالاضافة الى هذا انه حتى فى حالة حدوث تحسن طفيف فى الإقتصاد المصرى فإن المواطن المصرى لا يشعر بهذا التحسن لأن لا ينال حصته العادلة من الناتج القومى. أيضا انخفاض الدخل والتفاوت الحاد بينها مقابل غلاء أسعار السلع والخدمات وخصوصا بعد تخلى الدولة عن دورها وعن تقديم الخدمات للمواطنين وظهور

¹ حسنى ثابت، "ثورات شعبية غيرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد"، متاح على: <http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=133554> . تاريخ الإطلاع: 2018-02-04.

الخصخصة كسياسة اقتصادية للدولة ، وبالتالي خلق الفجوة بين الطبقة الغنية القادرة على الإنفاق والطبقة الفقيرة التي أصبحت لا تستطيع التعايش مع هذا الغلاء.¹

3- إنتشار البطالة:

لا شك ان إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب فى مصر كان عمالا من العوامل التى لا يمكن إغفال تأثيرها على قيام ثورة 25 يناير , وتزداد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات ذوى المؤهلات العليا وايضا بين الشباب ذوى المؤهلات المتوسطة, وقد أكدت الاحصائيات ان نسبة البطالة فى تزايد مستمر وتشير إلى أن معدل البطالة ارتفع إلى 12.4% خلال الفترة فقط ما بين شهري اكتوبر وديسمبر 2011 وهذه النسبة بعد قيام الثورة أى ان معدلات البطالة ارتفعت أيضا بعد الثورة , وقد أدت البطالة إلى بحث الشباب عن البديل وتمثل هذا البديل فى ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

إن فانتشار البطالة وإرتفاع معدلاتها كان سببا رئيسا فى خروج الكثير من الناس ليس فقط الشباب وإنما كافة أطراف الشعب إلى ميدان التحرير والتعبير عن احتجاجهم عن سوء حالتهم وأوضاعهم المعيشية بسبب عدم توافر فرص عمل توفر لهم حياة كريمة يستطيعوا من خلالها توفير قوت يومهم , ورغم وضوح تلك النسب التى تؤكد إرتفاع معدلات البطالة إلا ان الحكومة كانت تنكر وتؤكد غير ذلك.²

4- إختفاء الطبقة الوسطى:

كان للسياسات الاقتصادية الخاطئة الدور الأبرز فى إختفاء الطبقة الوسطى من الشعب المصرى ، فقد أدت هذه السياسات إلى إفقار غالبية الشعب المصرى

¹ أحمد مجدى حجازى، "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة"، متاح على:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=478660&eid=6> تاريخ الإطلاع: 2018-03-02.

² أميرة صالح، "الاحصاء: ارتفاع معدل البطالة إلى 12.4 % .. 3.1 مليون مصري عاطلين"، متاح على:

<http://www.almasryalyoum.com/node/666171> ، تاريخ الاطلاع: 2018-03-02.

وتكديس الثروة في يد فئة بعينها من من يطلق عليهم رجال الأعمال الذين تسببوا بسبب الامتيازات التي منحها لهم النظام السابق في نهب ثروات و بنوك مصر، بل إن بعضهم قام بتهريب هذه الأموال خارج مصر، وبذلك انقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما وسط إحداهما اقلية تملك كل شيء وهي تمثل 20% فقط من الشعب وطبقة ثانياه أغلبيه لاتملك أي شيء وهي تمثل 80% من الشعب . وبالتالي اصبح لا يوجد وسط فقط غنى او فقير¹.

5- إنخفاض مستوى التعليم:

مما لا شك فيه أن إنخفاض مستوى التعليم وضعف المنظومة التعليمية كان سببا هاما ساعد على زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وبالتالي أيضا كان سببا فى زيادة سخط الناس والقيام بثورة الخامس والعشرون من يناير ، فهناك تدنى واضح لمستويات التعليم فى مصر وذلك رغم زيادة عدد المتعلمين ولكنهم غير مؤهلين لسوق العمل ،فإجمالى ميزانية الدولة التى تنفقها على التعليم أقل من 1% .

6- تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل:

في عام 2004 أبرمت أربعة عقود تقوم بموجبها مصر بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، يمتد العمل بها حتى عام 2030. وتسببت هذه العقود في أزمات عدة بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين، خاصة أن التصدير لا يجب أن يبدأ إلا في حالة وجود فائض وهو مالم يتوفر في مصر. واعتبرت تلك العقود إهداراً للمال العام ومجاملة لإسرائيل فضلا عما يشوبها من فساد وعدم شفافية، ما دعا المحكمة الإدارية العليا لإصدار أحكام ببطلان قرار وزير البترول سامح فهمي لتكليفه مديري

¹ "الأسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة"، متاح

على <https://www.arabfinance.com/News/newsdetails.aspx?id=196754> : تاريخ الإطلاع: 2018-02-04.

شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم، التي تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.¹

المطلب الثالث : النخب السياسية المصرية ودورها في اصلاحات الثورة 25يناير 2011.

أولا : اصلاحات السياسية بعد الثورة .

بعد خلع رأس النظام المتمثل في مبارك انقسمت النخبة على نفسها، فمنهم من أراد أن تسيّر الأمور في اتجاه العمل السياسي بالتوازي مع العمل الثوري والذهاب إلى الانتخابات أولاً، وكان أصحاب هذا الرأي جماعة الإخوان المسلمين ومن ناصرهم من الإسلاميين. وعلى الجهة الأخرى، ذهبت الأحزاب التي سمّت نفسها بـ"المدنية" إلى وضع الدستور أولاً. كل ذلك وسّع من حدة الشقاق بين السياسيين الذين شاركوا بالأمس في الثورة. وصارت الأمور إلى الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية، وكان للتيار الإسلامي -وفي القلب منه جماعة الإخوان- النصيب الأكبر في تلك الانتخابات، وحظي محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان بمنصب رئيس الجمهورية متقدماً بنسبة طفيفة على منافسه الفريق أحمد شفيق المحسوب على النظام السابق.

وكانت هذه هي نتيجة العملية الديمقراطية التي ارتضاها الجميع، ولكن ذلك لم يُرض العديد من القوى المدنية لخلافها الشديد مع التيار الإسلامي، ومن هنا ظهر الخلاف بين الرئيس المنتخب وبين التيارات المدنية التي ناصبته العداء منذ البداية، ولم تُعط له الفرصة لكي يقوم بالإصلاح المناسب لمؤسسات الدولة. وكان لفئة الشباب رأي

¹ أحمد مجدى حجازى، "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة"، متاح على:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=478660&eid=6> تاريخ الإطلاع: 2018-03-02.

آخر في العملية السياسية، فهم من ناحية لم يشاركوا فيها، أو بمعنى آخر لم تتح لهم الفرصة للمشاركة، ومن ناحية أخرى كانت لديهم رغبة شديدة في تطهير مؤسسات الدولة من النظام السابق. واستمرت الأمور على هذا الوضع، الرئيس في جانب ومن معه من التيارات الإسلامية، وفي الجانب الآخر التيارات المدنية وكل من ساعدها، وخرجت 25 مليونية وأكثر من 7 آلاف تظاهرة احتجاجية اعتراضاً على سياسات الرئيس مرسي. ومما زاد الأمر تعقيداً صدور الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 الذي أصدره الرئيس محمد مرسي، وتضمن ما وصفه بالقرارات الثورية: جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى (مثل المحكمة الدستورية) منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد¹.

هذا الإعلان دفع القوى المناوئة للرئيس إلى تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني التي ناصبته العداء على طول الخط، ودفعت العديد من الشخصيات إلى الانسحاب من الهيئة التأسيسية للدستور. وفي تلك الأثناء، وقعت حوادث كثيرة منها أحداث الاتحادية وغيرها، وسقوط قتلى من الجانبين مما دفع البرادعي -الذي كان المنسق العام للجبهة حينها- إلى اتهام الرئيس المنتخب بالانقلاب على الديمقراطية وفقدان الشرعية، وهدد بتدخل القوات المسلحة إذا استمر الحال التي تشهدها البلاد.

وانطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل/نيسان 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، على أن تنتهي في 30 يونيو/حزيران من العام نفسه، وتمكنت من جمع 22 مليون توقيع -حسب زعمها- لسحب الثقة من محمد مرسي. على الجانب الآخر، أمهل المجلس العسكري الرئيس والمعارضة أسبوعاً لإيجاد مخرج للأزمة في مصر، ثم 48 ساعة بعد الثلاثين من يونيو/حزيران، وتم الاتفاق بين المجتمعين في الثالث من يوليو/تموز على عزل الرئيس ووضع خارطة طريق جديدة، وهذا ما دفع جماعة

¹ جمال نصار، مقالة "ازمة النخبة السياسية في مصر"، تاريخ النشر: 09-02-2014، متاح على <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions> تاريخ الإطلاع: 02-04-2018.

الإخوان ومن ناصرها من تحالف دعم الشرعية إلى الاعتصام منذ الـ 28 من يونيو/حزيران في رابعة العدوية، واستمر الاعتصام أيضا في ميدان النهضة، حتى تم فضهما في الـ 14 من أغسطس/آب 2013¹.

وأدت تلك العملية لقتل الآلاف من المصريين وأصيب عشرات الآلاف، وفتحت السجون في كل محافظات مصر وتم اعتقال العديد من المعارضين للانقلاب العسكري، ولم يحرك ذلك ساكنا لدى النخبة السياسية، والكتاب والصحفيين، وأرباب حقوق الإنسان.

مشهد ما بعد مرسي:

بعد أن أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بيان الثالث من يوليو/تموز، وحدد فيه ما سُمي بـ "خارطة المستقبل"، تم اختيار رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا مؤقتا للبلاد ومحمد البرادعي نائبا له للشؤون الخارجية وحازم الببلاوي لرئاسة الحكومة، وكان شغل الحكومة الشاغل هو فض اعتصامي رابعة والنهضة لأنه يمثل لهم عقبة -حسب زعمهم- في السير نحو تحقيق خارطة الطريق، وأخذوا يعدون العدة من خلال تهيج الرأي العام في وسائل الإعلام المختلفة، ضد المعتصمين. وكل من نادى أثناء حكم المجلس العسكري بإسقاط العسكر تحولوا إلى داعمين للعسكر للوقوف في وجه جماعة الإخوان المسلمين والتحالف الداعم لها. ومن ثم، تحول كل الذين لم يحالفهم الحظ في أي استحقاق انتخابي إلى التعاون مع الجيش والشرطة بشكل فجّ لم يحدث في تاريخ مصر الحديث، من أجل التخلص من الإخوان. بل ذهبوا

¹ جمالانصار، المرجع نفسه.

أكثر من ذلك، بإباحتهم قتل المتظاهرين من الإخوان ومن ناصرهم لأنهم يخرجون على النظام العام للدولة، ولم نسمع للمنظمات الحقوقية أي صوت أو اعتراض على هذه الانتهاكات، على الرغم من أنهم لم يألوا جهداً في تتبع سقطات الرئيس مرسي فيما سبق¹.

وتحول الصراع من سياسي إلى حرب إبادة لفصيل سياسي مارس الديمقراطية التي فقدها هؤلاء من خلال خمسة استحقاقات انتخابية. ولم يكن القضاء بعيداً عن هذا الصراع السياسي، فمنذ اللحظة الأولى من عزل الرئيس المنتخب تم إعداد التهم من خلال نائب جديد هو المستشار هشام بركات، الذي لم يدخر جهداً في تعقب قيادات الإخوان وتوجيه التهم لهم، والسماح لقوات الشرطة بالقبض على قيادات الإخوان وكل من ساعدهم. بل وصل الأمر إلى أن قرر مجلس الوزراء المصري يوم الأربعاء 25 ديسمبر/كانون الثاني 2013 اعتبار جماعة الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية" في الداخل والخارج، واتهامها بالوقوف وراء بعض أعمال العنف في البلاد. "مؤشرات المستقبل لا تُنبئ بخير، بحكم تفشي الكراهية في المجتمع وما تؤدي إليه من انقسامات ذات مخاطر كبيرة، وتسهم النخبة بكل أطيافها في ذلك"

وأصبح الكل ينظر إلى القوات المسلحة لشغل الفراغ، ولذا يشعر كثيرون -من العامة والخاصة- بل من المرشحين الرئاسيين السابقين، بوطأة هذا الفراغ، وربما بالرعب مما بعده، ولذا أخذوا يهتفون باسم السيسي في كل المحافل. فالرجل الذي أطاح بالرئيس المنتخب، صار مطلوباً.

ثانياً: دور النخبة المصرية في الإصلاحات الثورية

- دور النخبة العسكرية في ثورة 25 يناير 2011 وإصلاحاتها :

¹جمال نصار، مقالة "ازمة النخبة السياسية في مصر"، تاريخ النشر: 09-02-2014، متاح على <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions> تاريخ الإطلاع: 02-04-2018.

لم تكن ثورة 25 يناير 2011 وليدة اللحظة بل نتيجة تراكمات، واخفاقات عانى منها المصريون خلال عقود، سواء على المستويين الداخلي أو الخارجي، وكانت تونس حافز اكبر لثورة مصر، فمنها اندلعت شرارة الثورات العربية، وقام الشعب المصري باستعمال نفس الشعار الذي توالاه الشارع التونسي عند اسقاط نظام الرئيس زين العابدين وهو "الشعب يريد اسقاط النظام". اختار الشعب المصري يوم 25 يناير موالي لعيد الشرطة واطلقوا عليه يوم الغضب.¹

في أيام الأولى للثورة لم يرى الشارع المصري أي تدخل للقوات العسكرية بل كانت مناقشات بين الشعب والشرطة المصرية فقط.

ثم قرر الرئيس السابق حسني مبارك بصفته الحاكم العسكري الاعلى حضر تجول في جميع انحاء الجمهورية من ساعة السادسة مساء حتى الساعة صباحا وهذا نظرا لما شهدته المحافظات من اعمال شغب، تم اصدار الاوامر بتدخل القوات المسلحة وفي نفس اليوم صدر امر بعدم استخدام أي نوع من انواع الاسلحة ضد المتظاهرين والاكتفاء بتفرقتهم. و قامت القوات المسلحة بمنع اعمال النصب وسرقة وتأمين الميادين الرسمية للمظاهرة وتأمين مجلس الشورى، الاذاعة والتلفزيون، المتحف المصري، المطارات وجميع السفارات.²

بعد اعلان الرئيس تغيير الحكومة استقبل الجماهير الجيش بهتافات "الجيش والشعب ايد وحدة"، كان الجيش المصري قد حدد موقفه من الثورة حيث كانت مهمته حماية البلاد وتأمين الاماكن وليس التصادم مع المتظاهرين لو منعهم، ذكر المحلل البريطاني روبرت فينيك عبر جريدة الاندييندنتالبرطانية مقالة بعنوان AS mubarak clings on .what now for egypt ذكر فيها ان الجيش تلقى أوامر

¹ السيد عبد الفتاح، ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب، (القاهرة: دار الحياة، 2011) ص115.

² السيد عبد الفتاح، ترجمة، متاح على <http://www.independent.co.uk/voices/editorials/leading-article>. بتاريخ الإطلاع 2018-04-03.

يوم 30 يناير 2011 "بقصف الميدان بطائرات ودبابات من مبارك شخصيا لكن الجيش عصى الاوامر " ¹.

بعد حدوث اعمال الشغب في 29 كانون الثاني 2011 قامت القوات المسلحة بتأمين اماكن اخرى مثل محطات الكهرباء ، محولات محطات الاقمار الصناعية ، مؤسسة الاهرام ومباني مباحث امن الدولة وقصور الرئاسة وحماية معسكرات الامن المركزي للحفاض على الاسلحة و ذخائر .

يوم الأربعاء 2 فبراير 2011 قامت القوات المسلحة التصدي لمجموعة عناصر من الاخوان المسلمين متجهين لميدان التحرير محملين بأسلحة ومتفجرات.و في 10 فبراير اعلنت المؤسسة العسكرية خروجها عن طوع الرئيس وذلك في البيان أول لمجلس العسكري.²

قد اتضحت حرفية الجيش المصري ومهنته ومؤسسيته، والأهم انحيازه للشعب الذى يكون أمر حمايته وتحقيق مطالبه دائما هو الهم الأساسي للقوات المسلحة المصرية.

تنحى مبارك. وهنا حدث فراغ سلطة ملأه الجيش المصري، إذ حل المجلس الأعلى للقوات المسلحة على قمة هيكل السلطة الشامل، وأصبح فى يده سلطات إصدار الإعلانات الدستورية والتشريعات والقرارات التنفيذية ، والإشراف على كل خطوات إعادة بناء النظام السياسي بدءا بالسلطة التشريعية وانتخاب أعضائها ، وتشكيل مجلس الوزراء ، وقبل كل ذلك إصدار الإعلان الدستوري الأول والمنظم للعملية السياسية فى المرحلة الانتقالية حتى انتخاب أعضاء مجلس الشعب والشورى، ثم انتخاب رئيس جمهورية، ثم بعد ذلك إعداد مشروع جديد وعرضه على الاستفتاء الشعبي.

¹ السيد عبد الفتاح، المرجع نفسه ص114.

² السيد عبد الفتاح، ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب، (القاهرة: دار الحياة، 2011) ص116.

إن ملء المجلس الأعلى للقوات المسلحة للفراغ السياسي الضخم الذي نشأ عن انهيار نظام مبارك ، مع عدم وجود الخبرة السياسية المطلوبة لأداء ذلك الدور، أو على الأقل ضعفها ، ومع ضعف القوى السياسية الليبرالية والقومية والاشتراكية وتعددتها إلى حد الانقسام ، كل ذلك قد أدى إلى سيطرة أو هيمنة الاتجاه السياسي الإسلامي- المتمثل في حركة الإخوان المسلمين والحركة السلفية - على عملية إدارة الشأن السياسي للدولة المصرية ، سواء بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو من وراء ظهره . ولذلك جاءت المعادلة خاطئة ، بل ومدمرة ، فالانتخابات التشريعية بنيت على نصوص معيبة في الإعلان الدستوري، وفي قوانين الانتخابات الجديدة، خاصة ما يتعلق بمخالفة المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات، والذي تم هدمه من خلال صيغة الثلثين لمقاعد القوائم الحزبية، والثلث لمقاعد الفردي مع السماح لأعضاء الأحزاب بخوض انتخابات مقاعد الفردي .¹

وكانت الكارثة الأكبر في الإعلان الدستوري الخطير الذي نصب فيه رئيس الجمهورية الجديد محمد مرسى من نفسه نصف إله على الشعب المصري في نوفمبر 2012 ، ثم دستور ديسمبر 2012 بكل مأخذه.²

وقد كان طبيعياً أن يترتب على ما سبق ذكره تصاعد واتساع الفجوة الخطيرة بين الدولة والشعب في عهد محمد مرسى. ودون دخول في التفاصيل ، فإنه قد تترتب على ذلك ثورة شعبية جديدة غير مسبوقه في حجمها، وفي وقوعها بعد عامين ونصف عام من ثورة يناير 2011 ، وهي غير مسبوقه ليس فقط بالمعايير والمؤشرات والخبرات المصرية، ولكن بالعالمية منها .

وكعادة الجيش المصري ، فإنه وقف مع الشعب في ثورته. ولكنه هذه المرة كان قد تحاور كثيراً مع رئيس الجمهورية للاستجابة الى مطلب الثورة الشعبية بعقد

¹ السيد عبدالفتاح، المرجع نفسه ص 115.

² د. مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، مقالة: الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر تاريخ النشر: <http://democracy.ahram.org> 2013/10/21 ، تاريخ الاطلاع: 2018-03-04.

انتخابات رئاسية مبكرة، وهو ما رفضه رئيس الجمهورية المعزول محمد مرسي، وبعد المهلة الأولى التي انتهت في 30 يونيو، تم إعطاء مهلة جديدة حتى 3 يوليو، ولكن من دون استجابة، وهو ما دفع قيادة الجيش إلى التحالف مع الشعب في ثورته، ولكن هذه المرة تعلم الجيش من درس يناير 2011 فلم يتول إدارة شؤون البلاد خلال مرحلة انتقالية، ولكنه صاغ خارطة مستقبل تعلمت من أخطاء المرحلة الانتقالية السابقة الممتدة من فبراير 2011 حتى يونيو 2012. وعمل الجيش على عرض الخارطة المقترحة على كل الأحزاب والقوى والتيارات السياسية، وعلى مؤسستي الأزهر والكنيسة، وحازت الخارطة على القبول والتأييد منهم جميعاً، فيما عدا حزب الحرية والعدالة، وجماعة الإخوان المسلمين.

ومن المهم أن نذكر هنا أن خارطة الطريق بدأت بتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئاسة الجمهورية مؤقتاً، وتعيين حكومة مؤقتة، وصياغة التعديلات على بنود ومواد دستور ديسمبر 2012 المعطل، وهي خطوة مهمة، ومهم أن تسبق الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وهو ما يشير إلى تعلم الجيش من دروس المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة يناير 2011، فهو لا يحكم، ولكنه يشارك في إدارة المرحلة الانتقالية ضمن أجهزة الدولة المصرية¹

دور النخبة المثقفين

تميّزت الثورة المصريّة – على عكس الثورات الكلاسيكيّة – ببنيتها الأفقيّة المفتقدة للقيادة، وتكوينها غير مُحددة المعالم أو الهوية أو التوجّه. فبينما تميّزت غالبية الثورات في التاريخ الحديث بوجود كتلة مهيمنة مُضادة تقوم على إزاحة النظام القائم، وإحلال نظام جديد محله على كل الأصعدة؛ كانت الثورة المصريّة ثورة لا مركزيّة، ولا مؤسسيّة، ولا بنويّة، ولا نخبة ثقافيّة تُحرّكها. بالتالي لم تكن النخبة المثقفة تمثّل قيادة معنويّة، أو فاعلاً سياسياً وحيداً أثناء الثورة؛ وإنما قامت بدور – كعنصر من عناصر المجتمع – إلى جانب باقي الأدوار التي تفاعلت في سياق

¹ أ.د. مصطفى علوي، المرجع نفسه .

الثورة لعناصر ومكونات المجتمع الأخرى. لا ينفي هذا كون بعض المثقفين قد لعبوا دوراً مهماً في تفعيل وشحن حالة الثورة على مدار عقود القهر للنظام العسكري منذ جمهورية يوليو.¹

الدور الذي قامت به النخبة المثقفة – باعتبارها أحد العناصر المتفاعلة في بوتقة الثورة – في علاقتها بكل من: السلطة/ النظام الحاكم، الجمهور/ شباب الثورة، وفكرة الثورة باعتبارها نقطة أساسية للتحوّل الديمقراطي بعد سيادة النظم القمعية المتوالية على المجتمع المصري لعقودٍ طويلة. أدت الى ظهور نوعين من نخبة المثقفين. النوع الأول هو المثقف غير المشارك في الثورة بدور فعّال على أرض الواقع، أو الذي اكتفى بالمعركة على الساحة الفكرية فكتب ونظر وألهم الحركات الديمقراطية المختلفة، دون أن يشارك في الثورة المشتعلة على أرض الواقع، بل تحدد دوره بالمستوى التثقيفي والتوجيهي والتحليلي. النوع الثاني – هو المثقف الذي شارك على أرض الواقع بدورٍ ما، واشتبك مع أطرافٍ أخرى من أجل هدفٍ معيّن. ويقع في إطار النوع الثاني النخب الثقافية والأحزاب السياسية التي حددت موقفها منذ الأيام الأولى للثورة، وأعلنت بياناتٍ ما، وأنحازت لجهةٍ على حساب جهة، أو مارست دوراً ثورياً أو سياسياً على أرض الواقع.²

في ذات الوقت الذي كان جيلٌ جديد من الشباب الثوري يُعلن عن نفسه ويرتبط بشراكات وتحالفات بعيداً عن قياداته الحزبية، وممثلاً جوهر العملية الثورية التي قادت الشارع المصري إلى الإطاحة بمبارك واستطاعت التواصل مع حالة التذمّر عند فئات واسعة من المجتمع؛ كانت القوى السياسية والثقافية لا تزال تمارس دورها الواهن الذي اعتادته طوال عقودٍ كثيرة؛ إذ أعلنت بعض الأحزاب السياسية، ليلة 25 يناير، مشاركتها في الدعوة التي أطلقها الشباب بـ«وقفة رمزية» أمام دار القضاء العالي للمطالبة بإنهاء حالة الطوارئ (منها حركة كفاية، وحزب

¹ مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 68.

² مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 68.

الاشتراكيين الثوريين، والجمعية الوطنية للتغيير، وغيرها)، في مقابل مجموعةٍ أخرى من القوى والأحزاب السياسيّة التي أعلنت مقاطعتها لهذه الوقفة الاحتجاجيّة واصفةً إياها بالمعارضة الغوغائيّة (ومنها أحزاب الأحرار، والعدالة الاجتماعية، والتيار السلفي وغيرهم.¹

- شارك بعض المثقفين الكبار في الحركة النشطة في الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011، وفي فعالياتهما، وفي حث المواطنين على المشاركة من خلال دورهم في التعليق على الأحداث، والكتابة في الصحف، وفي البرامج الحوارية. ثم حدث تراجع في هذا الدور لأن بعضهم -من جيل السبعينيات- أثر ترك الساحة للأجيال الجديدة الشابة أن تتراكم خبراتها العملية من خلال الممارسة.²

- بعض المثقفين حاول توظيف الانتفاضة الثورية للظهور السياسي، ولتحقيق بعض مصالحه الذاتية، بعضهم للوثوب ضمن تحالفات المرحلتين الانتقالية الأولى والثانية -في ظل حكم جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين- وتقريبًا من المؤسسة العسكرية الوطنية ممثلة في المجلس العسكري. بعض هؤلاء من المثقفين كانوا على مقربة من بعض أجهزة الدولة المصرية العميقة، ويلاحظ أن خطابهم اتسم باللغة الخشبية، والنزعة الشعاراتية، ومن ثم افتقدوا النزعة النقدية، واستيعاب الدرس النظري والتطبيقي المقارن حول التمايز بين الأنماط الثورية، والانتفاضية، ومن ثم القدرة على تحليل الواقع الموضوعي، والقوى الفاعلة داخله، وما هي توزيعات القوة الفعلية بين هذه القوى. كان الخطاب الشعاري هو المسيطر على كل الأطراف على اختلاف توجهاتها الإيديولوجية، وانتماءاتها الاجتماعية، ناهيك عن نخبة الدولة العميقة وأجهزتها الفاعلة في مسارات الأحداث.³

¹ المرجع نفسه

² نبيل عبد الفتاح / <https://www.tahrirnews.com/posts/> ، 20:34 15-10-2017 ، تاريخ الإطلاع - 2018-04-12.

³ المرجع نفسه. مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، ص70.

- بعض المثقفين لعبوا أدواراً مهمة ومستمرة أثناء مراحل الانتقال من خلال البرامج الحوارية لا سيما في الألفية التلفازية العربية والغربية، على الصعيد النقدي وتحليل المواقف الملتبسة أو الصريحة للقوى المتصارعة على الساحة السياسية. هذا الدور تراجع في التلفازات الفضائية المصرية الخاصة، والحكومية، لاسيما في أعقاب 30 يونيو 2013، وفي ظل المرحلة الانتقالية الثالثة، التي سادها تغير نسبي في السياسة الإعلامية، من البرامج الحوارية السجالية إلى البرامج الترفيهية، واستبعاد بعض مقدمي البرامج التلفازية إلى آخرين أقرب إلى تبني السياسة الرسمية¹.

- وفي صعود سلطة الثورة الرقمية، كان بدايات تشكل جنيبي لما يمكن تسميته المثقف الرقمي من الأجيال الشابة الجديدة التي تختلف في تكوينها ورؤاها ومقارباتها عن أشكال وصور المثقف السائدة في عالمنا ومجتمعاتنا العربية، وبدء تشكل بعض ملامح الصورة الرقمية الجديدة لدى قلة محدودة جداً من الشباب².

- دور النخبة الدينية .

وبالرغم من ان ثورة 25 يناير كانت تبشر بقدم عصر جديد من المشاركة الشعبية في تفاعلات المجال العام، وتثير الطريق أمام مختلف فئات الشعب وطوائفه في ممارسة حق التعبير عن الرأي والاختيار المباشر دون تدخل من الدولة إلا أنه سرعان ما اختفت تلك الطموحات في أول مشهد سياسي بعد الإطاحة بمبارك عندما تحول استفتاء 19 مارس 2011 على التعديلات الدستورية، إلى استفتاء على الهوية عبر فرز واستقطاب طائفي، فكان البعض مع التعديلات والبعض الآخر ضد التعديلات³.

أ- المشاركة السياسية للأقباط :

¹ نبيل عبد الفتاح، المرجع نفسه .

² نبيل عبد الفتاح، الخطاب حول المثقف وأدواره في سياقات متغيرلمتاح عل : <http://www.acrseg.org/40425>، تاريخ النشر 08/يناير/2017 - 02:55 ، تاريخ الإطلاع: 15-04-2018.

³ لواء جاد، " الحراك السياسي للشباب المصري حاله واقعيه ورؤيه استشرافيه، مؤتمر "، مركز دراسات المجتمع المدني، 2011 <http://democraticac.de/?p=47034>، تاريخ الإطلاع: 09-04-2018.

مع اندلاع ثوره 25 يناير وسقوط عهد مبارك ظهرت ميول الكنيسة وإرتباطها بنظام مبارك حيث كانت ترفض في البداية الدعوة لإسقاط النظام وكانت ترفض أيضاً مشاركة الأقباط في هذه المظاهرات، وأدى ذلك الى تراجع الدور السياسي للكنيسة الى حد كبير وبدأ الأقباط يرفضون رد فعل الكنيسة على احداث العنف الطائفي التي يتعرضون لها خاصة بعد تصاعد الاحداث الطائفية، وكانت مظاهرات الأقباط تخرج عن الشكل التقليدي الذي دائماً ما يكون داخل اسوار الكاتدرائية. لكن بعد ذلك بدأت الانتلافات والحركات الاحتجاجية القبطية تخرج لتعبر عن مطالب الأقباط عامة وانضموا الى مليونيات التحرير للجمع بين مطالبهم ومطالب القوى السياسية الاخرى وشكلت هذه الانتلافات ظاهرة جديدة في تاريخ الكنيسة القبطية. وازداد الأمر سوءاً بوقوع عدة أحداث عنف طائفي حيث وقعت اعتداءات على كنائس وممتلكات قبطية بدأت بحادثة هدم كنيسة "صول" في الجيزة في مارس 2011، ثم هدم كنيسة المريناب بأسوان في سبتمبر 2011، ثم وقع حادث ماسبيرو في أكتوبر 2011 وهو الحادث الطائفي الأسوأ في الفترة الانتقالية عقب تنحي مبارك، والذي كان له أسوأ الأثر على مدى المشاركة العامة للأقباط بعيداً عن وصاية الكنيسة.¹

وشهدت الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة يناير مشاركة الأقباط، في تأسيس أحزاب سياسية، والانضمام إليها، مثل حزب "المصريين الأحرار" الذي أسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس، والحزب "المصري الديمقراطي الاجتماعي". وبعد مرحلة الصعود الكبير للإسلاميين في الانتخابات البرلمانية، جاء محمد مرسي رئيساً للجمهورية في الانتخابات الرئاسية 2012 كأول رئيس مدني منتخب ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، ومع تفاقم الأزمة بين مرسي ومعارضيه، ازدادت حدة الاستقطاب السياسي، وازدادت مساحة التراشق الطائفي.

¹ اسماعيل جمعه، "الأقباط في ملعب السياسة - 36 حركة مسيحية تمارس دوراً سياسياً بعيداً عن الكنيسة بعد الثوره"، الاهرام، العدد 46218، 21 يونيو 2013، ص 6.

دفعت محصلة هذه العوامل الأقباط إلى العودة إلى أحضان الكنيسة مجددا وتزامنت تلك التطورات، مع تولي الأنبا تواضروس الثاني منصب بطريركية الكرازة المرقسية في نوفمبر 2012. وبات الدور السياسي للبابا واضحا مرة اخرى خاصة بعد مظاهرات 30 يونيو وصولا إلى مشهد الثالث من يوليو 2013 الذي شهد الإطاحة بمحمد مرسي وعزله عن منصبه، بحضور البابا تواضروس في تفاصيل المشهد، إلى جانب وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي، وفضيلة شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب وآخرين.¹

- الانتخابات الرئاسية 2012 ودور الأقباط فيها :

كان اقبال المصريين كبيرا على المشاركة في الانتخابات الرئاسية لعام 2012 بسبب طول الفترة الانتقالية ورغبة الشعب في عودة الاستقرار خاصة بعد المواجهات التي حدثت بين المجلس الاعلى للقوات المسلحة والمتظاهرين في ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء، ولذلك كان الشعب يريد انتخابات رئاسية في اقرب وقت لانتهاء تلك المرحلة ولكن جاءت نتيجة الجولة الاولى من الانتخابات صادمة للبعض بسبب تشتت الاصوات بين احمد شفيق (اخر رئيس وزراء في عهد مبارك) ومحمد مرسي (التابع لجماعه الاخوان)².

رأى بعض الأقباط أن الوضع في ظل حكم الإخوان المسلمين لم يكن أفضل حالا من وضعهم في فترة حكم مبارك بل ازداد سوءا، فقد بلغ الصدام بين الكنيسة ونظام الرئيس مرسي ذروته بقرار ممثلي الكنائس المصرية بالانسحاب من الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور اعتراضا على المادة 219 من دستور 2012 والخاصة

¹ اسماعيل جمعه ، نفس المرجع ،ص9 .

² اسماعيل جمعه، نفس المرجع،ص10.

بتفسير مادة الشريعة الإسلامية، فجرى تمرير مشروع الدستور في غياب ممثلي الكنيسة وجاء ذلك متزامنا مع تولى الأنبا تواضروس منصبه رسميا كبطريرك للأقباط الأرثوذكس في مصر قبل ثلاثة أيام فقط من انفجار أزمة الإعلان الدستوري المكمل، فكانت هذه أول أزمة سياسية تواجهه لاسيما أنها فرضت نفسها على الكنيسة والأقباط، وكان ذلك إشارة قوية إلى عمق الأزمة بين نظام مرسي والكنيسة، أيضا حدث صدام كبير عند الاعتداء على الكاتدرائية فكان ذلك الحادث هو الأول من نوعه، كل هذا أدى إلى انضمام الأقباط لرأى الكنيسة ورأى غالبية الشعب في أن تلك الفترة السيئة على كل الفئات¹.

إن الدور السياسي للكنيسة كان ضرورة لا اختيارا للبابا تواضروس، خاصة منذ دعوه السيسى له ولشيخ الازهر وشباب المعارضة لمناقشة حل للأزمة السياسية، واتفقوا على عزل مرسي حيث لم يكن البابا ساعيا للوصول إلى أي دور سياسي للكنيسة، وإنما كان دفاعا عن مصالح الأقباط الذي رأت الكنيسة بالاضافة إلى كونه دور وطني وليس سياسى لانقاذ الدولة.

وهذا ما بدا واضحا من جهة الأقباط الذين خرجوا في 30 يونيو 2013 لإنهاء حكم الإخوان مشاركته مع المصريون من كل الفئات والطوائف. في كل تلك المراحل نلاحظ ان الكنيسة لا تسعى إلى لعب دور سياسى فهى مؤسسه دينيه روحيه بالدرجه الاولى، ولكن هى مؤسسه وطنيه يفرض عليها الوضع السياسى فتضطر للتعامل معه بالطريقه التى تحافظ على امنها وامن ابناءها ومحاولة تحقيق ابسط المطالب لهم

2.

ب- الإخوان المسلمين :

¹اسماعيل جمعه، نفس المرجع، ص 11.

²ولاء جاد، مرجع السابق .

ظلت تهمة عدم مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في ثورة يناير منذ يومها الأول تهمة ثلحاق الجماعة طيلة السنوات التي تلت الثورة، واتهامهم فيما بعد بأنهم قفروا على الثورة يوم 28 يناير ولم يُشاركوا في الثورة إلا بعد أن بدأت تُحقق نجاحاتها ولم يكن هناك أي توثيق فعلي لتاريخ نزول الإخوان المسلمين إلى الميدان، فقط البيانات الرسمية التي كانت تخرج من مكتب الإرشاد مُذيلة بتوقيع المرشد العام محمد بديع قبل قيام الثورة بعدة أيام والتي تشرح موقف الجماعة من الثورة منذ يومها الأول¹

عقب يوم واحد من أحداث "جمعة الغضب" والتي شهدت انسحابًا كاملًا لكافة قوات الشرطة من المشهد واقتحام السجون ونزول الجيش إلى الشوارع لحفظ الأمن، أصدرت الجماعة بيانًا جديدًا لها تؤكد فيه أنهم جزء أصيل من الشعب المصري الكريم ويتقدمون بخالص التحية والتقدير لشباب مصر وشعبها الحر مؤكدين على أن ما حدث هو ثورة تلقائية سلمية وطنية ترفض الظلم وتطالب بالحرية مُطالبين الشعب والشباب الحر بالاستمرار فيها حتى تحقيق المطالب، كما تقدموا بالتعازي لكافة الشهداء وأسرههم. كما أعلنوا بشكل واضح أنهم مع مطالب الشعب.²

- الإخوان بعد سقوط مبارك :

لأول مرة في تاريخ مصر، يشارك الاسلاميون كأحزاب في مجلس الشعب، بعد أن كان محظوراً عليهم المشاركة في أي انتخابات الا بصفة فردية. في هذا المجلس الذي انتخب ديمقراطياً لأول مرة بعد الثورة المصرية، فاجأ الاسلاميون الجميع باكتساحهم أغلبية مقاعد المجلس، بطريقة عكست بشكل جلي الاتجاه الإسلامي للمجتمع المصري. إن سيطرة الإسلاميين على أول مجلس منتخب ديمقراطياً في مصر، تؤكد أن أم الدنيا دخلت مرحلة جديدة في تاريخها الحديث. اليوم هناك قوتان تتحكمان في الشؤون المصرية: المجلس العسكري مع الجهاز

¹ مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص100.

² مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، مرجع السابق، ص102.

القديم من جهة، والإسلاميون الذين حصدوا أكبر عدد من مقاعد البرلمان في الانتخابات الأخيرة وصلت نسبتها إلى 60 بالمئة، ومركز المسبار يتناول هذا الحدث الكبير في جزئين تحليلاً ورصداً واستشراً¹.

- محمد مُرسي.. نهاية الحلم

تأرجحت فترة حكم مُرسي بين رضا القوى السياسية الأخرى تارة عن سياسته وتارة أخرى تهاجم بضراوة مُتهمين الإخوان بمحاولة أخونة الدولة.

في 8 يوليو وعقب أسبوع من توليه الحكم، ألغى مُرسي حكم المحكمة الدستورية بحل البرلمان وأعادته للعمل. إلا أنه في اليوم الثاني مباشرة قامت المحكمة بحله مرة أخرى مما أدى إلى تراجع مرسي عن موقفه.

وفي 12 أغسطس فاجأ الجميع مرسي بقرار يلغي فيه الإعلان الدستوري المكمل ويحيل المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان وكبار قيادات الجيش للتقاعد ويعين الفريق أول عبد الفتاح السيسي قائداً جديداً للجيش، وهو القرار الذي لاقى ترحيباً من القوى الثورية المختلفة مطالبين بمحاكمات ثورية لأعضاء المجلس العسكري لانتهاكات التي مارسها الجيش طوال فترة حكم المجلس العسكري.

إلا أن تلك الهدنة مع القوى السياسية الأخرى انتهت في يوم 22 نوفمبر بإصدار إعلان دستوري يمنح الرئيس سلطات واسعة حصن بمقتضاها قراراته والجمعية التأسيسية المنوط بها وضع الدستور ومجلس الشورى من الطعون والحل.

جاء ذلك الإعلان ليكون بداية مُناداة الكثير من القوى الثورية بسقوط الرئيس خصوصاً وأن ذلك الإعلان لقي جدلاً واسعاً وسط السياسيين والنشطاء واصفين

¹ مصر وإسلاميوها بعد ثورة 25 يناير، الناشر مركز المسبار للبحوث والدراسات، 14 سبتمبر 2013. متاح على: <https://www.almesbar.net/60/> ، تاريخ الإطلاع: 2018-04-05.

مُرسي بأنه ديكتاتور جديد يسعى لتحسين كافة قراراته¹. وفي الأول من ديسمبر سلم رئيس لجنة صياغة الدستور حسام الغرياني مشروع الدستور الجديد للرئيس، وهو المشروع الذي لقي رفضاً من كافة القوى السياسية والمدنية نظراً لغياب ممثلي الكنيسة والأحزاب الأخرى عن لجنة صياغة الدستور وهيمنة التيار الإسلامي على اللجنة.

وفي الثاني من ديسمبر حاصر ما يقرب من 5 آلاف شخص منتمين إلى التيار الإسلامي مقر المحكمة الدستورية العليا التي كان من المقرر لها مناقشة دعوتين تتعلقان بعدم دستورية قانون انتخابات مجلس الشورى وعدم دستورية قانون معايير اختيار أعضاء لجنة صياغة الدستور، بالرغم من إصدار مرسى إعلانا دستوريا تضمن تحسين أعمال الجمعية التأسيسية للدستور، ومجلس الشورى من الحل، غير أنه بدا جلياً أن القلق ساور جماعة الإخوان من أن تصدر المحكمة الدستورية حكماً رغباً عن الإعلان الدستوري. بدأت مجموعة من المتظاهرين التوافد إلى مُحيط قصر الاتحادية بحلول يوم 4 ديسمبر تعبيراً عن رفضهم للإعلان الدستوري واسع الصلاحيات من وجهة نظرهم الذي أعلنه محمد مرسى، لتبدأ الاشتباكات في اليوم الثاني بين مؤيدي ومعارضى مرسى والتي أسفرت عن مقتل 10 أشخاص وإصابة المئات، والتي ظهر فيها لأول مرة هتاف "يسقط يسقط حكم المرشد" مُتهمين المرشد وجماعته بإدارة البلاد.²

وفي يوم 30 يونيو خرجت حشود ضخمة في مختلف الميادين المصرية بما فيهم التحرير ومُحيط قصر الاتحادية وفي كافة المحافظات للتنديد بحكم الإخوان المسلمين واتهامهم بمحاولة أخونة الدولة، مُطالبين بتنحي الرئيس وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وفي الأول من يوليو قام الجيش بخطوته الثانية حيث أعلن أن القوات المسلحة توجه دعوة إلى القوى السياسية للوصول إلى حل للأزمة التي تشهدها البلاد خلال

¹ مصر وإسلاميها بعد ثورة 25 يناير، الناشر مركز المسبار للبحوث والدراسات، 14 سبتمبر 2013. متاح على: <https://www.almesbar.net/60/> ، تاريخ الإطلاع: 2018-04-05.

² المرجع السابق .

مهلة لا تزيد مدتها على 48 ساعة، وتقول إنه إذا لم يتحقق ذلك فستعلن عن خريطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها بمشاركة كل القوى السياسية وبينهم الشباب¹¹.

وفي الثالث من يوليو قرر الجيش بالتوافق مع عدد من القوى السياسية المعارضة لجماعة الإخوان والرموز الدينية عزل محمد مرسي وتعطيل العمل بالدستور وطرح خارطة طريق تضمنت تعديل الدستور والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة وتعيين حكومة جديدة ليس من بين وزرائها من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين أو أي حزب إسلامي كان في السلطة من قبل.

- مؤسسات المجتمع المدني في ثورة 25 يناير

ظلت حرية التنظيم طوال حكم مبارك مقيدة بقانون الطوارئ ومجموعة القوانين الاستثنائية التي تعطي الأجهزة الأمنية فرصة السيطرة عليها ، على الرغم من زيادة عدد منظمات المجتمع المدني حتى أواخر 2010 ، وقد كانت نظرة النظام إلى الجمعيات الأهلية والخيرية بالأخص هي التعامل بسياسة تعاونية قائمة على التبعية للدولة ، وعلى النقيض فقد كانت العلاقة صراعية مع النقابات المهنية والمنظمات الحقوقية والدفاعية من حيث اعتبارها مراكز معارضة سياسيا ، إلى جانب كثرة التركيز على قضايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المنظمات

أ - دور المجتمع المدني في التهيئة للثورة:

التدريب علي مهارات مراقبة الانتخابات ، وهناك عدد كبير من المنظمات التي تنشط في مثل تقديم هذه التدريبات وهو ما ساعد علي تمكين الشباب من الوقوف علي الانتهاكات الانتخابية والتي كانت دافعا قويا لقيام الثورة.

تقديم الدعم القانوني للنشطاء ضحايا الانتهاكات حيث شهدت السنوات الأخيرة من حكم مبارك تزايدا في حالات تعرض النشطاء للاعتقال والتعذيب وكانت المنظمات

¹¹ مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص111 .

الحقوقية الداعم لهؤلاء الشباب من خلال تقديم الدعم القانوني لمن يتم اعتقاله ، فضلا عن رصد وتوثيق كافة الانتهاكات التي يتعرضون لها فيما يتعلق بحقهم في تنظيم المظاهرات والدعوة للإضرابات.¹

العمل على النقد الحقوقي للأوضاع السياسية وقد أسهم النقد الحقوقي للأوضاع السياسية في مصر بشكل واضح في قيام ثورة يناير ، كما أسهم هذا النقد وما نشر بمقتضاه من تقارير في صياغة شعارات ومطالب الثورة.²

كما لعبت الحركات الاحتجاجية دورا هاما في التهيئة للثورة وبرزت أدورها كالاتي

الحركات الاحتجاجية السياسية:

شهدت مصر العديد من الحركات الاحتجاجية المعارضة للنظام الحاكم والتي تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف كتمكين ومشاركة مختلف الفئات من الشباب والنساء في خوض الحياة السياسية . ومنها حركة كفاية , حركة 6 ابريل , والجمعية الوطنية للتغيير.³

ب - دور المنظمات المدنية أثناء الثورة:

- حماية حق الثوار في الاحتجاج السلمي, فقد قامت العديد من المنظمات الحقوقية أثناء الثورة بدورا متميزا في الوقوف إلى جانب الثوار وتقديم الدعم القانوني لهم والدفاع عنهم أمام الجهات القضائية بشكل تطوعي. كما نظمت بعض المنظمات حملات تحت عنوان لا للمحاكمات العسكرية، وقد أسفرت هذه الحملات عن قرارات للمجلس العسكري الحاكم في مصر في أعقاب الثورة بوقف إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية.

¹ محمد مختار قنديل ، دور التحول المجتمعي المدني في التحول الديمقراطي في مصر ، الحوار المتمدن ، 2012\11\28 تاريخ الدخول 2018\2\19 على الرابط التالي <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334314>.

² محمد مختار قنديل، المرجع السابق.

³ بدون اسم الناشر ، " قراءة في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر ، المغرب ، لبنان ، البحرين ،)" (مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013 ، تاريخ الدخول 2018\2\23 ، على الرابط التالي <http://nama-center.com/ActivitieDatials>

- نظمت كثير من منظمات المجتمع المدني حملات في مختلف مناطق الجمهورية أثناء وبعد الثورة بهدف تقديم مساعدات مادية وعينية إلى المتضررين من الأحداث الثورية وخاصة الأسر التي فقدت عائدها اليومي من أصحاب المهن الحرة ، كما اتجهت بعض المنظمات إلى إقامة مشروعات صغيرة توفر دخل ثابت لبعض الأسر.¹

وفي أثناء الثورة إتجهت العديد من جمعيات المجتمع المدني للتحالف مع بعضها البعض تحت شعار " معا للتكافل من أجل مصر " محاولين مساعدة المتضررين من الثورة سواء أثرت الثورة على ظروفهم الاقتصادية بسبب إغلاق بعض الورش والمقاهي والمحلات والمصانع أو الصحية بسبب اصابتهم في الثورة ومن هذه الجمعيات:

- الجمعية المصرية للتنمية المتكاملة.

- جمعية الأورمان.

- جمعية رابعة العدوية.

- جمعية الباقيات الصالحات.

- جمعية مصر الخير.

إن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني علاقة تكامل وتوزيع للأدوار، فالمجتمع المدني هو أحد أركان الدولة الحديثة التي تهيئ له البيئة التشريعية لتنظيم الممارسة لعمل المنظمات المدنية والجماعات داخل المجتمع ، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، ولا دولة حديثة من دون مجتمع مدني ، بل إن المجتمع المدني هو أحد أركان قوة الدولة ومؤشر على ديمقراطيتها ، فلا ديمقراطية من دون مجتمع مدني.

¹سحر إبراهيم الدسوقي، " مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير "، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص. 63.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة الثورة الشعبية التي عرفتھا كل من تونس ومصر نجد أن العامل الأول والأخير لثورة هو الشعب و خاصة الشباب ، فالشعب في هاتين حالتين إختار النهضة ولم يحاول التخلي عن كلمته ، و حقة وحاول حتى آخر نفس أن يحقق هدفه ، ووجد العون من افراد النخبة التي تمثلت في الساحة السياسية او ساحة الفنية أو الدينية ،أو العسكرية وهذا لاعتباره صاحب الديمقراطية وصاحب القرار الأول أي أن هدف الإصلاح السياسي هدف سامي تسعى اليه جميع آليات المجتمع وتحاول ترسيخ جهودها من أجل العمل على تحقيقه .

الإصلاح السياسي يكون كاملا ومكتملا اذا لقي نخبة سياسية تساعد على الوصول، وفي مصر وتونس كانت هناك بعض المناوشات، بحيث وجدت انظمة اعتبرت عائقا في وجه الشعب وحرية، فأقاموا عليها الحد وأطاحوا بها ، لكن هذا لم يمنع بعض فراد النخب محاولة استغلال الوضع لتحقيق أهداف أخرى تعرقل حياة الفرد ، لكن الثورة الأولى كانت مفتاح لأخرى ، حيث أعادوا نفس السيناريو للاختيار هم القديم .

النخبة السياسية والإصلاح متغيرين في ملعب واحد ف دوران النخبة يكون حسب مطلب الإصلاح السياسي وحرية الشعب .

يمكن أن نستخلص في الأخير أن مفهوم ما لخبذة السياسية لا ينطبق على كل من يشغلون مناصب السياسية الرسمية و مواقع السلطة، بل يتعداهما إلى كل من يملكونا المؤهلاتو أيضا الاستعداد النفسي، فبذلك يمكن وقوع وجود سياسية داخل كل نظام سياسي، و عبر كامل النطاق الاجتماعي، أو ضمن مختلف القطاعات مجالات السياسية، والاقتصادية، الدينية، والعسكرية، و الخبذة السياسية هي محور كفعال عملية إصلاح السياسية في مهته فلا إقامة إصلاح هدها الديموقراطية .

وإن الإصلاح السياسي هو إنتقال من واقع سلبي قائم إلى وضع أفضل أو أحسنو ذلك عبر المشاركة الحقيقية في السلطة السياسية و وضعه و الأدوار المتعاملين بها. وهذا ما حصل في تونس و مصر .
و نظر الأهمية الموضوع عمقنا بدراسة سياسية الثورات الإصلاح السياسية في كل من تونس و مصر، حيث نرى فتكلمنا و لتين عدة إصلاحات ممالو مالا و للانطلاق الثورة، أو ما يعرف ببيع العربي.

و هذا ما حصل في ثورة تونس، في ثورة الياسمين، سلسلة من الاضطرابات أتت في 17 ديسمبر 2010 في مختلف المدن التونسية، و انتهت في 14 يناير 2011 بإقالة رئيس الجمهورية عليو كانا احتجاجا للمتظاهرو نعلو انتشار البطالة، ارتفاع أسعار السلع الغذائية، الفساد]، و سوء الظروف المعيشية. تحولت المظاهرات التي بدأت في ديسمبر 2010 إلى سلسلة من أعمال العنف الاعتقالات من جانب الشرطة و الجيش التي نسيتجاها للمتظاهرين، وأسفرت المظاهرات عن عشر أقتلى و آلاف الجرحى.

لكن في الأخير أطاحت بزينا العابدينو بدانتز نستحضر نفسها العصر جديد و نضام جديد فجا محمد ال غنوشي و أصبح فير ناسة على حساب الدستور باعتبارها الوزير الأول، ثم عين فير المبر عثمان محمد لمنصف المرزوقي، و بعد فترة و جيزة الحكومة كان ينتظرها تغيير جذري في شكل انتخابات رئاسية 2011.

و ساعدت المؤسسة العسكرية و النخب الأخرى في ضمان مصداقية مطالب الشعبو حمايتهم و تحويل مطالبهم إلى أهداف و نخبوية، أيجلت النخب السياسية نفسها سند الشعبو هذا سمح لها الرجوع إلى الساحة السياسية بعدما عرفت سنو اتعدية من القهر .

معاندلا عالثورة التونسية بدأنا المنطقة العربية مقبلة على زلزال شديد لم يكن حتى أكبر مراكز الرصد والدراسات وقوعه، ولم يمض وقت طويل حتى تحولت الثورة التونسية من نضال كرهة ثلج عملاقة فجر فتوهددتعروشمهيبية، وفتحنا أبواباواسعة منالأمل للشعب بالمنطقة.

هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لمقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بيقدر ته على تغيير الأنظمة الجائمة عليه وتحقيق تطلعاته.

بعد نحو عشرة أيام من سقوط النظام التونسي، وبعد دعوات أطلقها نشطاء عبر مواقع التواصل اصلا لجتماعي على الإنترنت، تظاهر الآلاف من المصريين بينفي 25 يناير/كانون الثاني 2011 مطالبين بالإصلاحات ثمبرحيل النظام، لكنالشرطة تصدت لهم بالهريومسيلا تالدموع وبالدهسأحيانا.

لم يكن كفنا المتظاهرون أمامقمةالأجهزة الأمنية، وواصلوا الاحتجاجات فبدأ أغلبا بالمدن المصرية، ودخلوا أحياء عتصامدائمومفتوحشاركفيها الملايين بميدان التحرير وسط القاهرة، ونظموا مظاهرات حاشدة في المدن الرئيسية الأخرى، ولمتقلحسياساتالوعداوإغراءوالتهديدالتين انتهجها حسني مبارك في وقت الثورة التي نجحت في إطيح به في 11 فبراير/شباط 2011 مبعده 18 يوما من انطلاقها.

ومصر أيضا كان لها نصيب في تغييرات فتمحمد مرسي رئيسا بعد الانتخابات الأولى التي أشرف عليها المؤسسة العسكرية، وفي 30 يوليو 2013 سقط أيضا نظام مهبعدا ما اعتبر دكتاتوريا آخر وكان هذا على يد المؤسسة العسكرية وعين السيسي رئيسا على مصر.

من منطلق الفرضية الأولى والتمفادها النخبة السياسية، هي الهيئة القيادية لنظام سياسي، لذا فرضعليها أن تكون مسالمة ومنتحة، لتحديث وضمان الإصلاحات السياسية الفعالة مستقبلا، والعكس صحيحا إن كانت النخبة ديكتاتورية غير منتحة على الإصلاحات، أدت إلى إعاقة ذلك في مصر وتونز

يمكن القول أن مستقبل الدولتين يكمن في إيجابية دور النخبة بنسبة للإصلاحات السياسية، ومعتوفاً على شروط اللازم للإصلاح، على النخبة السياسية إحتفاظاً بأساسيات الدولة، والأخذ بعين الاعتبار لمصلحة القومية، والعمل المشترك، وافتتاحاً خلياً على شعوبها. ومن منطلق الفرضية الثانية التي يفادها أن الإصلاح السياسي عملية بناءة تحتاج إلى قيادة قوية تتولاها نخبة سياسية مناضلة، ومنذ لالهذا الدرسة ظهر مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدنية، والمؤسسة العسكرية، والنخبة الدينية التي في تفعيل الإصلاح السياسي في الدولتين، كمجموعة مستقلة عن الجهاز الحاكم، عبر الانقلابات التي تؤثر على الأنظمة الدكتاتورية.

رغم تشابه الأسباب التي أدت إلى تفجر الثورة في كل من مصر وتونس، وكذلك سيطرة الطابع السلمي على الثورة في نيفيما بعد، فإن الثورة التونسية كانت الأسر عفاً لوصولها إلى مرحلة الاستقرار. وهذا ما جعلنا نرى مفاهمة الأولوية بين النخب الحاكمة متنافسة على الحكم وعدم وجود دكتاتورية في المنافسة عكس مصر، فهي تتميز بصرامة التنافس فيها على السلطة فكلمنيته نحو الحكم هدف لا يخدم إلا نفسه وهذا ما رفضه شعبها من البداية، لكن مع وجود المؤسسة العسكرية التي يمكن القول أن النظام الجديد سيأسد على خلقه من المفاهمة والأمن في المنطقة.

في هذا الفصل نستنتج أن الشعب يعتبر المسيطر الأول على الإصلاحات الحديثة وهذا وجود مؤسساً سياسية تساد على فكرتها في الوطن أيضاً باعتبارها المتغير الأساس في معادلة الحكم، فربغبتها التي تحددنا النخبة الحاكمة، وتقلها عند خروجها عن غبها برغم من قوة النخبة ودكتاتوريتها، فشعوبنا تتور عند فساد النخبة الحاكمة وانعدام الامتيازات.

أولاً . المراجع باللغة العربية :

الموسوعات والمعاجم :

1-أحمد زكي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989.

2- عبد الوهاب كيالي، محرر رئيسي " (موسوعة السياسة"، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.)، ط 2، 1985.

3-إسماعيل عبد الفتاح ياغي ، معجم مصطلحات عصر العولمة _ مصطلحات سياسية و إقتصادية و نفسية و إعلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1 ، 2002.

الكتب :

1- بوتومور، الصفوة والمجتمع ،دراسة في علم الاجتماع السياسي ،ترجمة محمد الجوهري وآخرون ،القاهرة دار المعارف ط2،1978.

2- محمود محمد الناكوع ،أزمة النخبة في الوطن العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1989.

3- محمود حامد مهمور ،علم الاجتماع السياسي ، ط1 ، عمان ، دار البداية الناشرون والموزعين ،2012.

4- هشام صاغور ،دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل الغربي في ظل المعوقات الداخلية -الواقع والرهانات -2014 ، ط1.

5- نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة _ النموذج المعرفي _ النظرية _ المنهج، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002 .

6- أحمد منيسي(محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي،(القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، 2004.

7- حسن كريم وآخرون، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013.

8- محمد الحداد وآخرون، من قبضة بن علي إلى ثورة الياسمين، الإسلام السياسي في تونس، دبي: مركز المسار للدراسات والبحوث، ط3، 2011 .

- 9- عاطف ياسين الشريف، (رئيس البورصة سابقا)، **خريف الربيع العربي السياسي والاقتصادي**، القاهرة، 2016، مطابع العاصمة، ص116
- 10- محمد حسنين هيكل، **"مبارك وزمانه - من المنصة إلى الميدان"**، دار الشروق. طبعة 2013.
- 11- جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك**، - دار ميريت، القاهرة - الطبعة: الأولى/، 2009، .
- 12- السيد عبد الفتاح، **ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب**، (القاهرة: دار الحياة، 2011).
- 13- مجموعة مؤلفين، **الثورة المصريّة، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).**
- 14- سحر إبراهيم الدسوقي، **"مستقبل المجتمع المدني بعد ثورة 25 يناير"**، الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، 2016.

الأطروحات والمذكرات

- 1- جلولي نور الدين، **"النخبة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر 1989-2012"**، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د/الطاهر مولاي سعيدة، ديسمبر 2015
- 2- عبد الله الزريبي، **النخب السياسية في الجزائر**، مذكرة لنيل ماجيستر، غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2001.
- 3- طاف تمام أسماء، **"دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية"** حركة النهضة التونسية نموذجا"، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2013.

- 1- جميل حمداوي، سوسيولوجيا النخب (النخبة المغربية أنموذجاً)، ط1، 2015، ص11 شبكة الألوكة www.alukah.net
- 2- فيرجي ئيلباد، نظرية النخبة، مقالة منشورة في الحوار المتمدن 2010-04-11، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?>، تاريخ الإطلاع : 2018-04-15.
- 3- ا.د على أسعد وطفة، في مفهوم النخبة، مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية والسياسية، متاح على: <http://tanwair.com/wp-content/uploads/2015/05>، ص20. تاريخ الدخول: 2018-02-14
- 4- صبري خليل ، المجتمع المدني بينا الفلسفة السياسية الغربية والفكر الاسلامي ، الراكوبه ، يونيو 2011 ،
متوفر على الرابط التالي-<http://www.alrakoba.net/articles-action-show>، تاريخ الدخول: 2018/01/17.
- 5- العياشي عنصر ، المشروع القومي والمجتمع المدني ، جامعة دمشق ، كلية الآداب ، ديسمبر 2008، متوفر على الرابط التالي <https://insaniyat.revues.org/11257>: تاريخ الدخول 05-01-2018.
- 6- حميد شذر ، مفهوم المجتمع المدني وخصائصه ، البوابه ، اكتوبر 2009 . ، متوفر على الرابط التالي <http://aborawan.ahlamontada.com>، تاريخ الدخول 06-01-2018.
- 7- محمد محمود السيد، الحوار المتمدن،- مفهوم الاصلاح السياسي <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid> ، تاريخ الإطلاع: 2018-01-05.
- 8- محمد تركي بن سلامة ، الاصلاح السياسي دراسة نظرية، موقع شبكة دهشة متوفر في : <http://www.dahsha.com/viewarticle.php>
- 9- تيسير محيسن، محاولة أولية للتأصيل لمفهوم الإصلاح، مجلة رؤية (فلسطين) : السلطة العامة الفلسطينية، الهيئة العامة للإستعلامات، السنة الثالثة، العدد، 29 شباط، 2006 في الموقع الإلكتروني www.idsc.gov.ps/sites/SATE/arabic/roya تاريخ الدخول: 2018-03-06.

- 10- سهام بنت محمد حلوة ، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق – تحليل ، ،
2013.10.01 في الموقع الإلكتروني: <http://www.sarahanews.com> ،
تاريخ الدخول: 2018-02-17.
- 11- مقالة "زين العابدين بن علي... الرئيس الذي حكم تونس 23 عاما وأسقطه
بائع خضار"، نشرت في موقع France 24 : 2011/01/15، متاحة
في: <http://www.france24.com/ar/20110115-zine-elabidine-ben->
ali-tunisia-president-popular-revolution، التصفح 2018-04-11.
- 12- كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في
تونس"، متاح على:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166> تاريخ
الإطلاع: 2018-02-2.
- 13- "17 سنة من حكم بن علي: دكتاتورية، استغلال، فساد وعمالة"، متاح على:
<http://www.albadil.org/spip.php?article346> تاريخ الإطلاع: 2018-02-02.
2018.
- 14- ثورة تونس، "الأسباب والسياقات والتحديات"، متاح
على:
[http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb212180-](http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=lbb212180-185028&search=books)
185028&search=books: تاريخ الدخول: 2018-02-12.
- 15- عرب في المهجر يتحدثون عن ثورة الياسمين. تكرار التجربة التونسية في
البلاد العربية واردة مع اختلاف النتائج، متاح على <http://www.elaph.com>:
تاريخ الأطلاع: 2018-01-25.
- 16- الأحزاب الراحبة من الانتخابات التشريعية 2014، تاريخ النشر 2014، متاح
على www.ALManar.com، تاريخ الإطلاع 2018-02-12 .
- 17- بلال مبروك، إستعدادات قانونية وسياسية لإجراء الإنتخابات البلدية في
تونس، تاريخ النشر 2016-4-2، متاح على www.almayadeen.net، تاريخ
الإطلاع 2018-02-3.

- 18- الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل, (الجمعية العامة, الدورة الحادية والعشرون, 2012), متاح على www.ohchr.org, تاريخ الإطلاع: 05-2018-03
- 19- أرضية عمل المجتمع المدني التونسي, متاح على www.petitions24.net, تاريخ الإطلاع: 01-03-2018.
- 20- كرم سعد, تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين وصعود تيارات الحداثة, (المركز العربي للبحوث والدراسات), تاريخ النشر 19-11-2014, متاح على www.acrseg.org, تاريخ الإطلاع: 02-03-2018.
- 21- عز الدين عبد المولى, أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي, تاريخ النشر 14-1-2013, متاح على studies.aljazeera.net, تاريخ الأطلاع: 02-03-2018.
- 22 - درة قعلول, الجيش سيعود إلى ثكنه: دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية, المركز الكارنيغي, تاريخ النشر 3-11-2011, متاح على carnegieendowment.org, تاريخ الإطلاع 10-5-2016.
- 23- نير السنوسي, البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق, متاح على www.icnl.org, تاريخ الإطلاع 6-5-2016.
- 24- مشاهد تلخص الحياة التونسية بعد 5 سنوات على الثورة, تاريخ النشر 17-12-2015, متاح على raseef22.com, تاريخ الإطلاع 12-03-2018.
- 25- نبذة عن حسني مبارك، نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 مقالة متاحة في موقع ، BBC
- http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110201_mu_barak_profil, تاريخ الاطلاع: 19-04-2018.
- 26- "ثورة شباب 25 يناير في مصر -اهم الاسباب واهم النتائج-"، متاح على: <http://www.ansarh.cc/showthread.php?1723325> ، تاريخ الأطلاع: 26-02-2018.

27-امال الزيات, "ثورة يناير بريئة من تدهور الأوضاع الاقتصادية", متاح على:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794616&eid=1>
04 . ، تاريخ الأطلاع :2018-02-26.

28- أحمد خميس كامل, "المؤثرات الثقافية:" ندوة " قراءة في مسارات ثورة يناير
وخرائطها المعرفية بعد عام ونصف عام", متاح على:
<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2467> . ، تاريخ
الأطلاع :2018-02-26.

29-"الأسباب الاقتصادية لثورة 25 يناير ما زالت قائمة", متاح
على
<https://www.arabfinance.com/News/newsdetails.aspx?Id=196>
754 . : تاريخ الإطلاع:2018-02-04.

30- السيد النجار, "الأقتصاد المصرى ومعضلة الفقر فى عهد مبارك، 02-04-
2018
متاح على:-http://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog-post_7607.htm

31- حسنى ثابت, "ثورات شعبية غيرت مجرى التاريخ وأسقطت نظم الفساد", متاح
على:
<http://www.egynews.net/wps/portal/profiles?params=133554>
.: تاريخ الإطلاع:2018-02-04.

32-أحمد مجدى حجازى, "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة", متاح على:
<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=478660&eid=6>
تاريخ الإطلاع:2018-03-02.

33-أميرة صالح, "الاحصاء :ارتفاع معدل البطالة إلى 12.4 % .. و 3.1 مليون
مصري عاطلين", متاح على:
<http://www.almasryalyoum.com/node/666171>

34-مقالة "ازمة النخبة السياسية في مصر", تاريخ النشر :2014-02-09، متاح
على <http://www.aljazeera.net/knowledgate/opinions>. تاريخ
الإطلاع :2018-04-02.

35-أ.د. مصطفى علوى أستاذ العلوم السياسية ، -كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ،
مقالة:الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر

تاريخ النشر: <http://democracy.ahram.org> 2013/10/21 ، تاريخ الاطلاع
:2018-03-04.

36- نبيل عبد الفتاح <https://www.tahrirnews.com/posts/> ، 2017-10- ،
15 20:34 ، تاريخ الإطلاع : 2018-04-12.

37-مصر وإسلاميها بعد ثورة 25 يناير، الناشر مركز المسبار للبحوث
والدراسات ، 14 سبتمبر 2013. متاح على: <https://www.almesbar.net/60> ،
تاريخ الإطلاع: 2018-04-05.

38-التحول المجتمعي المدني في التحول الديمقراطي في مصر ، الحوار المتمدن ،
2012\11\28 متاح على الرابط التالي:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334314> . تاريخ
الدخول 2018\2\19.

39- بدون اسم الناشر ، " قراءة في كتاب الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي
(مصر ، المغرب ، لبنان ، البحرين ،) مركز نماء للبحوث والدراسات ، 2013 ،
على الرابط التالي <http://nama-center.com/ActivitieDatials> ، تاريخ
الدخول 2018\2\23.

المراجع باللغة الأجنبية :

1-Akon andré et autres le rebert,seuil, dictionnaire de
sociologie, France ,Edition, les presses de Mama
,octobre,1999.

2- David aclaud et laurentbouver, dictionnaire de sciences
politique ,et sociale ,Sirey 2004.